جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم

فرع العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي

بعنوان :

مـــرافقة المـؤسسات الصـغيرة والمتـوسطة في مجـال الابتكـــار

– دراسة ميدانية لمنطقة الجنوب الشرقي –

من إعداد المترشح : الهادي عثماني

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : .....

أمام اللجنة المكونة من السادة :

أ.د/ إلياس بن ساسي	أستـاذ	جامعة ورقـــــــلة	رئيســا
أ.د/ إبراهيم بختي	أستـاذ	جامعة ورقـــــــلة	مشرفا ومقـررا
أ.د/ محمد الطيب دويس	أستـاذ	جامعة ورقـــــــلة	مناقشـا
أ. د/ عبد اللطيف مصيطفى	أستـاذ	جامعة غـــــــرداية	مناقشـا
د/ محمد زوزي	أستـاذ محاضر "أ"	جامعة غـــــــرداية	مناقشـا
د/ مرزوقي مرزوقي	أستـتاذ محاضر "أ"	جامعة الـــــــوادي	مناقشـا

السنة الجامعية : 2018 / 2019

جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم

فرع العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي

بعنوان :

مـــرافقة المـؤسسات الصـغيرة والمتـوسطة في مجـال الابتكـــار

– دراسة ميدانية لمنطقة الجنوب الشرقي –

من إعداد المترشح : الهادي عثماني

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : .....

أمام اللجنة المكونة من السادة :

أ.د/ إلياس بن ساسي	أستـاذ	جامعة ورقـــــــلة	رئيســا
أ.د/ إبراهيم بختي	أستـاذ	جامعة ورقـــــــلة	مشرفا ومقـررا
أ.د/ محمد الطيب دويس	أستـاذ	جامعة ورقـــــــلة	مناقشـا
أ. د/ عبد اللطيف مصيطفى	أستـاذ	جامعة غـــــــرداية	مناقشـا
د/ محمد زوزي	أستـاذ محاضر "أ"	جامعة غـــــــرداية	مناقشـا
د/ مرزوقي مرزوقي	أستـتاذ محاضر "أ"	جامعة الـــــــوادي	مناقشـا

السنة الجامعية : 2018 / 2019

الإهداء

إلى أبي رحمه الله

إلى أمي حفظها الله ورعاها

إلى زوجتي وابنتي أنفال

إلى أخواتي

إلى فقيد الكلية والجامعة الأستاذ محمد حسان بن مالك رحمه الله

أهدي هذا العمل.

الهـــــــادي

شكر وتقدير

أشكر الله وأحمده أولا وأخيرا على نعمه الكثيرة وتوفيقه لي في إنهاء هذا العمل

كما أتقدم بالشكر الجزيل والعرفان للأستاذ المشرف الدكتور إبراهيم بختي على النصائح والتوجيهات القيمة المقدمة طيلة فترة انجاز هذا العمل وكذا الأستاذ الدكتور محمد الطيب دويس على ما قدمه لنا من عون في إتمام هذا العمل، كما لا يفوتني أن أشكر كل الزملاء والأساتذة الذي ساعدوني وقدموا لي يد العون لإتمام هذه الأطروحة، وأخص بالذكر الأستاذ إبراهيم قعيد والأستاذ بدر الزمان خمقاني والأستاذ عبد الرحمان بختي.

كما أشكر كل من الأستاذ إلياس بن ساسي والأستاذ مرزوقي مرزوقي والأستاذ عبد اللطيف مصيطفى والأستاذ محمد زوزي أعضاء لجنة المناقشة المحترمين على تكرمهم بقبول مناقشة هذه الأطروحة.

كما أشكر كل من ساهم من بعيد أو من قريب في إنجاز هذا العمل.

ملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم مستوى مرافقة الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة بالجنوب الشرقي الجزائري، وذلك من طرف هيئات الدعم والمرافقة التي تعتبر المتغير المستقل في هذه الدراسة، للابتكار بأبعاده البحث والتطوير وابتكار المنتج وابتكار العملية والذي يعتبر كمتغير تابع، ولتحقيق هذا الهدف استخدمنا المنهج الوصفي، بحيث قمنا بدراسة ميدانية من خلال استخدام أسلوب المقابلة الشخصية على مستوى 61 مؤسسة ذلك لجمع البيانات الأولية للدراسة، وبعد استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة بالاعتماد على برنامج SPSS؛ توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها وجود ابتكار في هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة بالرغم من ضعف مستوى المرافقة المقدمة في هذا المجال، وفي ظل النتائج المتوصل إليها أوصت الدراسة بضرورة اهتمام هيئات الدعم والمرافقة بالأفكار الابتكارية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة بالجنوب الشرقي باعتبار هذه المؤسسات خزان للأفكار الابتكارية.

الكلمات المفتاحية: مؤسسات صغيرة ومتوسطة، ابتكار منتج، ابتكار وسائل الإنتاج، مرافقة، جنوب شرقي جزائري.

Résumé :

Cette étude vise à évaluer le niveau d'accompagnement d'innovation dans les petites et moyennes entreprises opérant dans le sud-est de l'Algérie, Ceci est fait par les organismes de soutien et d'accompagnement, qui sont la variable indépendante dans cette étude, L'innovation dans ses dimensions sont: la recherche et le développement, l'innovation de produit de procédé, qui est une variable dépendante, Pour atteindre cet objectif, nous avons utilisé l'approche descriptive. Nous avons donc mené une étude sur le terrain en utilisant la méthode des entretiens au niveau de 61 PME afin de collecter les données initiales de l'étude, Après l'utilisation de méthodes statistiques appropriées basées sur le programme SPSS, l'étude a abouti à plusieurs résultats, dont le plus important est l'existence d'innovations dans les petites et moyennes entreprises étudiées, malgré le faible niveau d'accompagnement fourni dans ce domaine, À la lumière des résultats, l'étude a recommandé que les organismes d'aide et d'accompagnement, doit donner de l'importance aux idées novatrices des petites et moyennes entreprises opérant dans le Sud-Est en tant que réservoir d'idées novatrices.

Mots clés : petites et moyennes entreprises, innovation produit, méthodes de production innovantes, accompagnement, sud-est algérien.

قائمة المحتويات

إهداء III
شكر IV
ملخص V
قائمة المحتويات VI
قائمة الجداول VII
قائمة الأشكال IX
قائمة الملاحق XII
قائمة الاختصارات والرموز XIII
المقدمة ..... أ
الفصل الأول : الأدبيات النظرية للموضوع 1
المبحث الأول : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مفاهيم وأساسيات 3
المبحث الثاني : الإطار المفاهيمي لمرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 23
المبحث الثالث : الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضرورة مرافقته 49
الفصل الثاني : الدراسات السابقة في الموضوع 68
المبحث الأول : الدراسات التي تناولت مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 70
المبحث الثاني : الدراسات التي تناولت الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 75
المبحث الثالث : الدراسات التي تناولت مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال الابتكار 81
الفصل الثالث : دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجنوب الشرقي ... 87
المبحث الأول : طريقة وأداة الدراسة 89
المبحث الثاني : عرض وتحليل نتائج الدراسة..... 105
الخاتمة 153
قائمة المراجع 158
الملاحق 170
الفهرس 200

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	14
02	الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	29
03	ملخص الدراسات التي تناولت مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	73
04	ملخص الدراسات التي تناولت الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	79
05	ملخص الدراسات التي تناولت مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال الابتكار	83
06	توزيع عينة الدراسة حسب الولاية	95
07	توزيع عينة الدراسة حسب عدد العمال	96
08	توزيع عينة الدراسة حسب نوع الملكية	97
09	توزيع عينة الدراسة حسب الشكل القانوني	98
10	توزيع عينة الدراسة حسب فرع النشاط	99
11	توزيع عينة الدراسة حسب الإطار المستثمر فيه	101
12	توزيع عينة الدراسة حسب وظيفة المستجوب	102
13	توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي للمالك	103
14	توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية	104
15	وحدة بحث وتطوير داخلي	106
16	وظيفة مخبر البحث والتطوير	107
17	نتائج اختبار الفرضية الأولى	112
18	مصدر الفكرة الابتكارية	115
19	هيئات المرافقة في ابتكار المنتج	116

20	سبب اللجوء لهيئات المرافقة	118
21	تقييم المرافقة في ابتكار المنتج	121
22	نتائج اختبار الفرضية الثانية	122
23	مصدر الفكرة الابتكارية	125
24	هيئات المرافقة لابتكار وسائل الإنتاج	126
25	تقييم المرافقة في ابتكار وسائل الإنتاج	130
26	نتائج اختبار الفرضية الثالثة	131
27	ارتفاع تكلفة الابتكار	132
28	غياب الكفاءات المؤهلة	133
29	عدم وجود مصادر التمويل	134
30	وجود هيمنة قوية في السوق	135
31	عدم التأكد من الطلب على المنتج المبتكر	136
32	غياب معلومات عن السوق	137
33	صعوبة إيجاد هيئة مرافقة	138
34	وجود مخاطر مرتفعة في السوق	139
35	غياب الموارد التقنية	140
36	ارتفاع معدل فشل المنتجات الجديدة	141
37	قصر دورة حياة المنتج	142
38	طول مدة الابتكار	143
39	وجود قيود وتشريعات حكومية	144
40	ارتفاع سعر المنتج	145

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	15
02	خصائص المرافقة الجيدة	27
03	مراحل تطور الحاضنات	33
04	أهمية حاضنات الأعمال	36
05	أهمية حاضنات الأعمال بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر مراحل حياتها	37
06	أنواع حاضنات الأعمال	39
07	نموذج الدراسة	90
08	توزيع عينة الدراسة حسب الولاية	96
09	توزيع عينة الدراسة حسب عدد العمال	97
10	توزيع عينة الدراسة حسب نوع الملكية	98
11	توزيع عينة الدراسة حسب الشكل القانوني	99
12	توزيع عينة الدراسة حسب فرع النشاط	100
13	توزيع عينة الدراسة حسب الإطار المستثمر فيه	101
14	توزيع عينة الدراسة حسب وظيفة المستجوب	102
15	توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي للمالك	104
16	توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية	105
17	وجود مخبر بحث وتطوير داخلي	106
18	وجود وظيفة مخبر بحث وتطوير داخلي	107
19	وجود برامج معلوماتية وقواعد بيانات	108

20	وجود مصاريف بحث وتطوير داخلي	109
21	وجود عمال مختصين في البحث والتطوير	109
22	الاستعانة بهيئات بحث وتطوير خارجية	110
23	اسم هيئات البحث والتطوير الخارجية	111
24	ابتكار المنتج	113
25	ابتكار يخص المنتج القديم	113
26	ابتكار منتج جديد	114
27	مصدر الفكرة الابتكارية	115
28	المرافقة في ابتكار المنتج	116
29	هيئات المرافقة	117
30	مجال المرافقة	117
31	سبب اللجوء لهيئات المرافقة	118
32	مرحلة المرافقة	119
33	فترة المرافقة	119
34	مدة المرافقة	120
35	تقييم مستوى المرافقة في ابتكار المنتج	121
36	ابتكار وسائل الإنتاج	123
37	ابتكار يخص وسائل الإنتاج القديمة	123
38	ابتكار وسائل إنتاج جديدة	124
39	مصدر الفكرة الابتكارية	125
40	المرافقة في ابتكار وسائل الإنتاج	126
41	هيئات المرافقة	127

42	مجال المرافقة في ابتكار وسائل الإنتاج	127
43	مرحلة المرافقة في ابتكار وسائل الإنتاج	128
44	فترة المرافقة في ابتكار وسائل الإنتاج	129
45	مدة المرافقة في ابتكار وسائل الإنتاج	129
46	تقييم المرافقة في ابتكار وسائل الإنتاج	130
47	ارتفاع تكلفة الابتكار	132
48	أثر غياب الكفاءات المؤهلة	133
49	عدم وجود مصادر التمويل	134
50	أثر وجود هيمنة قوية بالسوق	135
51	عدم التأكد من الطلب على المنتوج المبتكر	136
52	أثر غياب معلومات عن السوق	137
53	أثر صعوبة إيجاد هيئة مرافقة	138
54	أثر وجود مخاطر مرتفعة في السوق	139
55	أثر غياب الموارد التقنية	140
56	أثر ارتفاع معدل فشل المنتجات الجديدة	141
57	أثر قصر دورة حياة المنتج	142
58	أثر طول مدة الابتكار	143
59	أثر وجود قيود وتشريعات حكومية	144
60	أثر ارتفاع سعر المنتج	145

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	قائمة الأساتذة المحكمين لاستمارة المقابلة الشخصية	171
02	استمارة المقابلة الشخصية	172
03	النتائج الإحصائية	179

قائمة الاختصارات والرموز

الاختصار / الرمز	الدلالة
ANDI	الوكالة الوطنية لدعم وتطوير الاستثمار
ANSEJ	الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب
ANJEM	الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر
CNAC	الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة
CTI	المراكز التقنية الصناعية

المقدمة

1. تمهيد
2. الاشكالية الرئيسة
3. فرضيات الدراسة
4. دوافع اختيار الموضوع
5. أهداف الدراسة
6. أهمية الدراسة
7. حدود الدراسة
8. المنهج والأدوات المستخدمة في الدراسة
9. صعوبات الدراسة
10. هيكل الدراسة

1- تمهيد:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوقت الحالي من أهم محركات اقتصاديات الدول، حيث أثبتت جدارتها في هذا المجال، ولهذا أصبحت تحظى باهتمام كبير من طرف الدول والحكومات، سواء كانت نامية أو متقدمة، حيث تعد الدعامة الأساسية لدفع عجلة التنمية واستدامتها، كما أن من نقاط قوة هذا النوع من المؤسسات يكمن في القدرة على التحكم فيها ومجابهتها للتحديات، بسبب صغر حجمها واعتمادها على الموارد المحلية بدرجة أولى، سواء من ناحية اليد العاملة أو المواد الأولية.

ومما لاشك فيه أن استمرار هذه المؤسسات يتطلب توفر العديد من العوامل على غرار البحث والتطوير، الإبداع والابتكار في مجال نشطها، حيث يجب أن تعتمد على هذه العوامل لتقوية مركزها التنافسي، من خلال تحسين المنتجات أو فتح أسواق جديدة، وتتعدد مجالات الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ يعتبر ابتكار المنتج وابتكار وسائل الإنتاج من أهم المجالات الملائمة لطبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البيئة الجزائرية.

ولتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أنشأت العديد من هيئات الدعم والمرافقة من طرف الدولة بمثابة تقويم هذه المؤسسات من أجل تحقيق الغاية من وجودها كظاهرة صحية للاقتصاد الوطني، حيث تعتبر هيئات الدعم والمرافقة سندا لها لاسيما في بداية حياتها، من خلال تقديم مختلف التسهيلات سواء مادية، جبائية أو فكرية، لأن هذه المؤسسات تتطلب وجود مرافقة جيدة في مجالات عديدة ومنها الابتكار، وذلك لضمان التجسيد الفعلي للأفكار الإبداعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2- الإشكالية الرئيسية :

يتطلب نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق ابتكار المنتج وابتكار العملية على مستوى الدعم والمساعدة المقدمة من طرف هيئات الدعم والمرافقة المختلفة، سواء من حيث الأفكار أو من حيث توفير التمويل المادي اللازم أو في المساعدة على التجسيد الفعلي للمنتج أو العملية على الجانب الميداني، وعليه جاءت كثير الدراسات ابتداء من نشأة هيئات الدعم والمرافقة إلى غاية هذه الدراسة لتحاول إبراز أهمية هذه الأخيرة في تفعيل الأفكار الابتكارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبناء على ما تقدم يمكن أن نطرح الإشكالية البحثية التالية:

هل يحظى الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة بالجنوب الشرقي بالمرافقة اللازمة والملائمة؟

وعلى ضوء هذه الإشكالية الأساسية يمكننا طرح العديد من التساؤلات الفرعية، والتي سنحاول الإجابة عليها من خلال هذا البحث، وهذه التساؤلات هي:

- هل تتوفر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة بالجنوب الشرقي على مقومات البحث والتطوير؟
- هل يحظى ابتكار المنتوج في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة بالجنوب الشرقي بمرافقة جيدة؟
- هل يحظى ابتكار وسائل الإنتاج في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة بالجنوب الشرقي بمرافقة جيدة؟
- هل توجد معوقات أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة بالجنوب الشرقي في مجال الابتكار ؟

3- فرضيات الدراسة :

من أجل الإجابة على هذه التساؤلات اعتمدنا الفرضيات التالية والتي تعتبر إجابات أولية عن الأسئلة الفرعية:

- **الفرضية الأولى:**
- H01: تتوفر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة بالجنوب الشرقي على مقومات البحث والتطوير.
- **الفرضية الثانية:**
- H02: يحظى ابتكار المنتج في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة بالجنوب الشرقي بمرافقة جيدة.
- **الفرضية الثالثة:**
- H03: يحظى ابتكار وسائل الإنتاج في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة بالجنوب الشرقي بمرافقة جيدة.
- **الفرضية الرابعة:**
- H04: توجد معوقات أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة بالجنوب الشرقي في مجال الابتكار.

4- دوافع اختيار الموضوع:

هناك العديد من المبررات الموضوعية في أغلبها وبعض منها ذاتية أدت بنا إلى اختيار هذا الموضوع دون سواه، ومن بين أهم هذه الدوافع نذكر الآتي:

- حداثة الموضوع المتعلق بالابتكار من جهة، والابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة أخرى؛
- قلة المراجع التي خصصت لدراسة الابتكار خاصة على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالرغم من أن هذه الأخيرة تعتبر بيئة خصبة للابتكار، وكذا حتمية لجوئها له من اجل ضمان الاستمرارية والمنافسة؛

- إدراك الباحث لأهمية موضوع المرافقة في مجال الابتكار بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة بالجنوب الشرقي
- الميول الشخصي لهذا الموضوع الذي يعتبر في مجال التخصص ومجال الاهتمام من قبل الباحث.

5- أهداف الدراسة :

هناك العديد من الأهداف التي نصبوا إلى تحقيقها من خلال إجراء هذه الدراسة ومعالجة إشكاليتها البحثية، والتي ومن خلال معالجتها نكون قد حققنا العديد من الأهداف لهذا البحث نذكر أهمها في النقاط التالية:

- محاولة معرفة الثغرة وعدم التوازن في الاعتمادات المخصصة من طرف الدولة من خلال عديد الهيئات المكلفة بمرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعدم تحقيق الكثير من هذه المؤسسات للاستمرارية في مجال النشاط؛
- محاولة تقديم اقتراحات لهيئات الدعم والمرافقة من أجل معرفة مستوى المرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في الجنوب الشرقي الجزائري، ومحاولة الاستفادة قدر الإمكان من أجل تقويم عمل هذه الهيئات بما يتناسب مع طموحات هذه المؤسسات التي تعول الدولة كثيرا عليها من أجل دعم عجلة التنمية الاقتصادية في البلاد كإحدى البدائل المهمة للاقتصاد؛
- محاولة معرفة معوقات الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تقديم حلول وأجراءات تنظيمية على الأقل لمواجهتها، وذلك لأهمية الابتكار من أجل مواجهة المنافسة التي تميز بيئة النشاط التي تنشط فيها هذه المؤسسات.

6- أهمية الدراسة :

بالإضافة إلى الأهمية الأولية والمتمثلة في الإجابة على إشكالية الدراسة، يكتسي هذا الموضوع أهمية في عديد المجالات:

- تحليل خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة بالجنوب الشرقي؛
- تحليل مقومات البحث والتطوير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة بالجنوب الشرقي؛
- قياس مستوى ابتكار المنتج في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة بالجنوب الشرقي؛
- قياس مستوى ابتكار وسائل الإنتاج في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة بالجنوب الشرقي؛
- تقييم مستوى المرافقة في ابتكار المنتج في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة بالجنوب الشرقي؛
- تقييم مستوى المرافقة في ابتكار وسائل الإنتاج في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة بالجنوب الشرقي.

7- حدود الدراسة :

تمثلت حدود الدراسة فيما يلي:

أ- الحدود المكانية: بالنسبة للحدود الجغرافية للدراسة تمثلت في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في منطقة الجنوب الشرقي الجزائري، ممثلة في كل من الولايات ورقلة، غرداية، الوادي، بسكرة، الأغواط وإليزي.

ب- الحدود الزمانية: نظرا لخصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا المشاكل التي تواجه استمرارها فقد شملت فترة الدراسة الحياة العملية لهذه المؤسسات، أما فترة المقابلة الشخصية فكانت خلال شهري ماي وجوان لسنة 2018، حيث بلغت عينة الدراسة 61 مؤسسة.

ج- الحدود الموضوعية: موضوع هذه الدراسة يتناول موضوع المرافقة التي تقوم بها هيئات الدعم والمرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمتغير مستقل، وموضوع الابتكار الذي له عديد المجالات على غرار ابتكار المنتج، ابتكار وسائل الإنتاج، الابتكار التنظيمي، الابتكار التسويقي... الخ، حيت تقتصر دراستنا على مجالي المنتج ووسائل الإنتاج فقط.

8- المنهج والأدوات المستخدمة في الدراسة :

بالنسبة للمنهج والأدوات المستخدمة في البحث فكانت كما يلي:

أ- منهج البحث:

لتحقيق أهداف البحث واختبار الفروض التي يتضمنها تم الاعتماد على المنهج الوصفي استنادا إلى طبيعة الموضوع وذلك بمراجعة ما جاء في الكتب والأبحاث والمقالات للوقوف على مفاهيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا مجالات الابتكار وهيئات المرافقة، مع العلم أن المنهج الوصفي هو الأنسب لهذا النوع من الدراسات، لأننا استخدمنا الأسلوب المسحي في جمع المعلومات عن طريق المقابلة الشخصية مع العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ب- الأدوات المستخدمة في البحث:

بالنسبة للأدوات المستخدمة في البحث سنتطرق لأدوات جمع المعلومات والبيانات، وكذا الأدوات المستخدمة في التحليل:

– أدوات جمع المعلومات والبيانات:

بالنسبة لمصادر جمع المعلومات والبيانات فلقد استخدمنا المصادر الثانوية من خلال المسح المكتبي والافتراضي للمراجع التي لها علاقة بموضوع الدراسة، أما المصادر الأولية وهي الحصول على البيانات من أجل استكمال الدراسة التطبيقية فلقد استخدمنا أسلوب المقابلات الشخصية مع عديد مسؤولي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في الجنوب الشرقي الجزائري، واختيار عينة تنوب عن المجتمع الكلي للدراسة ومحاولة تعميم النتائج في النهاية.

– الأدوات المستخدمة في التحليل:

من أجل تحليل البيانات التي تم الحصول عليها من خلال أسئلة المقابلة مع العديد من المؤسسات، اعتمد الباحث على الأسلوب الإحصائي لمعالجة النتائج ، وذلك عن طريق برنامج (SPSS)، وذلك من خلال مقاييس الإحصاء الوصفي والاستنتاجي.

9– صعوبات الدراسة:

خلال إعدادنا لهذه الدراسة واجهتنا العديد من الصعوبات والتي نذكر منها:

– صعوبة ضبط المواعيد مع أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل إجراء المقابلات الشخصية معهم، خاصة في الولايات خارج مكان الإقامة؛

صعوبة ضبط متغيرات الدراسة في المقابلات الشخصية خاصة مع اختلاف المستوى العلمي لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واختلاف استعابهم لموضوع البحث.

10– هيكل الدراسة :

للإجابة على إشكالية الدراسة والأسئلة الفرعية المتعلقة بها قسمنا هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول، والتي سنعرض أهم ما جاء فيها كما يلي:

– الفصل الأول: تطرقنا فيه إلى الأدبيات النظرية للموضوع بحيث عرضنا أهم المفاهيم المتعلقة بموضوع الدراسة بشكل نظري، وذلك بتقديم المفاهيم المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإشكالية تعريفها وأهميتها، وضرورة

مرافقة ومتابعة نشاط هذه المؤسسات، ووضحنا كذلك في هذا الفصل أهمية مؤسسات الدعم والمرافقة لتقديم الدعم المادي والمعنوي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم تناولنا موضوع الابتكار وأهميته ومؤثراته ومعوقاته، وضرورة دعمه في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر بيئته التي يمكن أن يظهر فيها بدون قيود، ولقد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث تناولنا فيها جميع ما سبق ذكره.

– **الفصل الثاني:** تطرقنا فيه إلى الدراسات السابقة للموضوع بحيث تناولنا فيه لجميع متغيرات الدراسة مقسمة ومجتمعة، حيث تعتبر الدراسات السابقة حجر الأساس بالنسبة للدراسات ذات الصلة وعليه حاولنا من خلال هذا الفصل الاستفادة قدر الإمكان من هذه الدراسة سواء من حيث النتائج المتوصل إليها أومن حيث التوصيات المقدمة، وقسمنا هذه الدراسات إلى الدراسات التي تناولت مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والدراسات التي تناولت الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي الأخير الدراسات التي تناولت مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال الابتكار، وكانت هذه الدراسات باللغة العربية واللغات الأجنبية، حيث حرصنا على تقاطع هذه الدراسة مع دراستنا سواء في المتغيرات أو البيئة أو الخصائص.

– **الفصل الثالث:** خصصنا هذا الفصل للدراسة الميدانية وتطرقنا فيه إلى الطريقة والأدوات المستخدمة في البحث، والتي تم الاعتماد فيها على المقابلة الشخصية على عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة بالجنوب الشرقي، تم عرض أسئلة المقابلة وأهدافها وقبل ذلك الأدوات المستخدمة في الدراسة الميدانية، ثم قمنا بعرض النتائج النهائية المتوصل من خلال المؤشرات الإحصائية للإجابات، واختبار فرضيات الدراسة، وعرض وتحليل نتائج الدراسة في النهاية.

الفصل الأول:

الأدبيات النظرية للموضوع

1. المبحث الأول : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مفاهيم وأساسيات
2. المبحث الثاني : الإطار المفاهيمي للمرافقة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
3. المبحث الثالث : الابتكار وضرورة مرافقته في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد:

سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى أهم المفاهيم المتعلقة بموضوع الدراسة بشكل نظري، وذلك بعرض المفاهيم المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإشكالية تعريفها وأهميتها على العديد من المستويات بل ووجودها أصبح ضرورة حتمية لاقتصاديات الدول، وبالتالي ضرورة مرافقة ومتابعة نشاط هذه المؤسسات لان لديها العديد من المعوقات التي تظهر خاصة في بداية نشاطها أين تجد صعوبة في الدخول إلى السوق نظرا للمنافسة التي تكون من مثيلاتها أو مع المؤسسات الكبيرة، وسنوضح كذلك في هذا الفصل أهمية مؤسسات الدعم والمرافقة لتقديم الدعم المادي والمعنوي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم تناولنا موضوع الابتكار وأهميته ومؤثراته ومعوقاته، وضرورة دعمه في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر بيئته التي يمكن أن يظهر فيها بدون قيود، ولقد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كالآتي:

- المبحث الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مفاهيم وأساسيات؛
- المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للمرافقة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- المبحث الثالث: الابتكار وضرورة مرافقته في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مفاهيم وأساسيات

يشهد العالم مؤخرا أو الجزء الكبير منه توجها يخص تبني قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وتوفير الظروف اللازمة لإنشاء هته المؤسسات والاهتمام بها أكثر من ذي قبل وما هو واقع في الجزائر حاليا خير دليل على ذلك ، وهذا لما توفره المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أرضية خصبة لزرع الكثير من الحلول فيما يخص بعض الظواهر الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه الكثير من الدول، وفي مقدمتها البطالة والفقر ، بحيث تساهم هذه المؤسسات في خلق مناصب عمل إضافية، إلى تحقيق نمو اقتصادي واجتماعي إضافة إلى الكثير من أهداف التنمية المستديمة، وسنحاول في هذا المبحث التطرق إلى أهم المفاهيم الأساسية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

كثرت في الآونة الأخيرة وتعددت الأبحاث والدراسات المتعلقة بالمؤسسات أو الصناعات الصغيرة والمتوسطة كأحد أوجه أو أصناف المؤسسة الاقتصادية، والذي تبنته العديد من الدول كخيار أو بديل إستراتيجي لاستعمالها كأوراق رابحة لمعالجة الكثير من عقبات التنمية المنشودة، لكن بالرغم من الاهتمام الكبير بالمؤسسات الص و م[1] فإن الملاحظ أنه ليس هناك تعريف موحد لهذا النوع من المؤسسات ، ومن هذا المنطلق قسمنا هذا المطلب إلى عديد العناصر أعطينا فيها عدة تعريفات للم ص م لتوضيح الرؤى المختلفة حولها كما يلي:

الفرع الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسماته:

أمر عدم وجود تعريف موحد للمؤسسات ص و م يرجع إلى تعدد المعايير المتخذة أو المستندة إليها في تحديد التعريف، علما أن هذه المعايير تختلف من دولة إلى أخرى ويظهر هذا الاختلاف جليا عند مقارنة بين الدول النامية والمتقدمة وبالتالي سنتطرق إلى مشكل التعريف الموحد وعدم وجوده, وشرح الأسباب في ذلك, مرورا بمعايير تحديد التعريفات الخاص بالمؤسسات ص و م.

أولا: إشكال تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

هناك الكثير من القيود التي تفضي إلى عدم وجود تعريف موحد للم ص و م تنتهجه جميع الدول ، لأننا نلاحظ أنه قد تكون مؤسسة تعتبر في دولة متقدمة صغيرة وتعتبر في دولة أخرى أقل تطورا مؤسسة متوسطة ،

[1] – الم ص و م: هي اختصار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ويمكن أيضا اعتبارها مؤسسة كبيرة في دولة نامية ، ويمكن الاختلاف على نفس المؤسسة في دولة واحدة بحسب مرحلة النمو التي تمر بها تلك الدولة ، وهذا ما جعل إيجاد تعريف موحد للم ؤسسات ص و م صعب جدا، ومن بين تلك القيود التي ساهمت في ذلك ما يلي:

1- اختلاف مستويات النمو:

"إن التفاوت في درجة النمو يقسم العالم إلى مجموعات متباينة ، أهمها البلدان المتقدمة والبلدان النامية وينعكس هذا التفاوت على مستوى تطور التكنولوجيا المستعملة في كل دولة ، وأيضا وزن الهياكل الاقتصادية من مؤسسات ووحدات اقتصادية، يترجم ذلك في اختلاف النظرة إلى هذه المؤسسات والهياكل من بلد إلى أخر ،"[1] بمعنى أن مؤسسة تنشط في الجزائر يمكن اعتبارها متوسطة، ونفس المؤسسة وبنفس المعايير يمكن اعتبارها مؤسسة صغيرة في الصين، وذلك لأن مستويات التطور والتقدم وخاصة التطور التكنولوجي والتقني ليس نفسه كما هو في الجزائر والصين أو الجزائر والصحراء الغربية أو هذه الأخيرة والصين، وهي الحجة المفسرة لغيا ب تعريف ثابت وموحد تنتهجه جميع الدول على حد سواء.

2- اختلاف النشاط الاقتصادي:

إن تنوع الأنشطة الاقتصادية "يؤثر على أحجام المؤسسات ويميزها من فرع لآخر ، فالمؤسسات التي تعمل في الصناعة غير تلك التي تعمل في التجارة أو في قطاع الخدمات أو الزراعة، فالتصنيفات تختلف من قطاع لآخر حسب الحاجة إلى العمالة ورأس المال والمستوى التكنولوجي المستخدم ، والمؤسسات الصناعية تحتاج إلى أموال ضخمة ويد عاملة مؤهلة ومتخصصة، الأمر الذي لا يطرح في المؤسسات التجارية والخدمية،"[2] وبالتالي أمام هذا الاختلاف والتنوع في الأنشطة الاقتصادية يكون من الصعب وضع تعريف موحد للم ص و م له عدد معين وثابت من العمال.

[1]- لخلف عثمان: **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها –دراسة حالة الجزائر-** أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2004/2003، ص: 04.

[2]- كمال دمدوم: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تثمين عوامل الإنتاج، **مجلة دراسات اقتصادية**، العدد (02)، 2000، ص: 158.

3- اختلاف فروع النشاط الاقتصادي:

"تختلف كل مؤسسة حسب فروع النشاط الذي تنتمي إليه ، مثال ذلك ينقسم النشاط الصناعي إلى مؤسسات الصناعة الإستخراجية ومؤسسات الصناعة التحويلية وهذا الأخير يضم بدوره عددا من الفروع الصناعية، من صناعات غذائية وصناعة الغزل والنسيج والصناعات المعدنية وصناعة الورق والخشب ومنتجاته ، ولذا تختلف كل مؤسسة من حيث كثافة اليد العاملة وحجم الاستثمارات الذي يتطلبه نشاطها ،"[1] وبالتالي إذا كانت الأنشطة الاقتصادية مختلفة ، فإن لكل نشاط من هـ ذه الأنشطة فروع متعددة ومختلفة وهذا عامل إضافي لعدم القدرة في توحيد مفهوم المؤسسات ص و م.

إذا كانت القيود المذكورة جلها اقتصادية ، فإن هناك عوامل أخرى ساهمت في تثبيت إشكال توحيد مفهوم الم ص و م ، ومنها ما هو تقني ومنها ما هو سياسي يعكس مدى اهتمام الدولة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وغيرها من العوامل العديدة.

ثانيا: معايير تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن اختلاف الإمكانيات والقدرات الاقتصادية والاجتماعية ، ومراحل نمو ومستوى التقدم والتطور لكل دولة يكرس فكرة اختلاف تعريف المؤسسات ص و م ، ومن أجل ذلك وضعت مجموعة من المعايير التي تساعد في الوصول إلى مفهوم به الكثير من نقاط التقاطع للمؤسسات ص و م، وتنقسم هذه المعايير إلى نوعين أحدهما كمي والآخر نوعي، فالمعايير الكمية تصنف المؤسسات على أساس موضوعية وقانونية ، وفي هذا السياق "تتم معالجة قضية تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإستخدام مقاربتين مختلفتين ، فمن جهة هناك المعايير الكمية والتي تسمى كذلك بالمعايير الوصفية ، ومن جهة أخرى هناك المعايير الكيفية والتي تعرف كذلك بالمعايير النظرية أو الاجتماعية أو التحليلية،"[2] والتي سنعرض منها ما يلي:

---

[1] -Ammar Selami: **petit et moyenne industrie et développement économique**, ENEL, Alger, 1985, p:27.
منقول عن: يوسف قريشي: **سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – دراسة ميزانية–** أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2005، ص: 16.

[2]-Robert Wttervulghe, avecla collabortionde, frank jansen: **LA PME: une entreprise humaine**, Debok université, Bruxelles, Belgique, 1998, p: 14.

1- المعايير الكمية:

هناك العديد من المعايير الكمية التي تستخدم للتمييز بين المؤسسات المصغرة والصغيرة والمؤسسات المتوسطة والكبيرة ومن بين هذه المعايير نذكر:

أ- معيار عدد العمال:

"يعتبر معيار العمالة أحد معايير التفرقة بين المؤسسات الصغيرة وكبيرة الحجم ويعتبر هذا المعيار من أكثر المعايير شيوعا في الاستخدام نظر للسهولة التي تكتنف بقياس الحجم بواسطته ، خاصة عند المقارنة على المستوى الدولي."[1]

ب- معيار رقم الأعمال:

"يعتبر معيار رقم الأعمال من المعايير الحديثة والمهمة لمعرفة قيمة وأهمية المؤسسات وتصنيفها من حيث الحجم، ويستخدم لقياس مستوى نشاط المشروع وقدرته التنافسية، ويستعمل هذا المقياس بصورة كبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا حيث تصنف المؤسسات التي تبلغ مبيعاتها مليون دولار وأقل ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويرتبط هذا المعيار بالمؤسسات الصناعية ، غير أن هذا المعيار تشوبه بعض النقائص ولا يعبر بصورة صادقة عن حسن أداء المؤسسة نظرا لأنه في حالة الارتفاع المتواصل لأسعار السلع المباعة فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع رقم أعمال المؤسسة ويسود الاعتقاد أن تلك نتيجة تطور أداء المؤسسة ،"[2] ويظهر ذلك أكثر في المؤسسات التي تخضع مبيعاتها لفترات موسمية بحيث يكثر الطلب عليها في موسم دون آخر.

ج- معيار رأس المال:

"عادة ما يرتبط استعمال معيار عدد العمال بهذا المؤشر بسبب الغموض الذي يحدثه أحيانا الاعتماد على معيار عدد العمال وحده ، ويسمح هذا المعيار بتحديد الطاقة الإنتاجية للمؤسسة ،"[3] "ويستخدم معيار رأس

---

[1]- سعد عبد الرسول محمد: **الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي**، المكتب العلمي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1998، ص: 15.

[2]- بريبش السعيد، غرسة عبد اللطيف: إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات ص و م في الجزائر بين المعوقات المعمول ومتطلبات المأمول، مداخلة في الملتقى الدولي حول: **متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**، جامعة الشلف، أفريل 2006، ص: 02.

[3]- خالد بن عبد العزيز بن محمد السهلاوي: معدل وعوامل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، **مجلة الإدارة العامة**، المجلد (41)، العدد (02)، يوليو 2001، ص: 309.

المال في تعريف المؤسسات ص و م في عدد من الدول خاصة الدول النامية، ويعاني هذا المعيار من بعض جوانب القصور، كاختلاف العملات وأسعار الصرف ، ورأس المال والمستخدم أو المستثمر حيث يمكن الإشارة إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا الأخير غالبا ما تتمتع برأس مال فردي أو جماعي صغير عكس المؤسسات الكبرى التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة لقيامها ، ويتطلب الاعتماد على هذا المعيار إدخال تعديلات مستمرة تتواكب مع التغيير المستمر في قيمة النقود والتضخم في الأسعار ، لذلك يفضل عدم الاعتماد على هذا المعيار بمفرده."[1]

د- معيار معامل رأس المال:

يعتبر كل من معيار رأس المال ومعيار العمالة من المعايير المحددة للطاقة الإنتاجية للمؤسسة ، لذا فإن الاعتماد على أي منهما منفردا يؤدي إلى نتيجة غير دقيقة في تحديد حجم المؤسسة ، فقد نجد في مؤسسة ما عدد قليل من العمال، لكن قد يكون رأس مالها كبير ، وبالتالي تصنف هذه المؤسسة حسب معيار رأس المال على أنها كبيرة ، ومؤسسة صغيرة أو متوسطة حسب معيار العمالة، لذا وجد معيار معامل رأس المال الذي يمزج بين المعيارين ويمثل حجم رأس المال المستخدم بالنسبة لوحدة العمل الواحدة، أي:

$$\text{معامل رأس المال} = \frac{\text{رأس المال } k}{\text{العمل } L}$$

حيث:

K: رأس المال الثابت

L: عدد العمال.[2]

---

[1]- هالة محمد لبيب عنبه: **إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، دليل عملي لكيفية البدء بمشروع صغير وإدارته في ظل التحديات المعاصرة**، الطبعة الأولى، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2002، ص: 17.

[2]- أنظر: بريبش السعيد: **تقييم تجربة الاقتصاد الموجه والإصلاحات الاقتصادية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية (واقع وآفاق)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، جامعة باجي مختار، عنابة، 2006، ص ص: 77- 78.

هـ معيار حجم المبيعات:

"يعتمد هذا المعيار على حجم المبيعات السنوية التي يحققها المشروع محددا لحجمه ، وقد يساعد هذا المعيار على قياس مستوى نشاط المشروع وقدراته التنافسية مقارنة مع المشاريع العاملة في نفس القطاع ،"[1] أي المؤسسات المتنافسة وعادة ما تكون "الحصة السوقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة محدودة بسبب صغر حجم الإنتاج وصغر حجم رأس المال بصفة عامة ، وهذا ما يجعل هذه المؤسسات غير قادرة على فرض أي نوع من الاحتكار في السوق عكس المؤسسات الكبرى."[2]

2- المعايير النوعية :

نظرا للانتقادات التي تتعرض لها الاعتماد على المعايير الكمية في وضع الحدود الفاصلة بين المؤسسات ص و م والمؤسسات الكبيرة ، لجأ الباحثين إلى المعايير النوعية في إبراز خصائص المؤسسات ويساعد ذلك في توضيح طبيعتها القانونية ومقوماتها ونشاطاتها، حيث سنذكر العديد من المعايير أهمها:

أ-المعيار القانوني:

"ويعتمد هذا المعيار على الشكل القانوني في للمشروع, ومصادر تمويله. ووفقا لهذا المعيار فالمشاريع الصغيرة وعادة ما تعتبر ذات شكل غير مؤسسي مثل: المشاريع الفردية والعائلية والشركات التضامنية وشركات التوصية البسيطة."[3]

ب-معيار الإستقلالية:

ونعني بهذا "استقلالية المؤسسة عن أي مؤسسات كبرى ، فالأفرع الصغيرة للوحدات الاقتصادية الكبرى لا تعتبر قي عداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا لهذا المعيار،"[4] وبعبارة أخرى "تحمل صاحب المؤسسة مسؤولية

---

[1]- عوني مفلح: المنشآت الصناعية الصغيرة في الكويت واقعها، معوقاتها، مستقبلها، ودورها في التنمية، بحث مقدم في المؤتمر الدولي حول: **منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة –التحديات والآفاق المستقبلية–** جامعة اليرموك، إربيد، الأردن، 2003، ص: 11.

[2]-رابح خوني، رقية حساني: **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تحويلها**، الطبعة الأولى، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2008، ص: 43.

[3]- عوني مفلح: مرجع سبق ذكره، ص: 13.

[4]- عبد الباسط وفا: مؤسسات رأس المال المخاطر ودورها في تدعيم المشروعات الناشئة

ونتائج قراراته بنفسه من منطلق كونه المسؤول الأول والأخير عن تسيير مؤسسته."[1]

تعني الاستقلالية أن المدير هو المالك وله المسؤولية الكاملة في اتخاذ القرارات التي تتعلق بمؤسسته بكل حرية ودون تدخل أي أطراف خارجية ، وصاحب المؤسسة ص و م ليؤدي وظائف متعددة تتعلق بالتسويق والإنتاج والتمويل والتوزيع، "بمعنى أن صاحب المشروع يمارس أو يشارك في جميع الأعمال الإدارية ، حيث لا يوجد في العادة النمط الإداري المتبع في المشاريع الكبيرة ، وبالتالي يوجد تفويض للسلطات ،"[2] وهذا ما يعرف بشمولية الإدارة.

ج- معيار الملكية :

"تصنيف المؤسسة صغيرة ومتوسطة إذا كانت تتسم بالجمع بين الملكية والإدارة أو على الأقل قلة عدد مالكي رأس المال في حال الملكية الجماعية ، كما أن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تابعة للقطاع الخاص ،"[3] يعني ذلك أن مدير المؤسسة هو مالكها ويتميز المالك عادة بعدة خصائص من بينها "إرتباط مالكي المؤسسات بعلاقة شخصية وطيدة مع محيطها من عمال وعملاء ومؤسسات مالية وموردين... ، وكذا رأس المال الضروري لبدء نشاط يكون من مساهمة المالك أو أفراد عائلته أو الأقارب والأصدقاء."[4]

إن المؤسسات ص و م وبطبيعتها نجدها تنشط في الغالب على المستوى المحلي أي أن منتجاتها توزع على الأسواق المحلية، وبالتالي تلبي احتياجات المستهلك المحلي أو القريب منها وذلك راجع لصغر حجمها وإمكانياتها المحدودة عادة وعدم استعمالها للتكنولوجيا الكبيرة التي تحول لدخول الأسواق العالمية أو حتى الوطنية أحيانا.

[1]- كاسر نصر منصور، ناجي جواد: **إدارة المشروعات الصغيرة**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000, ص: 42.

[2]- ليث عبد الله القهيوي، بلال محمد الوادي: **المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية بالوطن العربي**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012م/1433هـ، ص: 19.

[3]- نبيل جواد: **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع "مجد"، بيروت، لبنان، 2006م/1427هـ، ص: 34.

[4] -Voir: Bergeron P.G: **la Gestion dynamique: concepts, méthodes et applications**, 3em éditions, Edition Morin & Associes, Gaetan, Québec, Canada, 2001, PP: 782, 783.

د–المعيار التكنولوجي :

حسب هذا المعيار فإنه يصنف المؤسسات "التي تعتمد على الآلات والمعدات البسيطة تعتبر صغيرة ، أما الكبيرة التي تستعمل التكنولوجيا المتطورة والمعقدة ،"[1] بحيث نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكون في حاجة لليد العاملة أكثر من الآلات والمعدات وذلك لسهولة تركيبتها وبساطة مخرجاتها عادة سواء كان منتج أو خدمة مقدمة للمجتمع.

من خلال ما سبق يمكن القول أن المؤسسات ص و م تتميز بخصائص نوعية "كأن تدار بشكل مستقل ، وترتبط فيها الإدارة والملكية ، وتنحصر أعمالها في منطقة جغرافية محدودة أوفي الأسواق المحلية ،"[2] ولا تستعمل التكنولوجيا المتطورة وذلك لتنظيم أعبائها وتسيير تكاليفها.

وفي الآخر بالرغم من المعايير المتعددة سواء الكمية أو النوعية المستخدمة لوضع الحدود الفاصلة بين المؤسسات ص و م والكبيرة إلا ان الملاحظ في معظم الأحيان أن المعايير التي تستخدم بكثرة في تصنيف المؤسسات ص و م هي المعايير الكمية وبالتحديد معيار رأس المال المستثمر ومعيار حجم العمالة المستخدمة من طرف المؤسسة.

الفرع الثاني: النظرة الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

كما سبق وأشرنا أنه لا يوجد تعريف واحد للمؤسسات ص و م ، بل هناك العديد من المفاهيم المتعلقة بهذا النوع من المؤسسات وذلك للأسباب سالفة الذكر بحيث لكن سنحاول في هذا العنصر من البحث تقديم بعض هته التعاريف، بحيث سنختار بعض التعاريف المختلفة, وأخرى للمنظمات وهيئات دول تي وكذا بعض التعريفات التي تبنتها بعض الدول في العالم في العناصر التالية:

[1]– محمد كمال خليل الحمزاوي: **اقتصاديات الائتمان المصرفي – دراسة تطبيقية للنشاط الائتماني وأهم محدداته**، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2000، ص: 394.

[2]– إلهام فخري طمليه: **التسويق في المشاريع الصغيرة– مدخل إستراتيجي**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009 م/ 1429هـ، ص: 26.

أولا : تعريفات مختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

في هذا العنصر سنختار بعض التعاريف المقدمة للمؤسسات ص و م من طرف بعض الكتاب والباحثين المختصين في هذا المجال، ومعرفة المعايير المعتمد عليها في كل تعريف:

يرى البعض بأن المؤسسات ص و م "هي كل مؤسسة ذات طابع قانوني ، تتمتع بالاستقلالية المالية، تعمل في القطاعات الأولية، والتي تستوجب المسؤولية فيها إلى شخص واحد في أغلب الأحيان، أو اثنان أو ثلاثة، وعلى العموم يكون المالك الوحيد لرأس المال."[1]

وتعرف المؤسسات ص و م أيضا على أنها "مجموعة من المشروعات التي تقوم بالإنتاج على نطاق صغير، وتستخدم رؤوس أموال صغيرة ، وتوظف عددا محدودا من الأيدي العاملة ، وتتبع أسلوب الإنتاج الحديث، أي تغلب على نشاطها الآلية، وتطبيق مبدأ تقسيم العمل."[2]

وهناك أيضا التعريف أو التصنيف الذي وضعه كل من بروتش وهيمينز (BRUCM ET HIEMENZ) والمعترف به بصورة عامة لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمييزها عن المؤسسات الكبيرة وهو كما يلي :[3]

- صناعات أسرية يعمل بها من 01إلى 09 عمال؛
- الصناعات الصغيرة يعمل بها من 10 إلى 49 عامل؛
- صناعات متوسطة يعمل بها من 50 إلى 99 عامل؛
- صناعات كبيرة يعمل بها أكثر من 100 عامل؛
- رأس مالها صغير؛
- عدتها قلية وبسيطة؛
- نطاق إنتاجها ضيق؛
- تطبيق مبدأ تقسيم العمل.؛
- مسيرة بالإدارة الشخصية؛
- محدودية أسواقها.

---

[1]-Chantal Bussenault, Martine prétet: **Organisation et gestion de l 'entreprise**, édition Vuibert, Paris,1991, p: 153.

[2] - محمد محروس إسماعيل: **اقتصاديات الصناعة والتصنيع**، مؤسسة الجامعة للطباعة، الإسكندرية، مصر، 1997، ص: 211.

[3]–جالن سبنسرهل: **منشآت الأعمال الصغيرة**، ترجمة طيب بطرس، الطبعة الثانية، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1998، ص: 111.

وبالتالي فإن التعاريف المقدمة حول المؤسسات ص و م إما أنها تركز على المعيار الكمي أو النوعي أو المعيارين معا كما هو الحال بالنسبة للتعريف الأخير، والذي يوضح التصنيف لهذه المؤسسات وأخذ المعيارين الكمي والنوعي بعين الاعتبار، وهو الأفضل في تعريف المؤسسات ص و م لما تكون ازدواجية في المعايير لأن التعريف يصبح أكثر جودة وأقرب للصحة.

ثانيا : تعاريف المنظمات والهيئات الدولية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

سنعرض في هذا الجزء من البحث بعض التعاريف المقدمة عن المؤسسات ص و م المعطاة من طرف بعض الهيئات والمنظمات الدولية والتي اخترنا منها ما يلي:

1- تعريف البنك الدولي:

بالنسبة لتعريف البنك الدولي للمشروع الصغير فه و"ذلك المشروع الذي يستخدم أقل من 50 عاملا في الدول النامية وإجمالي أصول ومبيعات الواحد منها ثلاثة ملايين دولار ، وأقل من 500 عاملا في الدول الصناعية المتقدمة، ويعتبر المشاريع المتناهية الصغر حتى عشرة عمال ومبيعاتها الإجمالية السنوية حتى 100 ألف دولار ، إجمالي أصولها حتى عشرة آلاف دولار ، بينما المشاريع المتوسطة حتى 300 و إجمالي أصولها ومبيعاتها حتى عشرة ملايين دولار."[1]

2- منظمة العمل الدولية:

تعرف منظمة العمل الدولية المؤسسات ص و م بأنها "وحدات صغيرة الحجم تنتج وتوزع سلعا وخدمات وتتألف من منتجين مستقلين يعملون لحسابهم الخاص وبعضها يعتمد على العمل من داخل العائلة, والبعض الآخر قد يستأجر عمالا أو حرفيين، ومعظمهم يعمل برأس مال صغير جدا أو ربما بدون رأس مال ثابت."[2]

3- لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "يونيدو":

---

[1]- منار حداد، حازم الخطيب: دور المشروعات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن، **مجلة اربد للبحوث والدراسات**، المجلد (09)، العدد (01)، العراق، 2005، ص: 120.

[2]- هايل عبد المولي طشطوش: **المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية**، الطبعة الأولى، دار الحامد، للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1433/2012هـ، ص ص: 18، 19.

وتعرف هذه اللجنة المؤسسات ص و م بأنها "تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد ، ويتكفل بكامل المسؤولية بأبعادها الطويلة الأجل (الإستراتيجية) والقصيرة الأجل (التكتيكية) ، كما يتراوح عدد العاملين فيها ما بين (10-19) عاملا ، والمشروعات الصغيرة هي تللك المشروعات التي يعمل بها (20-99) عاملا, والمشروعات الكبيرة التي يعمل بها أكثر من (100) عامل."[1]

ثالثا: نظرة بعض الدول للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

في هذا سنعرض تعاريف بعض الدول للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحيث اخترنا الولايات المتحدة وتعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1- الولايات المتحدة الأمريكية :

اعتبر الكونغرس الأمريكي عام (1953) المشرع الصغير على أنه ذلك "المشروع الذي يتمتع بملكية وإدارة مستقلة، ويعتبر ذو تأثير محدود في القطاع الذي يعمل فيه."[2]

وفي تعريف آخر اعتمدته إدارة المشروعات الصغيرة (SBA) للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتمد على عدد العمال، حيث صنفت المؤسسات وفقا لحجمها إلى الأنواع التالي:[3]

- المشاريع المتناهية في الصغر وهي التي توظف أقل من عشرين عاملا.
- المشاريع الصغيرة وهي التي توظف من عشرين إلى تسعة وتسعين عاملا.
- المشاريع المتوسطة وهي التي توظف من مئة إلى أربعمائة وتسعة وتسعين عاملا.
- المشاريع الكبيرة تلك التي يعمل فيها أكثر من خمسمائة عاملا.

2- تعريف الجزائر:

[1] – صلاح حسن: **التطورات والمتغيرات الاقتصادية الدولية – دعم وتنمية المشروعات الصغيرة لحل مشاكل البطالة والفقر**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 1432هـ/ 2011م، ص ص: 26، 27.

[2] - C leon, Megginson: **small business management: An entrepreneur's guidebook**. 4 editions. Mc graw- hill Irwin, P: 10.

[3] -Nicholas siropolis: **Small business management a guide to entrepreneurship**, Fifth edition, Moughton Mifflin Company, 1994, p: 5.

نقلا عن: إلهام فخري طمليه، مرجع سبق ذكرهن ص: 18.

لم تقدم السلطات الرسمية في الجزائر على وضع تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا في سنة 2001، وذلك من خلال القانون 18/01 الصادر في 2001/12/12 المتعلق بالقانون التوجيهي لترقية المؤسسات ص و م ، وتم تعريفها مهما كانت طبيعتها القانونية كالتالي: "كل مؤسسة إنتاج سلع أو خدمات تشغل من 1 – 250 شخص، ولا يتجاوز رقم أعمالها 2 مليار دينار جزائري, أولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار جزائري، وأن تتوفر على الإستقلالية، حيث لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25% فأكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة من مؤسسات أخرى، لا ينطبق عليها تعريف ا لم ص و م."[1]

وتم تعريف المؤسسة المصغرة كما يلي: "هي المؤسسة التي تشغل من 1 – 9 عمال وتحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دج، ولا يتجاوز المجموع السنوي للميزانية 10 مليون دج."[2]

والمؤسسة الصغيرة هي: "المؤسسة التي تشغل من 10 – 49 عاملا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دج، أولا يتجاوز مجموع ميزانيتها السنوي 100 مليون دج."[3]

والمؤسسة المتوسطة هي: "التي تشغل من 50 – 250 عاملا وتحقق رقم أعمال سنوي من 200 مليون إلى 500، ولا يتجاوز مجموع ميزانيتها السنوي 100– 500 مليون دج،"[4] وسنوضح هذه المعايير في هذا الجدول:

الجدول رقم (01): معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

	عدد العمال	رقم الأعمال	الحصيلة السنوية
المؤسسة مصغرة	1 – 9	1 – 20 مليون دج	1 – 10 مليون دج
مؤسسة صغيرة	10 - 49	20 – 200 مليون دج	10 – 100 مليون دج
مؤسسة متوسطة	50 – 250	200 مليون إلى 2 مليار دج	100 – 500 مليون دج

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على المعلومات السابقة.

[1] – المادة 4 من القانون التوجيهي 18/01 المؤرخ في 2001/12/12 المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[2] – المادة 7 من القانون التوجيهي 18/01 المؤرخ في 2001/12/12 المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[3] – المادة 6 من القانون التوجيهي 18/01 المؤرخ في 2001/12/12 المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[4] – المادة 5 من القانون التوجيهي 18/01 المؤرخ في 2001/12/12 المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن تعريف الجزائر للمؤسسات ص و م اعتمد على ثلاثة معايير كمية وهي عدد العمال ورقم الأعمال إضافة إلى الحصيلة السنوية ، وكذا معيار نوعي ألا وهو الاستقلالية وذلك بنسبة 25 % لكي يطبق على المؤسسة مفهوم المؤسسة الصغيرة و المتوسطة.

المطلب الثاني : المشاكل والمعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

هناك العديد من المشاكل والمعوقات التي تواجه وتعرقل تقدم وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر أحد الدعائم المساهمة في عجلة التنمية سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية وحتى سياسية ، هذه المشاكل قد تكون نابعة من المؤسسات في حد ذاتها بحكم حجمها وهشاشتها، وقد تكون مشاكل خارجية متعلقة بالبيئة التي تنشط فيها وتتمثل في القوانين والسياسات والممارسات ، ولقد آثرنا أن نتطرق إلى المشاكل التي تواجه هذه المؤسسات بحكم أن الواقع المعاش يبين لنا أن الكثير منها يؤدي إلى إفلاس المؤسسة ، لذلك فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحتاج إلى عناية ومرافقة لديمومتها ، وتنتج جميع مشكلاتها من البيئة التي تنشط فيها الداخلية والخارجية، وسنقوم فيما يلي بعرض بيئة المؤسسات ص و م، ثم بعد ذلك نطرق لأهم المشاكل والصعوبات التي تواجهها.

الشكل رقم (01): البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

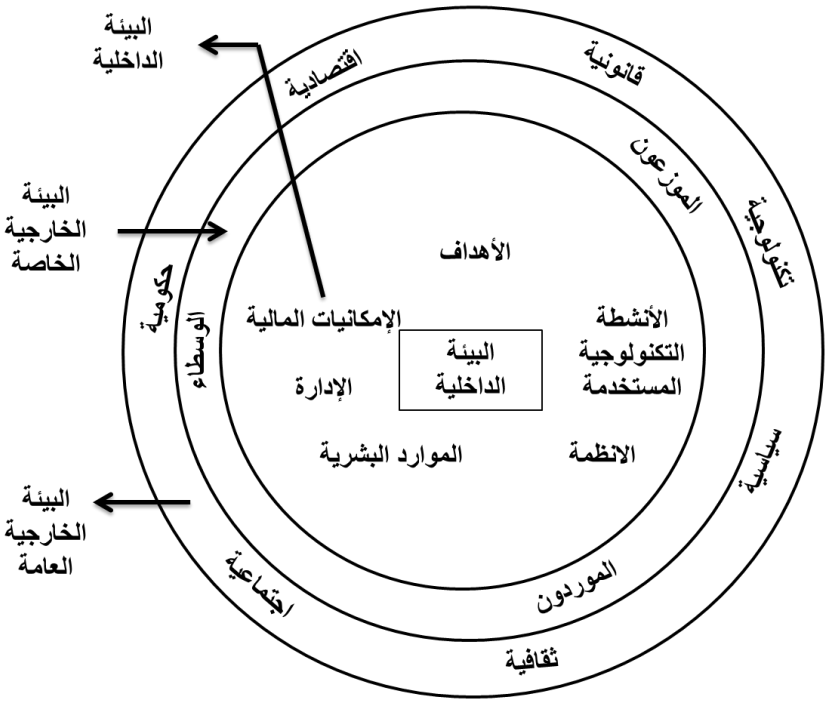

المصدر: لخلف عثمان: **مرجع سبق ذكره**، ص: 62.

من خلال الشكل السابق والذي يوضح البيئة الداخلية والخارجية التي تنشط فيها المؤسسات الصغيرة نلاحظ أن جميع المعوقات التي تواجه مصدر النوع من المؤسسات يكون مصدره داخليا أي مكونات المؤسسة الداخلية تجد ذاتها وقد يكون مصدر المعوقات البيئة الخارجية بشقيها الخاص والعام ، وفيما يلي سنحاول عرض أهم المعوقات التي تعترض طريق نمو واستمرار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الفرع الأول: المشاكل والصعوبات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يعتبر مشكل التمويل والصعوبات المالية والمادية بصفة عامة في مقدمة المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي فهي تحتاج إلى عناية خاصة من بيئتها الخارجية خاصة من أجل التغلب على الصعوبات التمويلية ومواجهة الأزمات المالية التي تواجهها في خضم المنافسة وخاصة مع نظيراتها من جهة والمؤسسات الكبرى من جهة أخرى، ومن أهم المشاكل التمويلية التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما يلي:[1]

-المشاكل المتعلقة بالحصول على التكلفة الاستثمارية للمشروع؛

-تمويل التوسعات الاستثمارية في مرحلة النمو السريع للمشروع؛

-مشاكل تتعلق بالضمانات الكبيرة التي تطلبها الجهات المانحة للائتمان، فضلا عن عبء الفوائد.

وتعتبر هذه النقاط أهم المشاكل المتعلقة بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تحول في غالب الأحيان إلى إفلاسها وعدم قدرتها على مواجهة الصعوبات المالية التي تواجهها.

الفرع الثاني : المشاكل والصعوبات التنظيمية والإدارية

تتعرض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عديد المشاكل الإدارية وكذا التنظيمية سواء قبل إنشائها أو بعد ذلك، والمشاكل التنظيمية والإدارية منها ما هو سبب البيئة الخارجية المحيطة بالمؤسسة ، ومنا ما هو متعلق ببيئتها الداخلية، والمتمثلة في الأشخاص العاملين بها ونقص الثقافة التنظيمية لديهم، ومن أهم المشاكل والمعوقات الإدارية والتنظيمية نذكر النقاط التالية:[2]

-صعوبة إجراءات التسجيل والترخيص الخاصة بتأمين هذه المؤسسات وتعقيدها من طرف الجهات المسؤولة إلا نادرًا؛

---

[1]- نبيل جواد: **مرجع سبق ذكره**، ص ص:97، 98.

[2]-أنظر: يسر إبراهيم أحمد: **الشركات العراقية الصغيرة "مشكلات الواقع واتجاهات الحل"** ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، العدد (469)، القاهرة، مصر، 2010، ص: 80.

-ضعف المستوى التعليمي والثقافي لدى العاملين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحيانا ، ما ينجر عنه نقص الخبرة الفنية في الأداة، وكذا صعوبة التعامل مع الإدارات ذات الصلة ، وقلة الاهتمام كذلك بجوانب الصحة والسلامة المهنية؛

-ضعف قاعدة المعلومات عند المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، أو إيجاد صعوبة في الحصول عليها وهذه الإحصاءات تعد مهمة لكل مؤسسة في معرفة نوعية النشاطات التي تهتم بها بقية المؤسسات والتعرف على التقنيات الحديثة المستخدمة وغيرها ، ناهيك عن غياب التنسيق سواء مع الجهات المعينة ، أو المؤسسات فيما بينها؛

-غياب دور أجهزة وهيئات الدولة في رعاية هذه المؤسسات حق رعايتها ، لتجاوز الكثير من المشاكل التي تواجهها، وتسهيل دخولها إلى الأسواق بطرق سلسة ودون تعقيدات إدارية خاصة.

تبقى هذه أهم المشكلات والمعوقات التي تعاني منها جل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ولو أن هناك مؤخرا بعض الاهتمام من الدولة في تذليل بعض الصعوبات التنظيمية ، وتقديم تسهيلات عديدة لتشجيع الشباب على الاستثمار عبر إنشاء مؤسسات صغيرة.

الفرع الثالث: المعوقات التسويقية

تعاني معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مشاكل تسويقية وبالأخص غياب الثقافة التسويقية لدى هذه المؤسسات، وحصرها في الجانب الإعلاني فقط في معظم الأحيان وإهمال بقية العناصر التسويقية المهمة ، والتي لها الأثر البالغ في بلوغ مخرجات هذه المؤسسات لمستوى يرقى لمنافسة ومزاحمة مثيلاتها أو حتى المؤسسات الكبرى ، ومن بين أهم الصعوبات التسويقية التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نذكر منها:

-"نقص الكفاءات التسويقية والقوى البيعية عموما وعدم الاهتمام بالبحوث التسويقية ونقص المعلومات عن حاجات السوق في ظل ظروف المنافسة وشدتها ،"[1] وقد يكون هذا بسبب عدم علم أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأهمية معرفة كل ما يجري في لسوق والقيام ببحوث من أجل ذلك ، أو لقص الموارد التي تمنعهم من القيام بذلك.

[1]- بن عنتر عبد الرحمان ، بلوناس عبد الله: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين تحدى المعوقات وضرورة دعم قدراتها التنافسية في ظل المنافسة الدولية ، **مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية**، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، المجلد(14)، العدد(01)، العراق، 2012، ص: 121.

-لا تحظى الصناعات الصغيرة بفرص كبيرة في دخولها الأسواق التصديرية لضعف قدراتها التسويقية والترويجية بتلك الأسواق.[1]

هذه بعض المشاكل التسويقية التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهناك الكثير من المشاكل الأخرى التي يواجهها وسببها الرئيس هو ، المنافسة مع نظيراتها ومن جهة ، ومع المؤسسات الكبرى من جهة ثانية ، وذلك بسبب الانفتاح والعولمة الاقتصادية أصبحت تواجه منافسة من طرف الشركات العالمية.

الفرع الرابع: المشاكل والمعوقات البشرية

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عموما بالعدد الصغير للعم ال عموما ، وهذا من بين أهم صفاتها ، لذلك وجب أن يكون الموظفين والعمال والعنصر البشري في هذه المؤسسات مؤهلا وكفء من أجل تطور هذه المؤسسات، لكن الحصول على العمالة الماهرة والمؤهلة ليس سهلا ، ويتطلب الكثير من الموارد المالية في المقابل ، وبالتالي فمشكل المؤسسات في الجانب البشري هو جانب كمي ونوعي أيضا ، ومن أهم المعوقات البشرية التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نذكر الآتي:

-تسرب اليد العاملة المدربة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى المشروعات الكبيرة بحثا عن شروط عمل أفضل من حيث الأجور الأعلى والمزايا الأفضل بجانب توافر فرص أكبر للترقية ، ما يضطرها باستمرار إلى توظيف يد عاملة أقل كفاءة ومهارة ، وتحمل مشاكل وأعباء تدريبهم فضلا عن عدم بقاءهم في أعمالهم وهو ما من شأنه أن يخفض من الإنتاجية ونوعية السلع المنتجة بالإضافة إلى ارتفاع التكاليف.[2]

-بالإضافة إلى التسرب فهناك مشكل التدريب من أجل تأهيل المورد البشري، "فالعاملين في الصناعات الصغيرة يعانون من عدم وجود سياسات أو برامج للتدريب النظامي وكثير ما يعملون بالخبرة ويعانون من عدم ملائمة نظم الإنتاج الموروثة، ومن ينفذوا الدورات التدريبية يجدون صعوبة في الوصول إلى أصحاب المشاريع الصغيرة وبرامجهم التدريبية موجهة نحو الشركات الكبيرة ،" ولا يخدم كثيرا مصالح المؤسسات الصغيرة ناهيك عن تعويض عمال المؤسسة خلال هذه الدورات.

[1]- فاضل جواد دهش: أهمية القروض الزراعية للمشروعات الصغيرة في زيادة الإنتاج الزراعي في العراق، **مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية**، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، العدد(10)، العراق، 2013، ص:76.

[2]- محمد محروس إسماعيل: **اقتصاديات الصناعة والتصنيع**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1997، ص:221.

الفرع الخامس: المشاكل القانونية

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بعض المعوقات القانونية والتشريعية يمكن اختصارها في النقاط التالية:

-عدم وجود إطار لنظام قانوني مستقل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يحدد القواعد التي يحكمها ويحدد مفهومها ومراحل إنشائها وانتهائها.[1]

-غياب التشريعات القانونية أيضا التي تدعم وتحمي هذه المؤسسات ، وكذا المؤسسات الرسمية التي تعمل هذه المشروعات تحت منطلقها، وغياب أيضا النقابات والاتحادات التي ترعى مصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[2]

هذه أبرز المشاكل الني تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي منها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي ومنها ما هو مشترك الإنتاجية سواء على مستوى الكمية أو النوعية، وهذا طبيعي كون المؤسسات كيانات هشة تتطلب عناية ودعم ومرافقة في عدة مجالات من أجل استمراريتها ، لذلك على الجهات المعنية إعطاء أهمية بالغة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل ضمان عدم نهايتها ، وذلك لما لها من فوائد على مستوى العديد من الأصعدة ولما لها أيضا من أهمية في التشغيل والاستقرار وغيرها من الفوائد.

المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبرى سواء من الناحية الاقتصادية أو على الصعيد الاجتماعي وكذا السياسي حتى لأن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تسهم في حل العديد من المشاكل والأزمات وذلك نظرا للعديد من الخصائص التي تميزها عن باقي المؤسسات وخاصة الكبرى ، بحيث "تحظى المنشآت الصغرى الصغيرة والمتوسطة باهتمام مخططي السياسات الاقتصادية والاجتماعية في دول العالم المتقدم المختلفة منها والنامية على حد سواء ، وذلك انطلاقا من دورها الحيوي في تحقيق الأهداف التنموية والاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول ، وهي لا تقل

[1]-كاظم أحمد البطاط ، صفاء عبد الجبار: قياس اتجاه الصناعات الصغيرة في كربلاء لقبول حاضنات الأعمال، **المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية**، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد (17)، العراق، 2008، ص: 05.

[2]-محمد هيكل: **مهارات إدارة المشروعات الصغيرة**، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2003، ص:221.

أهمية عن المنشآت الكبيرة نظرا لدورها التكاملي في التنمية الاقتصادية ،"[1] ويمكن إبراز أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عديد النقاط التالية:

الفرع الأول: الاعتمادية وترابط الأعمال التجارية

ويقصد بالاعتمادية والتكاملية بين المشاريع الصغيرة والكبيرة أيضا من ناحية اقتصادية ما يظهر من علاقة تنسيقية بين المنتج وتاجر الجملة والتجزئة وصولا إلى المستهلك النهائي ، إضافة إلى دور المشاريع الصغيرة كنقطة بداية ونهاية للمشاريع الكبيرة والعكس صحيح في نشاطات دون غيرها طبعا ، بمعنى أن صاحب المؤسسة الصغيرة لا يستطيع أن يعمل بمعزل عن الآخرين بحيث يشتري ويبيع منهم وإليهم ، فهو بحاجة إلى المواد الخام من الموردين لكي يتم تحويلها إلى مواد جديدة صالحة للاستعمال ومن ثم الاتصال بالحلقات التوزيعية والترويجية من إيصال تلك المنتجات إلى المهتمين بها ،[2] وبالتالي فإن المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة تمثل حلقة وصل بين المؤسسات ببعضها البعض على مختلف أحجامها والمؤسسات وباقي المتعاملين معها من جهة أخرى.

الفرع الثاني: تساعد على الاستقرار الاجتماعي والسياسي

المؤسسات الصغيرة تمنح الفرص لأفراد الفئات التي تعيش على هامش المجتمع لأن تقيم وتأسس مشروعات صغيرة وتصبح قوى فاعلة في المجتمع، وهذه الفئات عادة لا تملك القدرات المالية أو الأكاديمية أو العلاقات العامة التي تمكنها من إقامة مشاريع كبرى ، وبالتالي فهذه المشاريع الصغيرة تسهل اندماج هذه الفئات في العمل المؤسساتي الإنتاجي وبالتالي الاندماج في المجتمع،[3] وإزالة الكثير من الهواجس التي يعيشها أفراد الطبقة الوسطى، وهذا يساهم في تحقيق نوع من الاستقرار الاجتماعي والسياسي، باندماج وانصهار أفراد المجتمع في بناء المجتمع.

الفرع الثالث: مصدر مهم لخلق جو تنافسي

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية من منظور اقتصادي بسبب مساهمتها في الاقتصاد الوطني عن طريق التنافس الحاصل بينها وبين المؤسسات الكبيرة في العديد من المجالات ، بحيث تعتبر المنافسة ضرورية جدا ولا يمكن

---

[1]-أحمد عارف العساف ، محمود حسين الوادي ، حسين محمد سمحان: **الأصول العلمية والعملية لإدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة** ، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012م- 1433هـ، ص:43.

[2]-جهاد عبد الله عفانة، قاسم موسى أبو عيد: **إدارة المشاريع الصغيرة**، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، بدون تاريخ، ص:17.

[3]-نبيل جواد، مرجع سبق ذكره، ص:80.

إغفال أهميتها في الاقتصاد، بحيث عصر التغيير السريع يمكن أن تكون المنافسة ، بحيث قد تكون المنافسة في عديد الأشكال كالأسعار، شروط الائتمان، الخدمة، وتحسين المنتج...إلخ، بحيث تعتبر المنافسة العامل الأساسي لضمان استمرارية حركة الاقتصاد وتشجيع الإبداع والتجديد في الأفكار واكتساب الخبرات وغيرها ،[1] وبالتالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تخلق نوعا من التنافس المحمود بين مثيلاتها وحتى مع المؤسسات الكبرى في مجالات معينة وقد تكون مكملة لها في أحيان أخرى، وبالتالي محاربة الاحتكار وإقامة اقتصاد حر.

الفرع الرابع: المساهمة في زيادة الدخل القومي

تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على زيادة الدخل القومي خلال مدة قصيرة نسبيا نظرا لأن إنشائها لا يتطلب وقتا كبيرا مقارنة مع المؤسسات الكبرى ، وبالتالي فمن السهل دخولها في دورة الإنتاج وبسرعة، كما أنها توفر منتجات للاستهلاك النهائي والوسيط، وهذا يعتبر أمرًا جيدًا وإيجابي على مستوى الدخل القومي.[2]

الفرع الخامس: المساهمة في تنمية الصادرات

توفر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنوعا في الأنشطة الإنتاجية، وهذا قد يكون مفيدا في محاولة إيجاد وداعما للجهود المبذولة في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات ، وتعتبر الجزائر مثلا تعتمد على صادرات بنسبة عالية جدا على المحروقات ، وبالتالي تنوع الأنشطة من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الممكن أن يلقى بعضها سبيلا للتصدير للخارج حتى في مجال الصناعات الحرفية الصغيرة التي تشتهر بها المنطقة كالأواني الفخارية والألبسة التقليدية وغيرها.

الفرع السادس: توليد فرص عمل والحد من البطالة

تعاني معظم لبلدان النامية من مشكل البطالة بصورة حادة ، وبالتالي فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإمكانها أن تلعب دورًا هاما في التخفيف من حدة هذه الظاهرة التي تفتح الباب لمشاكل أخرى ، وذلك بإقامة هذه المؤسسات في المناطق الريفية التي تتوفر فيها المواد الأولية المحلية بأسعار مناسبة وبالتالي تقليص البطالة ووقف النزوح نحو المدن ، نفس الشيء للمناطق الحضارية أي تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا في خلق فرص عمل أكثر بتخصيص رؤوس أموال محدودة للاستثمار مقارنة بمتطلبات المؤسسات الكبرى ، فضلا عن انخفاض

[1]-ماجدة العطية: **إدارة المشروعات الصغيرة**، الطبعة الثانية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009م- 1429هـ، ص:25.
[2]-أحمد عارف العساف وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص:46.

متطلباتها للبنية الأساسي مما يحد من التكاليف الكلية اللازمة لإقامتها وتوفيرها لمناصب شغل بعد ذلك ، وتخفيف العبء على عاتق الدولة في هذا الشأن ،[1] وفي هذه الشأن أيضا "اعتمدت الجزائر على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سبيل التقليل من مشكلة البطالة لهذا لجأت إلى إنشاء أشكال مختلفة من الهيئات لدعم القطاع تتجسد أهم أولويتها في التشغيل ومكافحة البطالة ، وتشير الإحصائيات أن القطاع يسهم في تشغيل ما يقارب ألف عامل سنويا."[2]

الفرع السابع: تشجيع الإبداع وروح الابتكار والمبادرات الذاتية

تعتبر الأعمال الصغيرة مصدرا مهم للإبداع ومصدرا مهما أيضا للأفكار الجديدة والاختراعات بصفة عامة، بحيث هناك العديد من الإبداعات والاختراعات المهمة في القرن العشرين مصدرها العمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هذه الأخيرة التي تعتبر موقعا مهما لتنمية هذه الاستعدادات والمهارات الضرورية لنمو الاقتصاد ، عكس المؤسسات الكبرى التي لا توفر فرصا كهذه بحيث وعن طريق محدودية المهام والبيروقراطية التي يعامل بها العمال, فإنها تخنق المبادرات الذاتية والمهارة في إقامة أعمال جديدة ، كما تعتبر المؤسسات الصغيرة موقعا للتعلم والمخاطرة المحسوبة فالكثير من المؤسسات العملاقية الرائدة بدأت صغيرة ثم نمت تدريجيا بإبداع ومهارات موظفها.[3]

الفرع الثامن: المساهمة في تحقيق والتنمية الإقليمية

"وذلك نظرا لقدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الانتشار الجغرافي بسبب المرونة الكبيرة التي تتميز بها في اختيار أماكن توطنها ،"[4] وذلك لأن انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مناطق جغرافية مختلفة من شأنه أن يساهم في الحد من ظاهرة الهجرة نحو المدن وذلك نظرا لما توفر هذه المؤسسات من عمل وذلك من شأنه أن يحقق نوع من توازن الإقليمي للدولة.

---

[1]-بن عنتر عبد الرحمان، بلوناس عبد الله: مرجع سب ذكره، ص: 120.

[2]-عناني ساسية، نعمون وهاب: تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل الانضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجار، **مجلة كلية المأمون الجامعة**، العدد(25)، كلية المأمون الجامعة، العراق، 2015، ص: 94.

[3]-أنظر: سعاد نائف برنوطي: **إدارة الأعمال الصغيرة – أبعاد للريادة**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ص ص:61، 62.
- Colin Barrow : **The Essence of Small Business**, Prentice Hall International, UK, 1993, PP: 30- 31.

[4]-عيسى بن ناصر: حاضنات الأعمال كآلية لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد(18)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، مارس2010، ص ص55، 56.

الفرع التاسع: أساسية للمؤسسات الكبيرة ومحققة للتكامل الاقتصادي معها.

حيث ستساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تلبية بعضًا من احتياجات المؤسسات الكبرى. وتقوم في المقابل باستخدام منتجات الصناعات الكبرى لاستخدامها في إنتاج منتجاتها النهائية ،[1] وبالتالي المؤسسات الصغيرة تعدي المؤسسات الكبرى بعديد الخدمات والأفكار المساندة ، وفي نفس الوقت فهي تستفيد من مخلفات المؤسسات الكبرى لاستخدامها في عملياتها الإنتاجية.

وفي السياق ذاته نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة ضرورية للنمو السليم للاقتصاد ، لأنه لو قامت المؤسسات الكبيرة بكل ما تحتاجه من عمليا بمفردها فغن التكلفة ستكون هائلة، وبالتالي فهي بحاجة غلى المؤسسات الصغيرة للقيام بعديد المهام الثانوية لمساعدتها ، وتساعدها أيضا في تسويق منتجاتها وتوفر لها خدمات التجهيز والدعم وغيرها، وبالتالي فالعلاقة بين المؤسسات الصغرى والكبرى ذو أهمية كبيرة لأن نمو المؤسسات الكبيرة في النهاية يحصل في العادة نتيجة التكامل بين المؤسسات الكبيرة نفسها والصغيرة.[2]

هذه بعض من النقاط التي تجعل أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ظاهرة صحية لأي دولة نظرا لأهميتها في مواجهة العديد من المشاكل ، وتحقيق عديد التوازنات والقضاء على الكثير من الإختلالات التي ذكرت والتي لم تذكر وهي عديدة.

المبحث الثاني: الاطار المفاهيمي لمرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذو أهمية كبيرة في أي بلد وذلك لفوائدها العديدة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي ، ولأن هذه المؤسسات تواجه العديد من المشاكل والمعوقات المختلفة وعلى مختلف مراحل إنشائها ونموها ، فإنه من الواجب الاهتمام بهذه المؤسسات والعناية بها نظرا لهشاشتها من حيث المورد المالي والبشري على السواء ، لذلك على الدولة ومن خلال هيئات الدعم والمرافقة أن توفر آليات لدعم هذه المؤسسات وملاكها من أجل تجسيد طموحاتهم إلى مشاريع وإنجاحها من أجل المضي قدمًا في تطوير

[1] –بركان دليلة، حايف سي حايف شيراز: حاضنات الأعمال كأداة فعالة لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة– دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر–ولاية بسكرة ، ورقة بحثية ضمن الملتقى الوطني حول: **استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي18و 19 أفريل2012، ص: 04.

[2]- Michael A. Hitt et al: **Strategic Entrepreneurship: Creating a New Mindset**, Wiley Blackwell Publishers, London, UK, 2002, pp: 223-252.

مشاريعهم وتحقيق أحلامهم ، وفي هذا الصدد سنتطرق في هذا الجزء من البحث إلى ماهية المرافقة ، والهيئات الداعمة والمسؤولة عن المرافقة في المجالات المختلفة وذلك من خلال النقاط التالية:

المطلب الأول: مفهوم المرافقة.

تتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعديد الخصائص والمؤهلات الايجابية التي تعود بالنفع على اقتصاد الدولة وتنميته ، لكن هذه الأخيرة وفي ظل الانفتاح الاقتصادي والعولمة واشتداد المنافسة من جهة ، وضعف مواردها من جهة أخرى ، كان لزاما على الدولة أن تضع حدًا لذلك وتأهيل هذه المؤسسات من أجل مواجهة المشاكل والصعوبات التي تواجهها، وتخطي الصعوبات التي تعترض طريقها قبل وأثناء وبعد إنشائها ، هذه الظروف أدت إلى ما يعرف الآن بمرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال هيئات دعم ومرافقة أنشأت خصيصا من أجل ذلك، وفي ما يلي سنحاول تقديم بعض المفاهيم حول مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الآتي:

الفرع الأول: التعريف بالمرافقة

وردت العديد من التعاريف حول المرافقة بالمفهوم الاقتصادي ، وهناك من يرى أن تعريف مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أمر معقد وهناك من يرى العكس ، وعلى كل حال سنحاول أن نعطي بعض التعريفات التي وردت في هذا الشأن:

هناك من يراها على أنها "إجراء منظم في شكل مواعيد متتابعة ، تهدف إلى دعم منشئي المؤسسات في الفهم والتحكم في إجراءات الإنشاء، وكذلك التحكم في المشروع والقرارات المرتبطة به."[1]

وهناك من يرى بأن "المرافقة تشمل خدمات التحسيس، الاستقبال، الإعلام، النصح، التكوين، الدعم اللوجيستيكي، التمويل، الإنشاء والمتابعة".[2]

وتعرف المرافقة أيضا بأنها"عملية ديناميكية لتنمية وتطوير مشروعات الأعمال خاصة مشروعات أو منشآت الأعمال الصغيرة التي تمر بمرحلة التأسيس أو الإنشاء وبداية النشاط حتى تتمكن من البقاء والنمو بصفة

---

[1]- DUVERT régis, HEKIMIAN Norbert , VALLAT David, **L'appui a la création d'entreprise ou d'activité**, étude pour la Direction régionale du travail, de l'emploi Et de la Formation Professionnelle Rhône Alpes(DRTEFP), Ministère des Affaires Sociales, du travail et de la solidarité, paris, mai,2002,p:48

[2]-Olivier CULLIERE, DETERMINANTS INSTITUTIONNELS DE L'INTENSITE d'accompagnement a la création d'entreprise, colloque "**accompagnement des jeunes entreprises: entre darwinisme et assistanat "** centre d'étude et de recherche sur les organisations et le mangement (CEROM), Montpellier.26 mai 2005, p:2.

منقول عن: قوجيل محمد، محمد حافظ بوغابة، المرافقة في إنشاء المشاريع الصغيرة، تحليل نظري وإسقاط على الواقع الجزائري، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول: **استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، المنعقد بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي 18،19 أفريل 2011، ص:05

خاصة في مرحلة بداية النشاط ، وذلك من خلال العديد من المساعدات المالية والفنية وغيرها من التسهيلات الأخرى اللازمة أو المساعدة."[1]

من خلال التعريفات المقدمة حول المرافقة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن القول أنها عملية تتخللها عديد الإجراءات تقوم بها هيئات خاصة لتقديم الدعم المادي والمعنوي وعبر جميع مراحل إنشاء وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من أجل تأهيل هذه المؤسسات لمواجهة المشاكل العديد التي تواجهها.

الفرع الثاني: أهمية المرافقة

المرافقة في عمومها هي متابعة إنشاء وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتظهر أهميتها في مساعدة هذه المؤسسات في حل التغلب على الصعوبات التي يواجهها، في تقديم الدعم لها كلما اقتضت الضرورة لذلك، وتظهر أهمية المرافقة في ما يلي:[2]

أولا: ضرورية لأغلب حاملي المشاريع: بحيث تعتبر المرافقة مهمة لجميع حاملي المشاريع من خلال التوجيه والنصح، ومعرفة كيفية إنشاء وطريقة عمل المؤسسة.

ثانيا: ترفع من حظوظ نجاح المشاريع: وذلك نظرا للاستفادة من الخبرات المتراكمة والتي سيحصل عليها صاحب المؤسسة الصغيرة والمتوسطة من خلال اللقاءات والتشاور مع هيئات الدعم والمرافقة ، وكل ذلك يعزز من حظوظ تقدم المؤسسة في الطريق الذي يضمن نجاحها وتحقيق أهدافها المسطرة.

ثالثا: تجنب المبتدئين الكثير من الأخطاء: من الطبيعي أن يرتكب أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الكثير من الأخطاء خاصة في بداية العمل ، نظرا لانعدام الخبرة واتخاذ قرارات خاطئة ليست في مصلحة تطور مؤسساتهم بل قد تكون سببا في فشل هذه المؤسسات ، وبالتالي ومن خلال عملية المرافقة سيلقون الدعم اللازم لتجنب هذه الأخطاء وتفادى بذلك الكثير من الأخطار التي قد تكلفهم تصفية مشاريعهم ، والكثير من الأرقام تؤكد أن الكثير من المؤسسات فشلت في بداية مشوارها.

رابعا: اكتساب العديد من المزايا في التسيير: بحيث يلقى صاحب المؤسسة من طرف مرافقيه العديد من الدروس الخاصة بكيفية تسيير مؤسسته من حيث إعداد التقديرات المالية وكذا كيفية تقدير التكاليف ، ووضع

---

[1] –عبد السلام أبو قحف، إسماعيل السيد، توفيق ماضي، رسمية زكي: **حاضنات الأعمال (فرصة جديدة للاستثمار، وآليات لدعم منشآت الأعمال الصغيرة)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص: 10.

[2] الشريف ريحان، ريم بونوالة: حاضنات الأعمال كآلية لمرافقة المؤسسات الصغيرة – نموذج مقترح في مجال تكنولوجيا المعلومات ، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول: **استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، المنعقد بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسي ير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي18و 19 أفريل 2011، ص:04، (بتصرف).

الأسعار، وكيفية القيام بحملات ترويجية لمنتجات المؤسسة ، والتسويق لها عبر الوسائل المختلفة ، وهذا كله يساهم في التنشئة السليمة للمؤسسة، وتفاد العشوائية في التسيير واتخاذ القرارات.

خامسا: إزالة الشعور بالوحدة: عندما يحس صاحب المؤسسة أنه ليس وحيدا في مجابهة العقبات التي تعترض طريق مشروعه، فإن ذلك يعتبر عاملاً نفسيا مهما لأصحاب المؤسسات في بذل الجهد من أجل إثبات ذواتهم وإنجاح مشاريعهم.

الفرع الثالث: خصائص المرافقة الكفء.

المرافقة وبالرغم من أهميتها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، والخدمات التي يمكن أن تقدمها المؤسسات والهيئات المعنية بالمرافقة لكن يبقى السؤال المطروح ، هو أن المرافقة دائما شيء إيجابي بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو بالنسبة للهيئات الداعمة والمرافقة ، ويرى المختصون في هذا المجال وقبل الحكم على أداء المرافقة، وجب توفر جملة من الخصائص للحكم على جودة المرافقة ، وهذه الخصائص هي تخص المرافقة الجيدة والكفء، ومن بين هذه الخصائص نذكر العناصر التالية:[1]

أولا: المرافقة تستلزم الارتباط (ما بين الفرد والمؤسسة): وهذا يعني توافق إمكانيات وكفاءات صاحب المؤسسة مع نوعية المشروع ، وهذا التوافق يجب أن يكون مستمرا وليس في المرحلة الأولى من إنشاء المشروع ، وبالتالي هذا التوافق سيسمح بتامين صاحب المؤسسة والمشروع من مختلف المشاكل المتوقع حدوثها.

ثانيا: المرافقة ترتكز على الشخص: المرافقة الجيدة هي التي تعد صاحب المشروع وخلال فترة زمنية للاستفادة والتحكم بتسيير مشروعة في المستقبل القريب والبعيد ، وبالتالي فإن التركيز يكون على الخدمات التقنية المقدمة للمشروع، وعدم حصر الدعم على الجانب المادي والمالي فقط لأنه غير كافي لكنه يبقى مهم أيضا ، وبالتالي إحداث توازن بين الجانبين وإخراج شخص مسير كفء.

ثالثا: المرافقة الجيدة يجب أن تشجع استقلالية الشخص: صحيح أن المرا فقة تعني الدعم لكن هذا الدعم يكون عقلاني وفي حدود ، وبالتالي المرافقة الجيدة هي التي تنتج شخصا مستقلا وم سؤولا عن مؤسسته ، وعدم جعله صاحب المشروع وتجعله إتكاليا على هذه الهي ئات في أبسط الأمور ولو على حساب بعض التكاليف الإضافية، وبالتالي على صاحب المؤسسة أن يفهم ماذا يجب أن ينفق بشكل معقول في استثماراته ، وكيف يتحكم في الخزينة، المدة الزمنية المثلى لتسديد الديون... وغيرها.

[1]-Voir: DUVERT Régis, HEKIMIAN Norbert, VALLAT David, op. cit, p:54.

رابعا: المرافقة يجب أن تتضمن تسيير الفشل: تتوفر المرافقة الجيدة على عديد الصفات التي يجب أن تتوفر في المرافق بحيث يجب أن يكون متوفر على درجة من الوعي والتخصص في المجال لكي يساعد المقاولين على تصحيح أخطاء مشاريعهم، وخاصة فيما يخص المشاكل المالية ، بحيث يجب على المرافق أن يساعد صاحب المشروع على التشخيص الموضوعي للحالة وإيجاد الحلول الممكنة واللازمة، وأن يصارحه إذا كان المشروع غير قابل على التجسيد في أرض الواقع.

خامسا: الاحترافية مهما كانت الفئة المستهدفة: المرافقة الجيدة هي التي تعامل جميع فئات المجتمع وأطيافه في نفس الكفة، والحرص على إنجاح مشاريع جميع الفئات دون استثناء ، فنجد هناك فئات مختلفة من بينها البطالين وذوي التأهيل الضعيف ، وبالتالي على المرافق الجيد أن يظهر جميع العناصر المرتبطة بإنشاء المشروع والكلام باحترافية مع صاحب المشروع بهدف وضعه في المكان والطريق الصحيح.

سادسا: المرافقة تقوم على إنجاز المشاريع على مراحل خطوة بخطوة: من أجل نجاح المشروع الصغير يجب أن تتم المرافقة عبر مراحل ، فالمرحلة الأولى تتمثل في التخطيط وتصور المشروع ، أما المرحلة التي تليها فهي مرحلة التنفيذ وهي مرحلة الانطلاقة العملية والتي تستوجب وقوف الهيئة المرافقة بجانب صاحب المشروع خلال فترة الإنشاء.

ويمكن توضيح خصائص المرافقة الجيدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تقوم بها الهيئات المرافقة في الشكل الموالي:

الشكل رقم (02): خصائص المرافقة الجيدة.

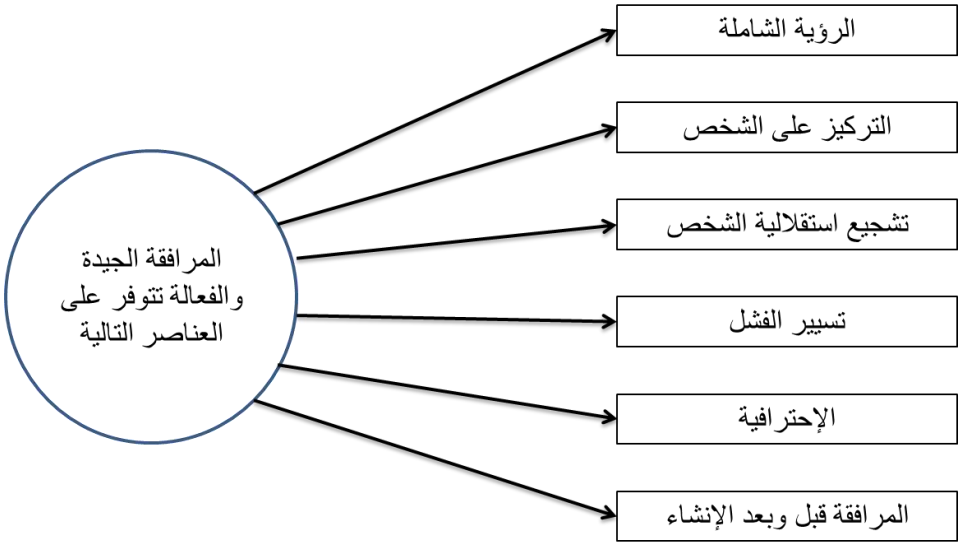

Source: DUVERT Régis, HEKIMIAN Norbert, VALLAT David, op. cit, p:54

منقول عن محمد قوجيل ، محمد حافظ بوغابة مرجع سبق ذكره، ص:10، (بتصرف)

من خلال الشكل السابق والذي يوضح خصائص المرافقة الجيدة والفعالة والتي تؤكد على أنها من الممكن جدا أنها لا تتوفر جميعها في هيئات الدعم والمرافقة لكن توفرها أفضل من عدمه، ونقص بعضها لا يعني أن المرافقة سيئة أو ذات جودة لأن الأمر نسبي، وهو مزيج بين عديد العوامل الممزوجة التي تؤدي في النهاية إلى نجاح المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الثاني: هيئات دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إن أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها الاقتصادي وغير الاقتصادي وضرورة دعمها من جهة ثانية نظرا لمحدودية إمكانياتها ، ولد توجها جديدًا يقضي بضرورة دعم الدولة لهذه المؤسسات ، وبالتالي "تدخل الدولة لدعم نشاط هذه الهيئات (هيئات الدعم والمرافقة) التي يتميز أغلبها بطابعها غير الر سمي، وهذا في ظل سيادة الفكر النيوكلاسيكي المعارض إلى حد كبير تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ،"[1] وهناك من يرى العكس بأن الدولة يجب أن تساهم في تحفيز الاقتصاد من خلال التحفيزات الضريبية أو المساعدات المالية ، وبين هذا وذاك فإنه وجب على الدولة ومن خلال الإحصائيات التي تظهر أن عددًا كبيرًا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة حديثا تجد صعوبات كبيرة من أجل التأقل م بسبب الصعوبات التي تواجهها سواء كانت مالية أو معنوية ، تؤدي بها في كثير من الأحيان إلى التوقف عن النشاط والتصفية ، وبالتالي فإن على الدولة أن تتحمل جزءا من المسؤولية الخاصة بهذه المؤسسات ونحن نعرف أن الكثير منها نشأ في ظل الدعم المالي من طرف الدولة ، وأنها تقوم بالدعم المعنوي ومرافقة هذه المؤسسات خلال مراحلها الأولى من أجل الاندماج في السوق ، وكذا خلق مناخ تنافسي من شأنه أن يساهم في تطور هذه المؤسسات وذلك من خلال الهيئات المختلفة ، والتي سنحاول تلخيصها في الجدول التالي:

[1]-Isabelle Mutin Quinson: **Pépinières d'entreprises: Origines et modes opératoires**, DESS," Management du secteur public: collectivités et partenaires", Mémoire soutenu le 09 septembre 2004, pp: 08_12.

منقول عن: مغاري عبد الرحمان، بوكساني رشيد: دور حاضنات الأعمال التقنية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – حالة مشاتل المؤسسات ومراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول: **استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، المنعقد بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي 18 و18 أفريل 2011، ص: 04.

الجدول رقم (02): الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

اسم الهيئة	مجال العمل
وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار	إعداد عناصر السياسة الوطنية في ميدان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واقتراحها وتنفيذها، وتزويد المستثمرين بالمعلومات والنشرات الإحصائية اللازمة.
المحضنة	هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات
ورشة الربط	هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية
نزل المؤسسات	هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المتنمين إلى مجال الدراسة
مراكز التسهيل	هي مؤسسات عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، حيث تعتبر أيضا قاطرة لتنمية روح المؤسسة إذ أنها تجمع بين كل من رجال الأعمال، المستثمرين والمقاولين والإدارات المركزية والمحلية ومراكز الدراسة وكذا مكاتب الدراسات والاستشارة ومؤسسات التكوين وكل الأقطاب الصناعية والتكنولوجية والمالية(المرسوم رقم 79، 2003: 18)
المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	هو جهاز استشاري يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي يكلف بترقية لحوار والتشاور بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجمعياتهم المهنية من جهة، والسلطات العمومية من جهة أخرى (المرسوم رقم 80، 2003: 21)
الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ)	أنشئت بمقتضى المرسوم رقم 96/ 296 المؤرخ في 1996/09/08 تقوم بالمهام: -دعم ومتابعة المؤسسات المصغرة المنشأة من طرف أصحاب المشاريع. -تدعيم وتقديم الاستشارة ومراقبة الشباب ذوي المشاريع في تطبيق مشاريعهم الاستثمارية. -وضع تحت تصرف الشباب كافة المعلومات ذات الطابع الاقتصادي، التقني، التشريعي والتنظيمي المتعلقة بممارس نشاطاتهم.(المرسوم رقم 296، 1996: 12)
الوكالة الوطنية لترقية ودعم الاستثمار (APSI)	تقوم الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار بالمهام التالية: - القيامة بدراسة الاستثمارات المقدمة وتقييمها والمصادقة عليها او رفضها. - تقديم التسهيلات الجمركية المتعلقة بالتجهيزات والمواد الأولية التي ترغب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في شرائها. - تتحمل الوكالة جزء أو كل التكاليف الاستثمارية تبعا لطبيعة الاستثمار وموقعه وأهميته.(المرسوم رقم 282، 2001، 7)
الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)	أنشئت هذه الوكالة بمقتضى المادة 21 من الأمر الرئاسي رقم 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001 ومن أهم مهامه هي:

	ضمان ترقية الاستثمارات المحلية والأجنبية وتطويرها ومتابعتها. منح المزايا المرتبطة بالاستثمار، والتأكد من احترام الالتزامات التي يتعهد بها المستثمرون. تحديد قرص الاستثمار وتكوين بنك معلومات لفائدة أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الأمر رقم 3، 2001، 7)
الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	تم انشاء الوكالة سنة 2004، وهي ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتهتم بالإشراف على صندوق الضمان المشترك للقرض المصغر وتسييره، والذي يعتبر آلية جديدة لضمان القروض التي تقدمها البنوك والمؤسسات المالية للمستفادين من القروض المصغرة في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطات الوكالة (المرسوم رقم 14، 2004: 8)
المرصد الوطني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	تم إنشاء هذا المرصد لترقية توزيع المعلومات ذات الطابع الصناعي والتجاري والاقتصادي والمهني والتكنولوجي المتعلقة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بناء على ضوابط ومؤشرات ومعا لم علمية وعملية ترصد حركية النمو الاقتصادي ومختلف التطورات التي يمر بها قطاع المؤسسات.
لجان دعم وترقية الاستثمارات المحلية (CALPI)	أنشئت سنة 1994، وهي لجان على مستوى المحليات مكلفة بتوفير الإعلام الكافي للمستثمرين حول الأراضي والمواقع المخصصة لإقامة المشروعات وتقدم القرارات المتعلقة بتخصيص الأراضي لأصحاب المشاريع المصغرة والمتوسطة
وكالة التنمية الاجتماعية	وهي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي أنشئت سنة 1994تقوم بـ: تقديم القروض المصغرة لتطوير وتنمية المشروعات الصغيرة والمصغرة والفردية والتي يتم استغلالها لتوفير العتاد والأدوات والمواد الأولية المستخدمة في العملية الإنتاجية. المساهمة في تطوير الحرف الصغيرة والأعمال المنزلية والصناعات التقليدية وتشجيع المهن الحرة. العمل على تحسين مستويات المعيشة والقضاء على الفقر والتخفيف من حدة البطالة.
بورصات المناولة	وهي جمعيات تم إنشائها سنة 1991 تتكون من المؤسسات العمومية والخاصة وتهدف إلى خدمة القطاع الاقتصادي وتنميته من خلال الاهتمام بتطوير نسيج المؤسسات ص و م وتوجد حاليا أربعة بورصات جهوية للمقاولة من الباطن في الجزائر، وهران، قسنطينة وغرداية وتقوم بـ: إحصاء الطاقات الحقيقية للمؤسسات الصناعية لغرض إنشاء دليل خاص بالمناولة. تشجيع الاستخدام الأمثل للطاقات والموارد المالية والبشرية والقدرات الإنتاجية للصناعات المحلية. ربط العلاقات بين عروض وطلبات وإنشاء فضاء للوساطة المهنية. تنظيم الملتقيات واللقاءات حول مواضيع المناولة. تمكين المؤسسات الجزائرية من الاشتراك في المعارض.
مجلس ترقية المناولة	نظرا لأهمية المناولة اهتمت السلطات العمومية بترقيتها لتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني وأسست

	مجلس وطني مكلف بترقية المناولة برئاسة الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و تتمثل المهام الرئيسية للمجلس فيما يلي: - اقتراح كل تدبير من شأنه تحقيق اندماج أحسن للاقتصاد الوطني. - ترقية عمليات الشراكة مع كبار أرباب العمل سواء كانوا وطنيين أو أجانب. - تنسيق نشاطات بورصات المناولة والشراكة الجزائرية فيما بينها.
صناديق الدعم	تساهم الدولة بصناديق دعم على مختلف المستويات بتقديم الدعم على مختلف المستويات بتقديم الدعم للمشروعات الاقتصادية بأشكال مختلفة وضمن قطاعات وأنشطة متعددة ومن بين أهم تلك الصناديق نذكر: - الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب. - الصندوق الخاص بتخفيض الفوائد. - الصندوق الوطني للتنظيم والتنمية الفلاحية . - الصندوق الوطني لتطوير الصيد وتربية المائيات. - صندوق دعم الاستثمارات. - صندوق ترقية التنافسية الصناعية. - صندوق الشراكة. - الصندوق الوطني للتهيئة العمرانية. - الصندوق الخاص باستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز 9 - الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر .(تقرير الوزارة، 2002: 1-2)

المصدر: عبود زرقين، تواتية الطاهر: العناقيد الصناعية كإستراتيجية لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية**، العدد(41)، 2014، ص ص171. 172.

من خلال الجدول نلاحظ أن الدولة تولي اهتمام كبير بهيئات الدعم والمرافقة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكن وبالرغم من هذا الاهتمام إلا أن نجاح ذلك يقوم على الدور الذي تقوم به هذه الهيئات على أكمل وجه من أجل تحقيق الأهداف الكلي، وفي ما يلي سنتطرق إلى الهيئات الدعم والمرافقة من حيث نشأة ومفهوم ومهام كل هيئة كما يلي:

الفرع الأول: حاضنات الأعمال.

تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أثناء تأسيسها وبداية نشاطها صعوبات كثيرة منها ما هو مالي ومنها ما هو على مستوى التسيير الإداري لعدة أسباب منها ضعف التكوين وغيرها، وبالتالي ارتأت العديد من الدول المتقدمة وحذت حذوها الدول المختلفة في حاضنات الآمال كحلول لأصحاب المؤسسات الصغيرة في مساعداتهم على تخطي الكثير من الصعوبات التي قد تؤدي إلى زوال مؤسساتهم ولقد أثبتت حاضنات الأعمال فعاليتها في احتضان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للوصول إلى بر الأمان وسير المؤسسة ووضعها في السكة ال صحيحة، وفي هذا الجزء من الموضوع سنتطرق إلى مفهوم وأنواع ومهام حاضنات الأعمال في العناصر التالية:

أولا : الخلفية التاريخية لظهور حاضنات الأعمال:

ترجع النواة الأولى لتاريخ ظهور حاضنات الأعمال إل خمسينيات القرن الماضي، حيث ظهرت أول حاضنة أعمال في سنة 1956 بمؤسسة بمؤسسة Triaushe Park بعد خروج الولايات المتحدة الأمريكية من الحرب العالمية الثانية وزيادة الكساد والبطالة ثم مقر شركة BTAVIA بنيويورك الذي حولته عائلة أمريكية بعد توقفها عن العمل إلى مركز للأعمال يتم تأجير وحداته للأفراد الراغبين في إقامة مشاريع مع توفير الاستشارات،[1] إلا أن هذه الفكرة لم تتبلور بشكل جيد إلا في بداية الثمانينات مع انهيار الصناعات التقليدية في الدول الغربية وعودة الاهتمام بالدور الفعال للمؤسسات الصغيرة ، وذلك انطلاقا من برنامج هيئة المشروعات الصغيرة SBA عام 1984 والجمعية الأمريكية لحاضنات الأعمال NBIA سنة 1985، ثم عممت الف كرة في مختلف أنحاء العالم.[2]

أما عربيا فلقد في منتصف التسعينات بمساعدة أوربية، حيث كان أول ظهور لها في مصر سنة 1998 وذلك كأول حاضنة تكنولوجية على المستوى العربي،[3] ثم بعد ذلك بدأت حاضنات الأعمال لتشمل الكثير من الدول

---

[1]–نضال محمد طالب: الحاضنات ودورها في دعم وتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسط ة، مداخلة ضمن الملتقى العربي الخامس حول: **الصناعات الصغيرة والمتوسطة**، الجزائر، أيام 14-15 مارس 2010، ص:01.

[2]–بريبش السعيد، طبيب سار: دور حاضنات الأعمال في تطوير ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – دراسة تحليلية تقييمية، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول: **استراتجيات التنظيم والمرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، المنعقد بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي 18و19 أفريل 2011، ص:07.

[3]–رمضان السنوسي، عبد السلام بشير الرويبي: **حاضنات الأعمال والمشروعات الصغيرة** ، الطبعة الأولى، دار الكتاب الوطنية بنغازي، ليبيا، 2003، ص:110.

سواء المتقدمة أو المختلفة أو الدول العربية وذلك نظرا لأهميتها والفوائد المحققة للمشاريع الحديثة من جراء هذا والحاضنات وسنحاول تبيان مراحل تطور الحاضنات من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (03) مراحل تطور الحاضنات

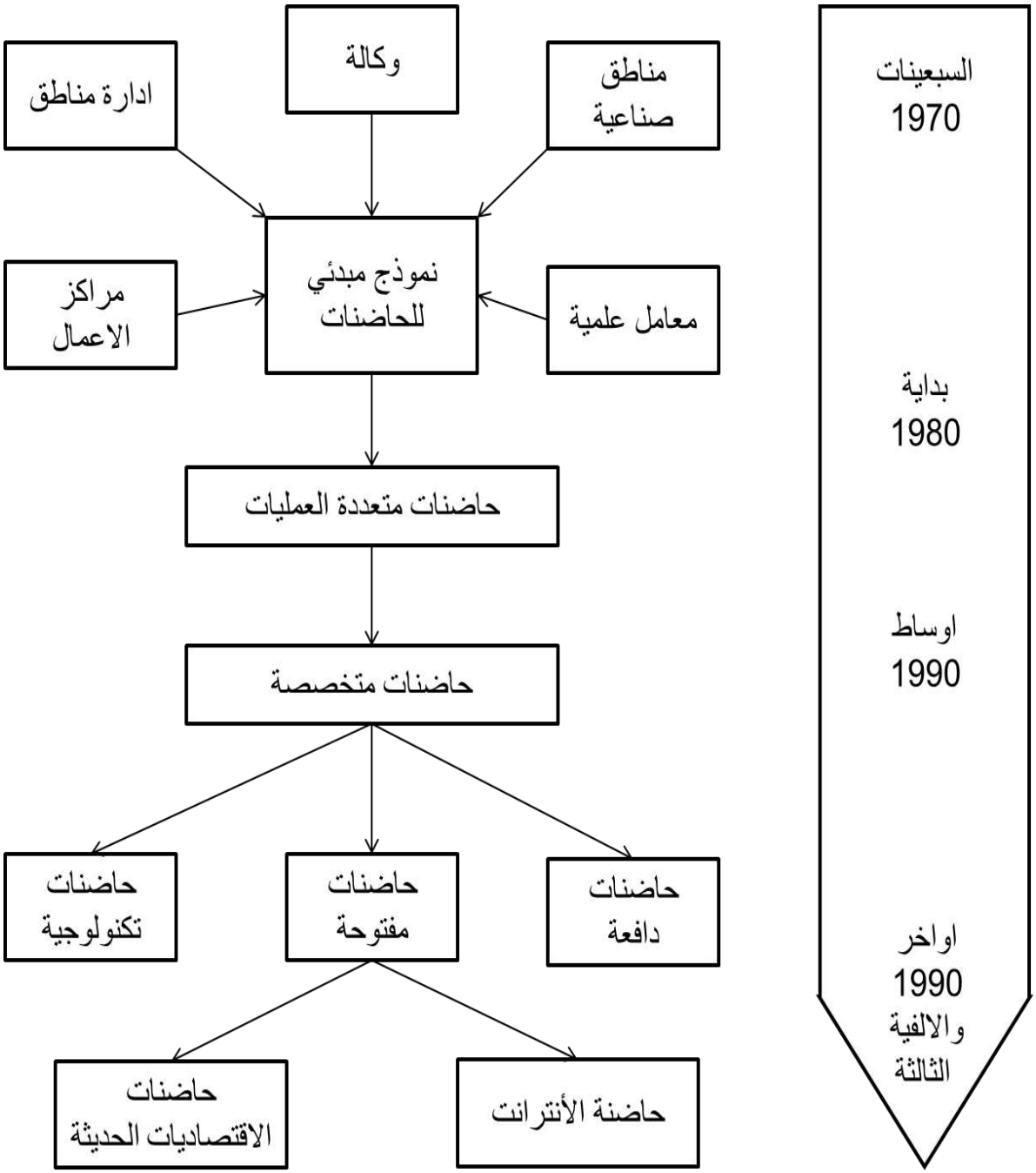

المصدر: زكريا مطلك الدوري، أحمد علي صالح: **إدارة الأعمال الدولية– منظور سلوكي واستراتيجي**، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر التوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص:410.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن حاضنات الأعمال كان ظهورها حديثا نسبيا واختصر في الو لايات المتحدة الأمريكية ثم عمت جميع دول العالم، والجزائر بين الدول التي تعتبر حديثة في استحداث حاضنات الأعمال التي شهدت تطورا ملحوظا في أواخر التسعينات، وربما ما ساعدها على هذا التطور والانتشار هو انتشار التكنولوجيا الحديثة.

ثانيا : مفهوم حاضنات الأعمال

عند نطق كلمة المحضنة فإنه يتبادر إلى الذهن الأطفال الصغار الذين يحتاجون إلى رعاية واهتمام كبيرين يجدونه إلا في أحضان آبائهم، واللذين هم بحاجة ماسة إليه، وبالتالي مفهوم حاضنات الأعمال لا يختلف كثيرا عن هذا المفهوم لأن المؤسسات الصغيرة حديثة النشأة تحتاج إلى دعم واهتمام من طرف المؤسسات المرافقة والدعم من أجل الاندماج في النشاط الاقتصادي، وهناك العديد من التعاريف لحاضنات الأعمال نذكر منها ما يلي:

حاضنات الأعمال هي "عبارة عن مؤسسات تعمل على تأجير مساحة للأع مال الجديدة أو الأفراد الذين يرغبون في بدء عمل جديد، وذلك بهدف المساعدة في بدء أعمال جديدة، وبالتالي بقاءها في الحاضنة لمدة من الزمن ومن ثم خروجها للمجتمع من أجل ممارسة دورها الفعال فيه."[1]

وتعرف حاضنات الأعمال أيضا على أنها "مؤسسة قائمة بذاتها تتمتع بالشخصية الاعتبارية، توفر مجموعة من الخدمات والتسهيلات للمؤسسات الصغيرة وتساعدها على تجاوز أعباء مرحلة الانطلاق، وقد تكون حاضنة الأعمال مؤسسة خاصة أو مختلطة أو تابعة للدولة وهذه الأخيرة تعطي لها دعما قويا."[2]

وتعرف كذلك على أنها "بمثابة بيئة وإطار متكامل من المكان والتجهيزات والخدمات والتسهيلات وآليات المساندة والاستشارات والتنظيم المخصصة لمساعدة رواد الأعمال في إدارة وتنمية المنشآت الجديدة على أن تتم

[1]-Justin G. Longenecker, J.William Petty, Leshie E. Palich, Carlos W. Moore: **Small Business Management**, 8th Edition, South Western Publishing, 1991, p:225.

[2]–حسين رحيم: نظم حاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي، **مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير** ، العدد (02)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2003، ص:164.

رعاية ودعم هذه المنشآت في مدة محدودة أقل من سنتين في الغالب بما تخفف عن هؤلاء الرواد المخاطر المعتادة ويوفر لهذه المنشآت فرصا أكبر للنجاح ، وذلك من خلال كيان قانوني مؤسس لهذا الغرض."[1]

وقد عرفها المشرع الجزائري بأنها "مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتسع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي."[2]

من خلال التعاريف المقدمة يمكن الخلوص إلى بعض النقاط الجوهرية التي تشترك فيها ومتفق عليها فيما يخص مفهوم حاضنات الأعمال، وهي أن هذه الأخيرة عبارة عن مؤسسات تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال ولها طابع قانوني تقوم بتقديم الدعم والخدمات والتسهيلات والاستشارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وتحتضنها في بداياتها ولمدة زمنية معينة حتى يشتد عود هذه المؤسسات وتصبح قادرة على مواجهة عوامل البيئة الخارجية من منافسة وظروف السوق المتقلبة وغيرها من الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة في بداية نشاطها ، وتكون عادة السبب في زوالها.

ثالثا : أهمية حاضنات الأعمال

لحاضنات الأعمال أهمية كبيرة ليس للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقط وإنما تمتد للجامعات ومراكز البحث والمجتمعات والحكومات والعملاء والقطاعات العامة والمشتركة، ويمكن تلخيص أهمية حاضنات الأعمال في الشكل الموالي:

[1] محمد بن بوزيان، طاهر زياني: تكنولوجية الحاضنات في العالم العربي – الفرص الجديدة لتطوير الكفاءات ، **مجلة الإقتصاد والمناجمنت**، العدد (03)، 2004، ص:184.

[2] – شريف غياط، محمد بوقموم: حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في تطوير الإبداع والإبتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة الجزائر، **مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية**، العدد (06)، جامعة بسكرة، 2003، ص ص:62-63.

الشكل رقم(04): أهمية حاضنات الأعمال

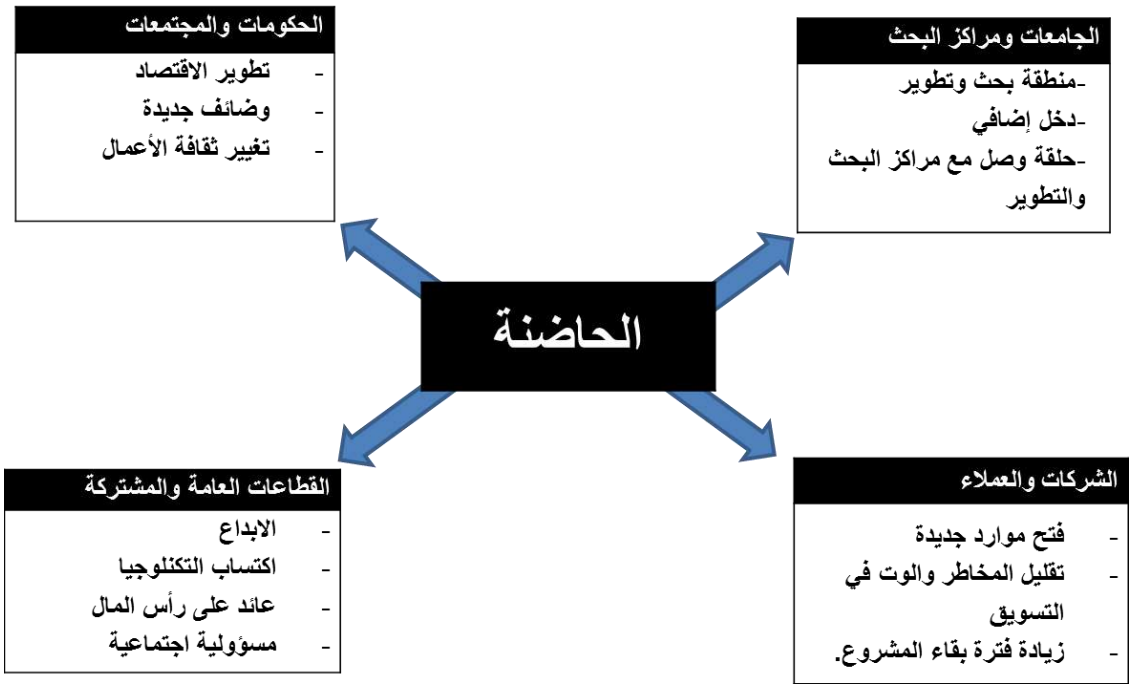

Source: http// www.jcciorgsa(09/06/2017)

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن أهمية حاضنات الأعمال عديدة بحيث تعمل كحلقة وصل بين مراكز البحث والحاجة من جهة وأصحاب المشاريع الصغيرة من حيث دراسة جدوى المشروع وغيرها من المفاهيم المهمة بالنسبة للمبتدئين ، وتعمل أيضا على تقديم جميع أنواع المساعدات من أجل استمرارية المشاريع وذلك يعود بالفائدة على صاحب المؤسسة والعمال والاقتصاد الوطني ككل.

أما عن أهمية حاضنات الأعمال بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيمكن أن نوضحه من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (05): أهمية حاضنات الأعمال بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر مراحل حياتها.

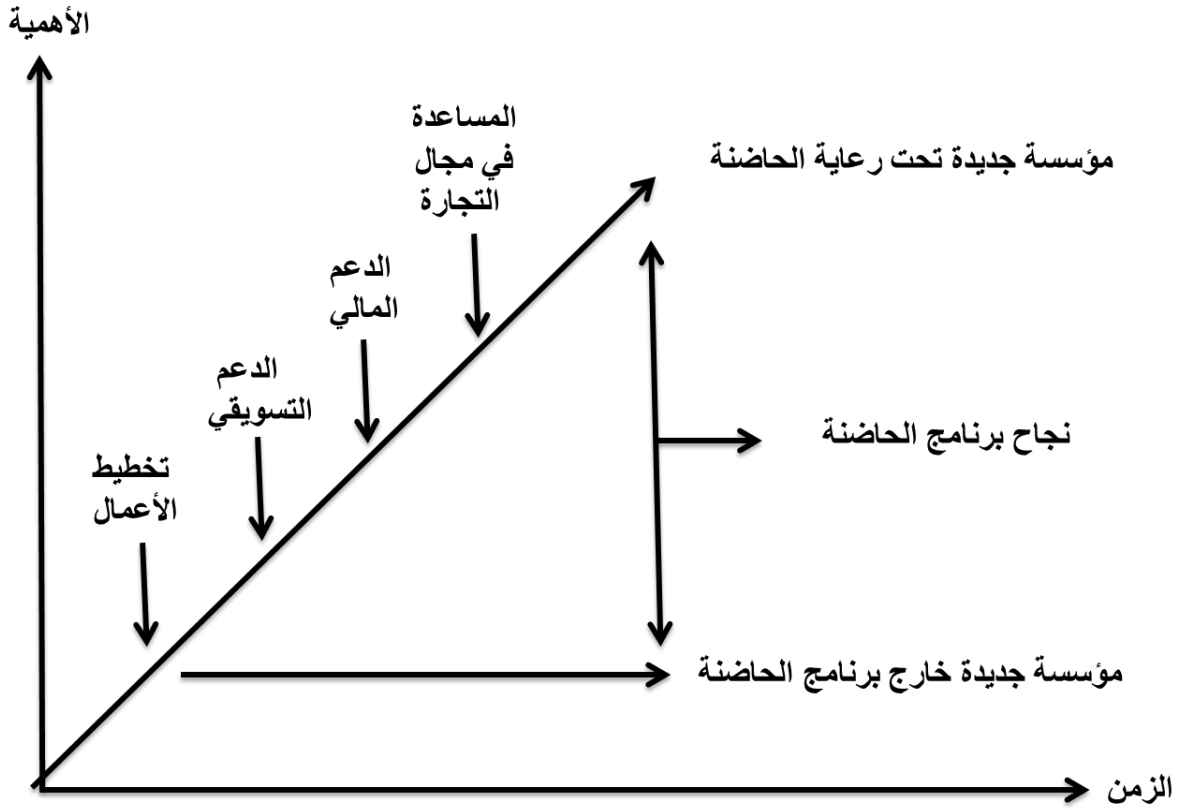

المصدر: خالد رجم، دادن عبد الغني: عرض مفاهيم عامة حول حاضنات الأعمال وتجارب عالمية، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول: **استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قاصدي مرباح ورقلة. يومي 18و19 أفريل 2012، ص:04.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن لحاضنة الأعمال أهمية كبرى في أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة حديثا من خلال الدعم المتلقي من خلال تخطي العديد من العقبات التي تواجهها خلال نشاطها.

رابعا : أهداف حاضنات الأعمال

الغرض من إنشاء حاضنات الأعمال هو تحقيق عديد الأهداف والتي نذكر منها: [1]

- تقليل مخاطر الأعمال والتكاليف المرتبطة بالمراحل الأولى لبداية النشاط؛

[1] ـ ليلى عبد الرحيم، خديجة لدرع: دور الحاضنات التكنولوجية في دعم الإبداع وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: **إدارة المعرفة والفعالية الاقتصادية**، المنعقد بجامعة باتنة، يومي 25-26 نوفمبر، 2008، ص:07.

- تقليل الفترة الزمنية اللازمة لبداية المؤسسة وتطوير إنتاجها؛

- ايجاد الحلول المناسبة للمشاكل الفنية والمالية والإدارية والقانونية التي تواجه المؤسسات؛

- مساعدة المؤسسات على التوصل إلى منتجات جديدة أو مجالات جديدة لأنشطتها؛

- دعم التعاون والتنسيق بين مختلف المؤسسات المختلفة؛

- تحسين فرص نجاح المؤسسات وتشجيع الأفكار الجديدة.

خامسا: أنواع حاضنات الأعمال.

هناك العديد من أنواع حاضنات الأعمال ولها عدة تصنيفات معتمدة، ويمكن توضيح هذه الأنواع في الشكل التالي:

الشكل رقم (06): أنواع حاضنات الأعمال

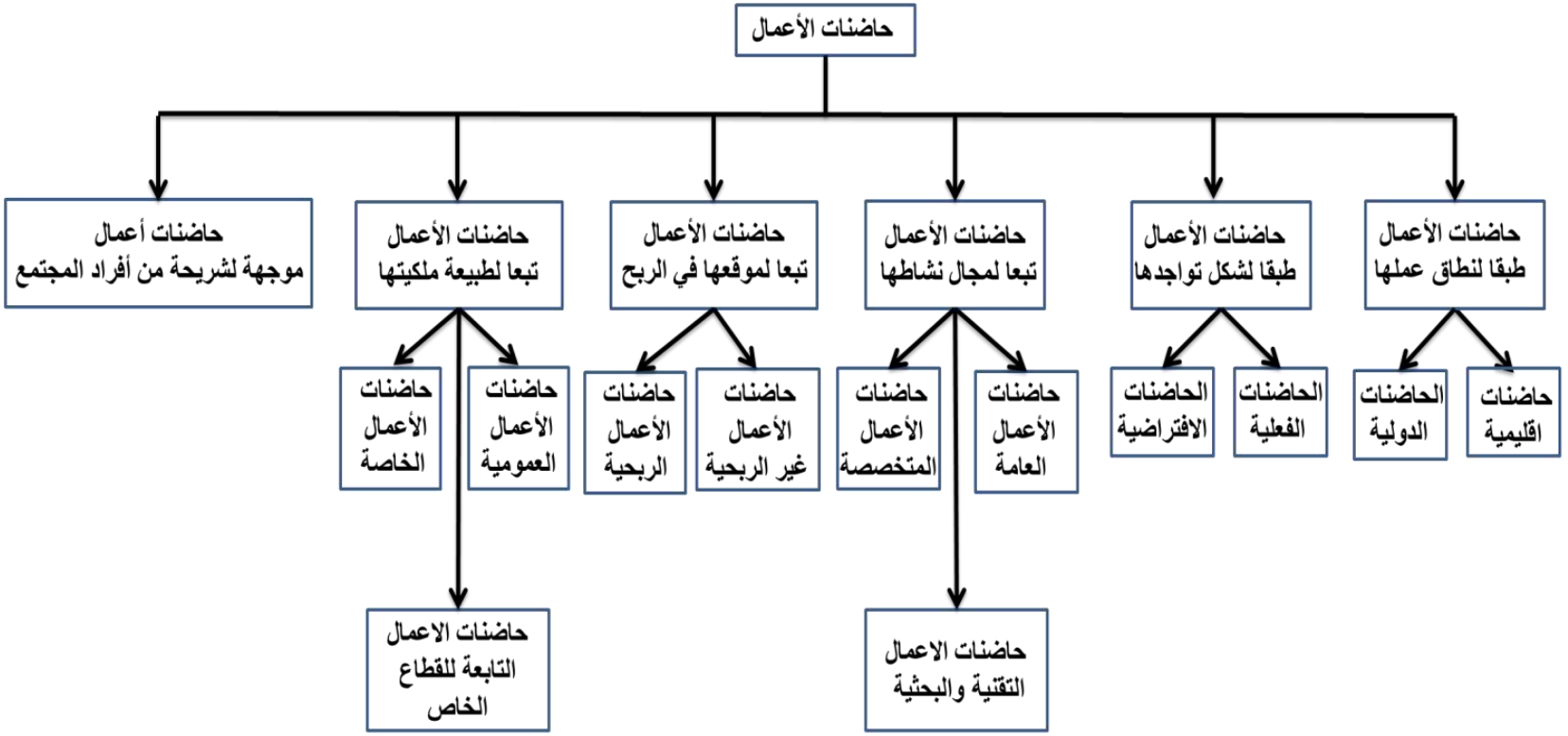

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على: مغاري عبد الرحمان، بوكساني رشيد: دور حاضنات الأعمال التقنية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – حالة مشاتل المؤسسات ومراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول: **استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة**، والمتوسطة المنعقد بكلية العلوم الأقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قاصدي مرباح ورقلة يومي 18 و19 أفريل 2011، ص ص:06،07.

سادسا: الخدمات التي تقدمها حاضنات الأعمال.

تقدم حاضنات الأعمال العديد من الخدمات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ومن بين هذه الخدمات نذكر:[1]

1 **-الخدمات الإدارية:** تسهيل الإجراءات القانونية لإقامة الشركات، الخدمات المحاسبية، إعداد الفواتير، تأجير المعدات .....إلخ

2 **-خدمات السكرتارية:** معالجة النصوص، تصوير مستندات، واجبات موظف الاستقبال، حفظ الملفات، الفاكس، الإنترنت، استقبال وتنظيم المراسلات والمكالمات التليفونية.

3 **-الخدمات المتخصصة:** استشارات تطوير المنتجات، التعبئة والتغليف، التسعيرة وإدارة المنتج، خدمات تسويقية وغير ذلك.

4 **-الخدمات التحويلية:** المساعدة في الحصول على التمويل من خلال شركات تمويل أو البرامج الحكومية لتمويل المشروعات الصغيرة.

5 **-الخدمات العامة:** الأمن، التدريب، الحاسب الآلي، المكتبة.....إلخ

6 **-المتابعة والخدمات الشخصية:** تقديم النصح والمعونة السريعة و المباشرة.

وبالتالي حاضنات الأعمال تقدم للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة مجموعة كبيرة من الخدمات وتفيدها في الكثير من الأسئلة والاستفسارات، وتقدم لها الكثير من الاستشارات، وهو ما تحتاجه كل مؤسسة مبتدئة ، ومتابعة صيرورة أعمالها وتقدمها.

سابعا: آفاق ترقية نشاط حاضنات الأعمال في الجزائر.

من أجل أن تحقق حاضنات الأعمال نجاحها في مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يجب أن تتوفر على عديد الشروط نذكر أهمها:[2]

[1] -شرعة عماد الدين : دور الحاضنات التكنولوجية في التأسيس لاقتصاد المعرفة ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: **استراتجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة في الجزائر** ، المقام في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، يومي 18 و 19 أفريل 2012، ص: 08.

[2] - دراجي كريمو: حاضنات الأعمال كآلية لترقية تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، **مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة** ، العدد(32)، 2015، ص ص: 181، 182.

– يجب تحديد وتوضيح معايير الاختبار حيث تزيد فرص اجتذاب الأفكار الناجحة، فمن بين المعايير خطة عمل تفصيلية ومحددة، القدرة على النمو السريع، تقديم صاحب المشروع لاختراع أو فكرة جديدة؛

– يتطلب نجاح الحاضنة تقييم عملها وأدائها باستمرار، فهذه المعلومات تساهم في تقديم وتخطيط خدماتها وتسويق نفسها؛

– يجب نشر ثقافة المؤسسات ص و م والمقاولة وتبني أفكار جديدة؛

– نشر ثقافة الإبداع والابتكار لدى أصحاب المشاريع؛

– مسئولي الحاضنات يجب أن يكون لديهم الخبرة والقدرة على دعم المؤسسات ص و م؛

– توفير آليات الدعم والمساعدة لنشر حاضنات أعمال تهتم بالتكنولوجيا الحديثة؛

– الاحتكاك بالحاضنات المحلية والدولية والاستفادة من تجاربها الناجحة؛

– ربط حاضنات الأعمال بالمؤسسات العلمية ومراكز البحث العالمية.

الفرع الثاني: مشاتل المؤسسات.

قبل الخوض في مفهوم مشاتل المؤسسات ، تجدر الإشارة إلى ضرورة التفرقة بين حاضنات الأعمال ومشاتل المؤسسات، فلفظ الحاضنة مستوحى من المعنى اللغوي لحضانة الأم لولدها ، فهي تبدأ عملها قبل الولادة وتستمر إلى مرحلة الاعتماد على النفس ، وهو الحال كذلك بالنسبة لحاضنات الأعمال التي توفر الدعم والرعاية للمؤسسات المحتضنة قبل انطلاقها وتستمر عادة ثلاث سنوات إلى غاية تمكن المؤسسة من الاعتماد على ذاتها في إدارة شؤونها، أما لفظ المشتلة فهو أيضا مستوحى من المعنى اللغوي لمشتلة النبات أين توضع النبتة بعد نموها الأولي، وعليه فالاختلاف بين الحاضنة والمشتلة هو أن الأولى هي عبارة عن مؤسسات الاستقبال والدعم والمرافقة للمشروعات الناشئة، في حين تعتبر المشتلة هياكل إيواء حديثة النشأة، وبالتالي بعد تحصل المؤسسة على مقومات النهوض من الحاضنة تستطيع الاختيار ما بين الإنظمام إلى مشتلة أو الإستق لال بذاتها والإعتماد على نفسها ، وبالتالي فالحاضنة هي مأوى المؤسسة الصغيرة قبل انطلاقها وأثناء انطلاقها، ثم تنظم إلى المشتلة فيما بعد أو لا حسب الرغبة والاختيار والظروف.[1]

[1] – أنظر: بريبش السعيد، طيب سارة : **دور حاضنات الأعمال في تطوير ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة تحليلية تقيمية**، مرجع سبق ذكره، ص: 07.

"وبصفة عامة فدعم الحاضنات للمؤسسات يكون قبل الإنشاء ، أما بالنسبة للمشاتل فبعد الإنشاء لكن عادة توفر الحاضنات الدعم قبل وبعد الإنشاء."[1]

وتعرف مشاتل المؤسسات بأنها "مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري ، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تهدف إلى مساعدة ودعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة."[2]

وتأخذ المشاتل وحسب المشرع الجزائري أحد الأشكال الآتية:[3]

أولا: المحضنة:

وهي هياكل دعم تتكفل بأصحاب المشاريع في قطاع الخدمات والملاحظ هنا أن المشرع الجزائري صنف المحضنة على أنها أحد أشكال المشاتل ، وحدد لها نوع من أنواع المشاريع وهي المشاريع الخدمية فقط ، أما باقي دول العالم أو لنقل معظمها يرون حاضنات الأعمال هيئات لها كيانها الخاص عكس المشرع الجزائري.

ثانيا: ورشة الربط:

وهي هيكل دعم يتكفل بأصحاب المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية.

ثالثا: نزل المؤسسات:

وهي هيكل دعم يتكفل بأصحاب المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث.

هذه بالنسبة لأنواع المشاتل والتي نلاحظ أنها مقسمة إلى ثلاثة أنواع حسب طبيعة المشاريع ، والآن سنعرض الهدف من تواجد هذه الهياكل، بحيث يعتبر أهم هدف هو مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسط، لكن سنعرض

---

[1]- Philipe Alber et autres: **les incubateurs: émergence d'une nouvelle industrie**, rapport de recherche, chambre de commerce et d'industrie, Nice d'azur, avril, 2002, p: 08.

منقول عن: بريبش السعيد، طيب سارة، مرجع سبق ذكره، ص:07.

[2]- زايدي عبد السلام، مفتاح فاطمة: أهمية نظام الحاضنات في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – تجارب عالمية وسبل الاستفادة منها (ماليزيا، الصين، فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية)، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول: **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2000– 2010**، المقام بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، يومي 18 و19 ماي 2011، ص: 244.

[3]- الجريدة الرسمية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 03- 78 المؤرخ في 25 فيفري 2003 والمتعلق بالقانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، العدد(13)، المادة(02)، 26 فيفري 2003، ص: 13.

مهام هذه الهياكل بدقة، والتي تتمثل على العموم في:[1]

- استقبال واحتضان ومرافقة المؤسسات الناشئة لفترة زمنية محددة؛

- تأجير محلات للمؤسسات، في ظل طبيعة المشتلة وحاجة المؤسسة؛

- دراسة مختلف أشكال المساعدة والمتابعة التي تهم المؤسسات الناشئة؛

- تدريب مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إداريها على تقنيات الإدارة والتسيير؛

- دارسة واقتراح الوسائل والأدوات الكفيلة بإنشاء وترقية المؤسسات الوليدة؛

- توفر الأدوات والتجهيزات المكتبية والإعلامية التي تحتاجها المؤسسات العاملة داخل المشتلة؛

- توفير الكهرباء، الغاز والماء؛

- وضع برنامج عمل سنوي وعرضه على وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمصادقة عليه.

الفرع الثالث: مراكز تسهيل المؤسسات

وسنقوم في هذا العنصر تقديم مراكز تسهيل المؤسسات من خلال تعريفها وأهدافها ومهامها وخدماتها في النقاط التالية:[2]

أولا: تعريف مراكز التسهيل:

مراكز تسهيل المؤسسات هي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري ، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، والغاية من استحداثها هي تسهيل إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

---

1 - أنظر:

- برحومة عبد الحميد، صورية بوطرفة: واقع حاضنات الأعمال التقنية في الجزائر وسبل تغييرها على ضوء التجارب العالمية – عرض نماذج عالمية لحاضنات الأعمال، مداخلة ضمن: **الأيام العلمية الدولية حول المقاولاتية**، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 03 و04 ماي 2011، ص: 10.

- زايدي عبد السلام، مفتاح فاطمة: مرجع سبق ذكره، ص: 245.

- مغاري عبد الرحمان: مرجع سبق ذكره، ص ص: 14، 15.

2- الجريدة الرسمية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 03- 78 المؤرخ في 2003/02/25، المتضمن الطبيعة القانونية لمراكز التسهيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومهامها وتنظيمها، العدد رقم (13)، 2003, ص ص: 18، 19.

ثانيا: أهداف مراكز التسهيل للمؤسسات:

تهدف مراكز التسهيل إلى ما يلي:

- وضع شباك يتكيف مع احتياجات منشئي المؤسسات والمقاولين؛

- تطوير ثقافة التفاؤل؛

- ضمان تسيير الملفات التي تحظى بمساعدة المنشأة لدى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة طبقا للتنظيم المعمول به؛

- تقليص آجال إنشاء المؤسسات وتوسيعها؛

- تشجيع تطوير التكنولوجيات الجديدة لدى أصحاب المشاريع؛

- إنشاء مكان إلتقاء بين عالم الأعمال والمؤسسات الإدارات المركزية والمحلية؛

- الحل على تثمين البحث عن طريق توفير جو للتبادل بين حاملي المشاريع ومراكز البحث وشركات الاستشارة ومؤسسات التكوين والأقطاب التكنولوجية والصناعية والمالية؛

- تشجيع تطوير النسيج الاقتصادي المحلي؛

- تثمين الكفاءات البشرية وعقلنة استعمال الموارد المالية؛

- إنشاء قاعدة معطيات حول نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتكنولوجيات الجديدة؛

- مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للإندماج في الاقتصاد الوطني والدولي.

ثالثا: مهام وخدمات مراكز التسهيل.

تقوم مراكز التسهيل بالعديد من المهام وتقديم العديد من الخدمات أيضا ، لمساعدة المؤسسات الصغيرة الجديدة، ومن بين أهم هذه المهام والخدمات ما يلي:

- دراسة الملفات التي يقدمها أصحاب المشاريع والإشراف على متابعيها؛

– مساعدة أصحاب المشاريع على تخطي العراقيل أثناء مرحلة التأسيس؛

– مرافقة أصحاب المشاريع في ميدان التكوين والتسيير, ودعم تطوير القدرة التنافسية للمشاريع؛

– مساعدة المؤسسات الجديدة على تحويل ونشر التكنولوجيات الجديدة؛

– تقديم الخدمات في مجال الاستشارة في العديد من الميادين عن طريق خبراء متخصصين؛

– المساعدة على الابتكار وتحويل التكنولوجيا عن طريق التغطية الكلية أو الجزئية للمصاريف المتفقة مع مخابر البحث لتطوير المشاريع المبتكرة.

الفرع الرابع: هيئات ومؤسسات الدعم المالي غير المباشر.

في هذا الجزء من البحث والذي ستواصل فيه التكلم عن هيئات الدعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بحيث سنطرق إلى العديد من الوكالات الوطنية التي أنشأتها الدولة من أجل دفع بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للعمل بفعالية من خلال ما تقدمه هذه المؤسسات من دعم مالي بالدرجة الأولى للانطلاق بمشاريعهم، وذلك من خلال مجموعة من النصوص والتشريعات القانونية التي تنظم عمل هذه الهيئات ، وتوفر لأصحاب المشاريع الضمانات الكافية من أجل الحصول على القروض بأنواعها، وتتمثل هذه الهيئات في:

أولا: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ:

أنشأت هذه الوكالة بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 296 – 26 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996،[1] وكانت في البداية موضوعة تحت إشراف رئيس الحكومة ، ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لنشاطها ، ثم تحولت لتصبح تابعة لوزارة التشغيل والتضامن الوطني، وهي هيئة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وكان الهدف من إنشائها اجتماعي بالدرجة الأولى في إطار توفير مناصب شغل والحد من ظاهرة البطالة ، لكنها أيضا تقوم بعديد المهام والتي نذكر منها:[2]

– تدعيم وتقديم الاستشارة ومرافقة الشباب ذوي المشاريع في تطبيق مشاريعهم الاستثمارية؛

[1] – الجريدة الرسمية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 96 – 296 المؤرخ في 1996/09/08 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، رقم (52)، المؤرخة في 1996/09/11، ص ص: 12، 16.

[2] – محمد قوجيل، محمد حافظ بوغابة: المرافقة في إنشاء المشاريع الصغيرة – تحليل نظري وإسقاط على الواقع الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص: 11.

– تبليغ الشباب ذوي المشاريع الذين استفادت مشاريعهم من قروض البنوك والمؤسسات المالية ، بمختلف الإعلانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب والامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها؛

– القيام بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع؛

– وضع تحت تصرف الشباب كافة المعلومات ذات الطابع الاقتصادي التقني ، التشريعي والتنظيمي المتعلقة بممارسة نشاطهم؛

– إحداث بنك للمشاريع المقيدة اقتصاديا واجتماعيا.

ثانيا: وكالة ترقية وتدعيم الاستثمارات APSI:

أنشأت هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي التشريعي رقم 93 – 12 المؤرخ في 1993/10/05،[1] وهي تحت سلطة رئيس الحكومة وهي على شكل شباك وحيد يضم الإدارات والهيئات المعنية بالاستثمار، وهذه الهيئة مكلفة بـ:[2]

– تساعد المستثمرين على استيفاء الشكليات اللازمة لإنجاز استثماراتهم، لاسيما المتعلقة منها بالأنشطة المقننة ، وبالسهر على احترام الآجال القانونية لهذه الأنشطة؛

– تقدم في الأجل المحدد, بناء على تفويض من الإدارات المعنية كل الوثائق المطلوبة قانونيا لإنجاز الاستثمار؛

– تعمل على تقديم المشاريع ودراستها واتخاذ القرارات شأنها سواء بالقبول أو بالرفض.

وقد تم تعديل هذا المرسوم بالأمر رقم : 01 – 03 المؤرخ في 20 أوت 2001.[3]

[1]– الجريدة الرسمية الجزائرية, المرسوم التشريعي رقم 93 – 12 المؤرخ في 1993/10/05 المتعلق بترقية الإستثمار، رقم (64)، الصادرة بتاريخ 1993/10/10، ص ص:03، 10.

[2]– جاري فاتح، بوكار عبد العزيز: هيئات مرافقة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول: **إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، المقام بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمه لخضر بالوادي، يومي 06 و07 ديسمبر 2017، ص: 05.

[3]– الجريدة الرسمية الجزائرية، الأمر رقم 01 – 03 المؤرخ في 2001/08/20 المتعلق بتطوير الإستثمار، رقم (07)، الصادرة بتاريخ 2001/08/22، ص ص: 04، 09.

ثالثا: الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI:

أنشأت بموجب قانون الإستثمار لسنة 2001،[1] وهي تحت سلطة رئيس الحكومة وذلك في إطار تنسيق مجهودات الحكومة في دعم المشاريع الإستثمارية وتعزيز التشاور بين كل الإدارات المعنية ، حيث تقوم بتزويد المستثمرين بكل الوثائق الإدارية الضرورية لإنجاز الاستثمار وتبليغهم بقرار منح المزايا المطلوبة ، وتهدف الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار إلى تشجيع الإستثمار الخاص والعام المحلي والأجنبي من دون تمييز، وفي هذا الإطار تتولى خاصة ما يلي:[2]

– تجميع الإدارات والهيئات المعنية المخول لها قانونا توفير الخدمات الضرورية لتحقيق الإستثمار في شباك وحيد ، وذلك بهدف تحقيق وتبسيط إجراءات تأسيس المؤسسات والمشاريع؛

– منح المزايا المرتبطة بالإستثمار في إطار الترتيب المعمول به، وتسيير صندوق دعم الإستثمار؛

– الرقابة والإشراف على المشاريع الموروثة عن وكالة دعم وترقية الإستثمار ،كما تتولى الوكالة مراقبة ومتابعة المشاريع التي منحت لها امتيازات ، ويحق لها أن تسحب المزايا بالشروط التي منحت لها إذا لم تحترم المؤسسة المستفيدة الآجال المحددة قانونا.

رابعا: المجلس الوطني للإستثمار.

تم إستحداثه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 06 – 355 المؤرخ في 2006/10/09،[3] وهو تحت سلطة رئيس الحكومة، حيث يقوم بالمهام التالية:[4]

– يقترح إستراتيجية تطوير الاستثمار وأولوياته؛

– يدرس البرنامج الوطني لترقية الاستثمار الذي يسند إليه.

---

[1]– الجريدة الرسمية الجزائرية، المادة رقم (06) من الأمر 01 – 03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الإستثمار، رقم (47) الصادرة بتاريخ 2001/08/22، ص: 05.

[2]– العايب ياسين: دراسة وتحليل سياسة الدعم المالي الحكومي لإنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، **مجلة دراسات اقتصادية**، العدد (01)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، 2014، ص ص: 38، 39.

[3]– الجريدة الرسمية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 06 – 355 المتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار وتشكيلته وتنظيمه وسيره، رقم (64) الصادرة بتاريخ 2006/10/11، ص ص: 12، 13.

[4]– أنظر: المادة رقم (03)، نفس المرسوم السابق، منقول عن: جاري فاتح، بوكار عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص: 10.

المبحث الثالث: الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضرورة مرافقته.

يعتبر الابتكار من الأشياء التي من الصعب جدًا أن تجد لها مفهوم وتعريف محدد وذلك لأن الابتكار مرتبط بكثير الأشياء التي تسبقه وتأتي بعده، وبالتالي الابتكار هو عبارة عن عملية مترابطة وعملية مرحلية من عدّة مراحل مرتبطة به، وفي هذا المبحث سنحاول إبراز أهم المفاهيم الأساسية المتعلقة بالابتكار وخاصة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تبيان كذلك وبطريقة نظرية هل يمكن لعملية المرافقة من التأثير وتطوير العملية الابتكارية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وسيتم توضيح ذلك عبر عديد النقاط التالية:

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول الابتكار.

الابتكار مفهوم متشعب ومرتبط من الكثير من الأشياء والوظائف الموجودة على مستوى المؤسسة، وهو موجود على مستوى المكونات والوسائل والمخرجات من المنتجات سواء أكانت سلعًا أو خدمات ناهيك عن المستويات التي يجب البلوغ إليها من أجل اعتبار العملية ابتكارية، وفيما يلي سنحاول إعطاء بعض المفاهيم المتعلقة بالابتكار في العناصر التالية:

الفرع الأول: تعريف الابتكار.

هناك العديد من التعاريف المقدمة حول الابتكار والعملية الابتكارية وهي مختلفة ومتنوعة، وهناك من يرى أن "للعمل وظيفتان شرعيتان هما الابتكار والتسويق، فالابتكار هو التطوير المستمر للقديم عن طريق الجديد، بهدف تقديم بعض الأشياء التي تكون أفضل، وتحاول الأعمال تحقيق الهدف، وعملية الابتكار ليست بالعملية السهلة وإنما تتطلب عملاً شاقًا وأنواعًا مختلفة من الإبداع تتوافق مع عملية التصنيع، فإذا كانت المنظمات الكبيرة تروج هذا النوع من الإبداع والابتكار فإنها يجب أن تدرك وتحاصر مدرائها الابتكار بين، وبالطبع فإن جميع الجهود لتحقيق الابتكار تكون ذات جدوى إذا لم يلاحظ المستهلكون والزبائن نتيجة السلعة على أنها أفضل وأحسن."[1]

وعمومًا للابتكار عديد التعاريف نورد من بينها:

[1] – شريف غياط، محمد بوقموم: حاضنات العمال التكنولوجية ودورها في تطوير الإبداع والابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حالة الجزائر، **مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية**، العدد (06)، ديسمبر2009، ص:55.

ويعرف الابتكار على أنه "تنمية وتطبيق الأفكار الجديدة في المؤسسة، وهنا كلمة تنمية شاملة تغطي كل شيء من الفكرة الجديدة إلى إدراة الفكرة إلى جلبها للمؤسسة ثم تطبيقها، وهذا ما يتوافق على أن الابتكار لا يقف عند الفكرة الجديدة، وإنما يعقبها إلى التطبيق العملي في السوق داخل المؤسسة."[1]

الفرع الثاني: مراحل عملية الابتكار

يتم الابتكار على عدّة مراحل نذكر أهمها:

أولاً: توليد الأفكار.

في هذه المرحلة يتم توليد أفكار الابتكار، من خلال الاهتمام بتطوير ثقافة المؤسسة، وتشجيع انتقال المعلومات الجديدة بين الأفراد عبر الاتصالات، مما يؤدي إلى سهولة حصول المؤسسة على هذه المعلومات بطرق وأساليب مختلفة كآراء الزبائن والممولين والموردين، أو عن طريق البحث عن التكنولوجيات الصناعية الجديدة، ومن ثم اختيار الأفكار الجديدة المناسبة والممكن تطبيقها من طرف الأفراد وهيكل الإنتاج المتاح، وكذا قدرة المؤسسة المالية.[2]

ثانيًا :تحويل الفكرة إلى مشروع.

يتم تحويل الأفكار الجديدة إلى مشروع، وذلك من خلال وضع مخطط تطبيقي يتضمن نوع التجديد المستخدم وحدود تطبيقه، ونوع وسائل العمل المطلوبة والتكنولوجيا الحديثة المستخدمة، مع دراسة مناسبة لكل هذه الظروف وفق احتياجات الزبائن المستهدفين.

بالإضافة إلى ذلك، تقوم المؤسسة بتحديد تكاليف مشروع سواء من الناحية الصناعية أو التجارية، ووضع دراسة تتعلق بتوقع المبيعات والتطورات المتعلقة بالسوق ورد فعل المنافسين لنتائج مشروع الابتكار، أي مواكبة التغيرات الجديدة الحاصلة في محيط المؤسسة والتي يمكن إدخالها في أية لحظة.[3]

---

[1]-أسماء رتيمي، رحيمة غصبان: معوقات الإبداع والعوامل المؤثرة في الابتكار في المؤسسة، **مجلة التمنية وإدارة الموارد البشرية** ، العدد (08)،ص:104.

[2]-Angelo Bonomi et George Haour: **L'innovation Technologique et sa Promotion dans L'entreprise**, Edition, Dalloz, Paris, France, 1989,p: 45.

منفول عن: أحمد طرطار، سارة حليمي: حاضنات الأعمال كآلية لدعم الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة ضمن المتلقى الدولي حول: **المقاولاتية – التكوين وفرص الأعمال**، المقام بكلية جامعة محمد خيضر، بسكرة، أيام 08/07/06أفريل 2010، ص:08.

[3]-Angelo Bonomi et George Haour, op-cit ,p: 45. مرقول عن : أحمد طرطار، سارة حليمي، مرجع سبق ذكره،ص:09.

ثالثًا: تتويج المشروع واقعيًا:

تتألف هذه المرحلة من مجموعة خطوات تقوم بها المؤسسة، حيث تبدأ هذه الأخيرة بإنتاج منتج تجريبي، يسمح لها من التأكد من جاهزية وسائل الإنتاج الجديدة (الهيكل الإنتاجي)، والمواد الأولية، ومدى كفاءة اليد العاملة المتخصصة في تطبيق التكنولوجيا الجديدة... يسمح هذا المنتج التجريبي للمؤسسة المعنية بتحليل آراء وردة فعل الزبائن والموردين والموزعين.

بعدها تنتقل المؤسسة إلى الإنتاج الفعلي، حيث لابد أن تتصف عملية التصنيع بالمرونة والقابلية، أي أنه يمكن إضافة أية تعديلات جديدة وفي أية لحظة أثناء الإنتاج، بعد اكتمال عملية التصنيع يصبح المنتج جاهزًا للولوج إلى السوق.[1]

الفرع الثالث : العوامل المؤثرة في الابتكار

هناك العديد من العوامل والمؤثرات التي تؤثر على العملية الابتكارية داخل المؤسسة ومن أبرزها:[2]

أولا: الخصائص الشخصية.

يمكن الإشارة في هذا السياق إلى مجموعة الخصائص التي تظهر في حالات كثيرة على الأفراد الذين يتميزون بالابتكار وهي:

1-الميل إلى التعقيد: حيث أن المبتكرين عادة ما يجدون دافعهم الذاتي في مواجهة المشكلات الصعبة والمعقدة ومفارقة الحالة القائمة التي يجدونها تمثل حلول البيئة المألوفة والسهلة التي يستطيع كل فرد القيام بها، هذا إلى جانب أن الابتكار في حدّ ذاته يحمل تعقيده في الجديد الذي يأتي به والذي يتطلب من المبتكر أن يتعامل مع فكرة أو مفهوم لم يسبق أن تعامل معه.

2-حالة الشك: وهذا ما يرتبط بالفقرة الأولى، فالمبتكر يمتلك حس شك الذي يتحول عادة إلى أسئلة خارج الصندوق والبعيدة عن المألوف.

3-الانجاز الذاتي: إن المبتكر يتسم بأنه محفز بالإنجاز الذاتي، فلا الحوافز الخارجية تدفعه ولا صعوبة المشكلات تعيقه، وإنما المحرك الذاتي والدافعية الذاتية هي التي تلعب دورًا بالإضافة إلى الرغبة العارمة في حب ما يقوم به.

---

[1]-Http//www.eco.e-bouragogne.Fr (2017/06/17).

[2] أنظر: نجم عبود نجم: **إدارة الابتكار**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2003، ص: 22، منقول عن: أسماء رتيمي، رحيمة غصبان، مرجع سبق ذكره، ص ص : 104،108.

4-النفور من المحددات والقيود: حيث أن المبتكر يجد في القدرة الذهنية المركزة عمقًا والمتسعة أفقًا ما لا يمكن أن يحدها أي شيء، لهذا فهو ينفر من المحددات ومن القيود والواجبات المحددة التي تحصر الذهن وتحد من أن ينطلق.

ثانيا: العوامل التنظيمية.

هناك العديد من العوامل التي ترتبط بالمؤسسة والتي تؤثر على عملية الابتكار وهي:

1-إستراتيجية الشركة: إن إستراتيجية الشركة يمكن أن تجعل الابتكار مصدرًا لميزتها التنافسية وأحد أبعاد أدائها الاستراتيجي في السوق، أو أن تكون إستراتيجية الشركة موجهة نحو الحالة القائمة أي التكنولوجيات والمنتجات والخدمات الحالية، فالأولى تستقطب المبتكرين وتبحث عنهم وتوجد مجالات وفرص كثيرة من أجل أن يقوموا بما عليهم في تكوين وتطوير قاعدة الشركة، أما الثانية فإنها توجه حتى النشاط الابتكاري من أجل إدامة واستمرارية النظام الحالي.

2-القيادة وأسلوب الإدارة: القيادة تلعب دورًا فعالاً في تحفيز وإعاقة الابتكار، فالقيادات الابتكارية في الشركة تشجع أجواء الابتكار والحوافز من أجل التغيير في الهياكل والسياسات (ابتكار تنظيمي) والمنتجات (ابتكار فني) وأساليب العمل في السوق (ابتكار تسويقي)، في حين أن القيادة البيروقراطية المحافظة تجد أن التغيير هو الخطر الذي يشيع الفوضى ويهدد النظام ومزاياه الأساسية التي عليها الشركة، وإذا كان نمط القيادة الأول يتسم بالأسلوب الديمقراطي، التفويض والمرونة التحرر من الهرمية وجمود الهياكل والقواعد، الميل إلى فرق العمل،الاتصال في كل اتجاه (النمط الشبكي)، فإن النمط الثاني البيروقراطي يتسم بالمركزية، عدم المرونة، الرمية، القواعد والروتينات القوية، الاتصال من أعلى إلى أسفل.

3-الفريق: إن الشركات أصبحت تشجع الفرق وخاصة المدارة ذاتيًا، وذلك لمعالجة خطرين أساسيين: الأول: خطر التخصص الذي يمكن أن يوجد وظائف متخصصة أشبه ما تكون بالجزر المنعزلة داخل الشركة مما يفقد الشركة وحدة الحركة وتكامل الجهود بين أقسامها ووظائفها، والثاني: تحرير هذه الفرق مما هو ضروري من القواعد والإجراءات المتبعة من أجل استمرار العمل وضمان تدفق الموارد في الشركة حيث أن الابتكارات في الشركة الحديثة أصبحت أكثر تعقيدًا وتتطلب تداخل النظم والاختصاصات والوظائف، فإن إشاعة الفرق في المنظمة يمكن أن يمثل المناخ الملائم من أجل تعزيز الابتكار وزيادة دافعية العمل الفكري والمهني للباحثين.

4-ثقافة المؤسسة: إن ثقافة المؤسسة هي القيم والمفاهيم والطقوس التي كونت عبر الفترة الماضية، وحيث أن الظروف والأشياء تتغير فلابد أن تكون ثقافة المنظمة كذلك، وبشكل عام فالشركات القائمة على الابتكار التي

يفترض أنها ذات قدرة عالية في ابتكار العملية والمنتج، فإنها تتسم أيضًا بقدرة عالية في الابتكار الثقافي الذي يدخل تغييرات مهمة على الهياكل والسياسات والمفاهيم والتقاليد والطقوس الحالية لصالح التغير الثقافي، في حين أن الشركات ذات النمط البيروقراطي تميل إلى المحافظة على ثقافة الشركة الحالية مما يجعلها غير متلائمة مع الابتكار وما يأتي به من مفاهيم وتقاليد وطقوس جديدة.

5**–العامل المؤثر**: يتأثر الابتكار في الشركة كثيرًا بالعامل المؤثر الذي يمكن أن يحفز الابتكار أو يعيقه، وحيث أن الابتكار يؤثر تأثيرًا عميقًا في هذا الجانب أو ذلك من المؤسسة (كما في حجم العمالة عند إحلال الآلة محل العاملين، أو في تغيير المواد الأولية المستخدمة كما في ابتكار البلاستيك...)، لهذا لابد من مراعاة العامل المؤثر في كل ابتكار لضمان الظروف التنظيمية الملائمة للابتكار.

6–الاتصالات: إن الاتصالات تعمل في المنطقة القائمة على الابتكار وعلى سهولة تكوين الفرق وتقاسم المعلومات بين أعضائها وبين كل إدارات وأقسام المنظمة، وهذا ما يمكن أن تقوم به الاتصالات الشبكية التي تحول الشركة إلى تفاعلات آنية فورية كأداة لتعجيل تبادل المعلومات ومن ثم تعجيل تخصيص الموارد واتخاذ القرارات، وخلافه في الشركات التي تكون الاتصالات جزء من الهيكل المحدد بخطوط الصلاحيات والمسؤوليات مما يخلق عزلة الوظائف والأفراد ويحد من تقاسم المعلومات والمعرفة فيحد في النتيجة من قدرة المنظمة على الابتكار الذي يكون في الأصل غير مرغوب فيه إلا حدود تدعيم الحالة القائمة.

ثالثا: عوامل البيئة العامة في المجتمع.

تؤثر عوامل البيئة العامة للفرد على قدرة الابتكار لديه لأنه يؤثر ويتأثر في المحيط الذي نشأ فيه، وبالتالي فهناك مجتمعات تشجع على الابتكار عكس بعض المجتمعات الأخرى التي لا تميل إلى المجازفة وبالتالي الحد من القدرات الابتكارية لدى الأفراد عمومًا.

الفرع الرابع: معوقات الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

هناك عديد العوامل التي تقف عائق أمام الابتكار في المؤسسات وخاصة الصغيرة، وهذه المعوقات تتمثل في:[1]

[1]–انظر: مصطفى بودرامة، فاطمة الزهراء عايب: دور حاضنات الأعمال في تعزيز قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الابتكار – دراسة حالة حاضنات المؤسسات بباتنة، **مجلة دراسات**، العدد (30)، جامعة الأغواط، جوان2017، ص ص: 134،133.

–عبد الرحمان بن سانية، صلاح الدين نعاس: رأس المال المخاطر لدعم وتمويل الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة– مع الإشارة إلى التجربة الأمريكية والجزائرية، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثالث حول: **أساليب قيادة الإبداع والابتكار في المؤسسات الجزائرية في ظل مفاهيم الإدارة الحديثة– الواقع والتحديات**، المقام بجامعة غرداية يومي: 18/17 أكتوبر2016، ص:417.

أولاً: التمويل: يحتاج الابتكار إلى كفاءات بشرية قادرة على الابتكار وسوقا جيدًا لتنفيذ الابتكار، وموارد مالية كبيرة وبيئة مناسبة للمنافسة، لكن مدة استرجاع تكاليفه تكون طويلة، وتكاليف الإنفاق على البحث والتطوير وتنفيذ الأفكار وتطبيقها يحتاج إلى موارد مالية، إضافة إلى التعقيدات المتعلقة بالبيئة الخارجية ودرجة المنافسة كلها عوامل تشكل خطرًا على هذه المؤسسات، وتحتاج إلى موارد مالية كبيرة تفوق في الغالب قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثانيا: نقص المعلومات عن مستوى المخاطر المالية والاقتصادية: يرجع السبب في ذلك إلى إدخال ابتكارات جديدة إلى الأسواق يصعب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تلم بها، وتكون على اطلاع شامل عليها، بسبب عدم وجود قاعدة بيانات توفر لها ذلك.

ثالثا: تكاليف التجهيزات المستعملة في الإنتاج والبحث: فالتقنيات الحديثة والمتطورة التي تخلق منتجات جديدة وإدخالها في هذه المؤسسات تكاليفه باهظة وتفوق قدرة المؤسسات.

رابعا: عدم الاهتمام بالبحث والتطوير: لا تهتم المؤسسات الصغيرة بهذه الوظيفة ولا تعطي لها عناية كافية إما لغياب ثقافة الابتكار لدى أصحابها الذين لا يهتمون بهذه الوظيفة، وإما لتكلفتها العالية.

خامسا: الاتصال: الاتصال يعد وظيفة مهمة لأنه يسهل انتقال المعلومات الابتكارية بين كل المستويات ويؤدي إلى سرعة تنفيذها، أما إن كان الاتصال ضعيفًا وغير فعالا ولا تعطي له أهمية، فإنه يتحول على عائق يمنع انتقال الأفكار والمعلومات خاصة الابتكارية، وبالتالي تضيع فرصة السبق للابتكار في تقديم خدمات ومنتجات جديدة أو طرق جديدة في الإدارة.

سادسا: نقص الموارد البشرية وعدم تنوع الكفاءات: وهذا يؤدي إلى عدم وجود فرص كبيرة للابتكار.

سابعا: صعوبة تحديد احتياجات السوق: ضعف التسويق وعدم الاهتمام بدراسات السوق يعد عائقًا هامًا في كل مراحل المشروع الابتكاري، وذلك لأهميته في تحديد تكاليف المنتج، والحصص السوقية وتحقيق رغبات المستهلكين.

المطلب الثاني: التوجهات الإبتكارية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العديد من المجالات والوظائف الأنشطة التي يمكن أن تمارس عملية الإبتكار فيها، بالإضافة إلى اعتبار هذه الأخيرة منبع للابتكارات سواء في الشكل أو في المضمون ، ومن بين أهم مجالات الإبتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نذكر الآتي:

الفرع الاول: الإبتكار التسويقي.

ويعرف أيضا بالتسويق الإبتكاري فالمصطلحين يؤديان نفس المعنى ، وهو الإبتكار في الأنشطة التسويقية التي تقوم بها المؤسسة، وفي هذا العنصر سنتطرق إلى مفهوم الإبتكار التسويقي والإبتكار في المزيج التسويقي.

أولا: مفهوم الإبتكار التسويقي

ويعتبر الإبتكار التسويقي عن عملية الإبتكار في مجال التسويق في المؤسسة أي أنه "وضع الأفكار الجديدة أو غير التقليدية موضع التطبيق الفعلي في الممارسات التسويقية ،"[1] وبالتالي فالإبتكار التسويقي هو التغيير الحاصل في جميع الأنشطة التسويقية مجتمعة أو متفرقة بحيث يسمح للمؤسسة بتقديم ما هو جديد ، والخروج من النمط الاعتيادي بأفكار مطبقة على أرض الواقع تضمن تحقيق الكفاءة والفعالية للمؤسسة.

وبالتالي فإن التسويق الإبتكاري يتميز بعديد الخصائص وهي:[2]

– التسويق الإبتكاري سلاح ذو حدين ، بحيث يجب أن يستغل الأفكار الجديدة بنجاح لكي يكون مفيدا للمؤسسة؛

– التسويق الإبتكاري لا يقتصر على مجال تسويقي معين ، وإنما يمتد إلى أي مجال أو ممارسة تسويقية كبيرة كانت أو صغيرة.

ثانيا: مجالات الإبتكار التسويقي:

يعتبر الإبتكار التسويقي مفهوم واسع حيث يعني الإبتكار في جميع أوجه النشاط التسويقي ، وبالتالي فهو غير مقتصر على مجال معين في التسويق ، كالإبتكار في المنتج أو في الإعلان أو التوزيع فقط ، وإنما يشمل جميع المجالات التسويقية الأخرى، وبالتالي الإبتكار التسويقي يمس كل الأنشطة المرتبطة بتوجيه المنتج من الصانع إلى

[1] – نعيم حافظ أبوجمعة: **التسويق الابتكاري**، الطبعة الثانية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، 2011، ص: 04.

[2] – نفسه، ص:05.

المستخدم النهائي،[1] وبالتالي هناك العديد من أنواع الإبتكار التسويقي والتي عادة ما تصنف على أساس عناصر المزيج التسويقي وتتمثل في:

1- إبتكار المنتج:

يشير إبتكار المنتج إلى كونه الوصول إلى سلعة أو خدمة جديدة تماما بالنسبة للسوق الذي تعمل فيه المؤسسة أو تعديل أو تحسين السلع والخدمات الحالية بهدف الوصول إلى موقع تميز في السوق ، من خلال الإستجابة السريعة لحاجات ورغبات المستهلكين المتغيرة مقارنة بالمنافسين ،[2] وبالمقابل فإن مفهوم المنتج الجديد يعرف على أنه "أي شيء يمكن تغيير أو إضافته أو تحسينه أو تطويره على مواصفات وخصائص المنتج سواء المادية الملموسة أو غير الملموسة أو الخدمات المرافقة له ويؤدي إلى إشباع حاجات ورغبات العملاء الحالية أو المرتقبة في قطاعات سوقية مستهدفة يكون هذا منتوجا جديدا على المؤسسة أو السوق أو العملاء أو جميعهم معا ، وبغض النظر عن درجة التقدم التكنولوجي المستخدمة في تطويره ،"[3] وبالتالي التغير الكلي أو الجزئي لأي سلعة أو خدمة تقدمها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعملائها يعتبر إبتكار في المنتج.

2- الإبتكار في السعر:

يعتبر الإبتكار السعري من أهم مجالات الإبتكار على مستوى المزيج التسويقي ، "والإبتكار في مجال السعر لا يرتبط بالضرورة بالبحث عن وسيلة لتحديد سعر منخفض ، أو لتخفيض الأسعار ، ففي عدة مناسبات وموا قف يتم الإبتكار لتكون الأسعار مرتفعة إذا رأت (المؤسسة) أن الأسعار المرتفعة ذات تأثير إيجابي على المستهلك ،"[4] وبالتالي على المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وفي حال كانت تبحث عن الإبتكار في الأسعار يجب عليها أن توصل

---

[1]- Jean-Jacques Lambin: **Le marketing stratégique**, 2ème édition, Edixience international, 1993, p: 281.
منقول عن: زرقين عبود ، العلمي إيمان: دور الإبتكار التسويقي في مجال المنتجات على أداء المؤسسة الصناعية ، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول: **الإبداع والإبتكار في منظمات الأعمال**، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، رماح، عمان، الأردن، أيام 2-2016/05/5، ص: 256.

[2]- حكيم خلفاوي: دور المعرفة السوقية في تحقيق الإبتكار التسويقي – دراسة استطلاعية في عدد من شركات الصناعات الغذائية في الجزائر ، **مجلة الاقتصاد الجديد**، العدد (12)، المجلد (01)، جامعة خميس مليانة، 2015، ص: 183.

[3]- مأمون نديم عكروش ، سليم نديم عكروش: **تطوير المنتجات الجديدة**، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، 2004، ص: 94.

[4]- رمضاني لعلا، بن لقريشي ربيعة: دور الإبتكار التسويقي في نجاح الإستراتيجية التسويقية للمؤسسة –دراسة حالة مؤسسة Samsung، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول: **الإبداع والإبتكار في منظمات الأعمال** ، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح ، عمان ، الأردن ، أيام 2-2016/05/5، ص: 93.

رسالة لزبائنها أن قيمة المنتج المقدم تفوق السعر المعروض ، وبالتالي انخفاض السعر أو ارتفاعه يتحول إلى مؤشر ثانوي للزبون عند معرفة قيمة المنتج، وهذا الحكم ليس مطلق بطبيعة الحال.

3- الإبتكار في الترويج:

يعرف الإبتكار في مجال الترويج على أنه قدرة المؤسسة على خلق قنوات اتصال مباشرة وغير مباشرة بزبائنها من خلال مزيج تروجي مبتكر وجذاب وفعال لتعريفه بالمنتج وإقناعه بأنه يحقق حاجاته ويلبي رغباته ،[1] وهناك عديد الطرق للقيام بالعملية الترويجية أو ما يعرف بالمزيج الترويجي ، وهي الأدوات التي بإمكان المؤسسة الصغيرة والمتوسطة أن تستخدمها للبلوغ مبتغاها وبطريقة مبتكرة وهذه الوسائل هي:

أ- الإعلان الإبتكاري:

تقوم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بتصميم إعلان مبتكرة من خلال عروض إعلانية جديدة ، وبالتالي الإعلان المبتكر يحتوي على جزئيين بحيث يركز الجزء الأول على طريقة الإعلان في حد ذاته وجذب انتباه المستهلك له ، والجزء الثاني هو إثارة اهتمامه لمضمون الإعلان، وهذا ما يساهم في تحقيق الفعالية المرجوة منه.[2]

ب- الإبتكار في مجال البيع الشخصي:

ويتم اللجوء عادة إلى الإبتكار في مجال البيع الشخصي ، وذلك من خلال تفعيل وزيادة إحتمالات نجاح العملية البيعية من المرحلة الأولى فيها، وهي البحث عن العملاء المرتقبين وحتى المرحلة الأخيرة منها وهي المتابعة ، وكمثالين أمثلة الإبتكار في مجال البيع الشخصي الحصول على معلومات على العملاء المرتقبين ، والرد على الاعتراضات.[3]

---

[1]- عطا الله فهد السرحان: **دور الإبتكار والإبداع التسويقي في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك التجارية الأردنية** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في فلسفة التسويق، كلية الدراسات الإدارية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن، 2005، ص: 68.

[2]- فرج شعبان، مرابطي عبد الغاني: الإبداع والإبتكار الترويجي كمدخل استراتيجي لتحقيق الميزة التنافسية وتحسين جودة الخدمات بالمنظمات الفندقية، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول: **الإبداع والإبتكار في منظمات الأعمال** ، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح ، عمان، الأردن، أيام 2-2016/05/5، ص:295.

[3]- نعيم حافظ أبو جمعة، مرجع سبق ذكره، ص: 216.

ج- الإبتكار في مجال تنشيط المبيعات:

إن الإبتكار في مجال تنشيط المبيعات يعمل على جذب انتباه العملاء من خلال القيام بالمعارض والإبتكار في الأسعار والمكافآت وغيرها، والمسابقات والهدايا التحفيزية ، والتي هي في حقيقتها دعوة صريحة للعميل للإقبال على شراء المنتج بشكل مكثف وإقامة علاقة قوية معه من أجل التعامل بشكل أكبر مع المؤسسة ، وبالتالي فإن الإبتكار في تنشيط المبيعات هو عبارة عن فكرة جديدة أو ممارسة جديدة بالنسبة للفرد الذي يتبناها فإن التركيز لا يكون على درجة الإختلاف بقدر ما يكون على أهمية تبينها.[1]

د- الابتكار في مجال العلاقات العامة:

ويهدف نشاط الإبتكار في مجال العلاقات العامة إلى خلق وتنمية علاقات جيدة بين المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وجمهورها الذي عادة ما يكون قريب منها ، وبالتالي على هذه المؤسسات إحداث التأثير المطلوب في الجماهير وتزويدهم بالمعلومات اللازمة عن المؤسسة ونشرها في الوقت المناسب لخلق انطباع جيد لدى المستهلكين والمساهمين في المؤسسة.[2]

4- الإبتكار في التوزيع:

"الابتكار التسويقي في توزيع المنتجات يزيد من راحة الزبائن خلال عملية اقتنائهم وحصولهم على ما يحتاجونه من سلع وخدمات ، فهو يوفر لهم أفضل قنوات التوزيع التي تمكنهم من استلام المنتجات في الوقت والمكان المناسبين ، كما أن الإبتكار التسويقي في التوزيع يوفر للزبائن كافة المعلومات حول السلع والخدمات المعروضة من حيث جودتها ، أسعارها، أساليب البيع وغيرها من المعلومات التي تزيد من رفاهية الزبائن ،"[3] وهذا الأمر حقيقة ليس بالشيء السهل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل محدودية مواردها، لكن وجب عليها خلق طرق إبتكارية جديدة لتوزيع منتجاتها بما يتناسب وإمكانيتها.

---

[1]- قصاص الطيب، مصطفى بودرامة: الإبتكار في المزيج التسويقي بين التحديات والحلول الممكنة- دراسة حالة الشركة الوطنية لاتصالات الجزائر أوريدو، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول: **الإبداع والإبتكار في منظمات الأعمال**، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح، عمان، الأردن، أيام 2-2016/05/5، ص ص: 353،354.

[2]- نفسه، ص: 354.

[3] - عمار حميود، فوزي شعوبي: واقع تطبيق الإبتكار في التوزيع في الشركة الجزائرية للكهرباء والغاز- دراسة حالة مديرية التوزيع (فرع ورقلة الحضري)، **مجلة أداء المؤسسات الجزائرية**، العدد (06)، 2014، ص:13.

الفرع الثالث: الإبتكار التنظيمي

يعتبر الإبتكار التنظيمي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم التحديات الإبتكارية التي وجب على هذه المؤسسات الإهتمام بها، من أجل إرساء ثقافة الإبتكار لدى جميع أفراد المؤسسة ، وعدم احتكارها على فئة معينة دون أخرى، وفيما يلي سنتطرق إلى مفهوم الإبتكار وعوامل تعزيزه وأنواعه عبر النقاط التالية:

أولا: مفهوم الابتكار التنظيمي:

هناك عديد التعاريف المقدمة حول مفهوم الإبتكار التنظيمي لكنها في عمومها لا تخرج عن "إرضاء شرطين أساسين للأفكار أو المنتجات أو الإجراءات التي تتصف بالإبتكار وهي أولا الحداثة أو الجدة ، وثانيا المنفعة والفائدة التي تحققها للعمل داخل المنظمة."[1]

ويشار إلى الإبتكار التنظيمي كذلك على أنه "إستخدام البراعة في تحديد أفضل إستجابة للتحديات البيئية المشارعة التي تواجه المنظمة،"[2] وفي سياق ذي صلة عرف كذلك "بأنه ذلك الإبتكار الذي تنتجه منظمة ما، وليس فرد محدد ، فقد أصبحت الاختراعات والابتكارات منتج أساسي للمنظمة المعاصرة التي تحتاجها أن أرادت أن تستمر في النمو ،"[3] وبالتالي ومن خلال هذين التعريفين نلاحظ أن الإبتكار التنظيمي هو الإبتكار الذي يكون نتيجة عمل جماعي خاص بالمنظمة ككل وليس جهد فرد أو بعض الأفراد في المؤسسة ، وعموما فإن الإبتكار التنظيمي هو خلق شيء جديد من المؤسسة لتحصل على القيمة المضافة المرجوة منه لجميع المؤسسة.

ثانيا: أهمية الإبتكار التنظيمي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يعد الإبتكار التنظيمي مهما لأي مؤسسة لما له من تأثير بالغ في وظائف المؤسسة وأفرادها لإعطاء قيمة للمؤسسة من خلال عديد النقاط والتي سنوضح فيها أهميته وهي كما يلي:

---

[1] -Smith, J: **the role of social relationships in faciliting individual creativity**, academy of management journal, social yet oreative, 2006, p: 85.

[2] -Schermerhon, J, Hant,J. And Osborn, R: **Organizational Behavior**, John Willy & sons, N.Y, USA, 1997, p: 365.

منقول عن: إحسان دهش جلاب ، أسيل علي مزهر: التغيير الاستراتيجي والإبتكار التنظيمي: العلاقة والأثر – دراسة ميدانية في شركة أور العامة للصناعة الهندسية، **مجلة الدراسات الإدارية** ، العدد (03)، المجلد (01)، قسم إدارة الأعمال ،كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ، العراق ، 2007، ص: 19.

[3] – معاذ ثابت برنوطي: **الإدارة –أساسيات في إدارة الأعمال**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص: 395.

1- في ظل التحديات التكنولوجية الم تسارعة وثورة الإبتكارات المستمرة أصبح الإبتكار التنظيمي توجها فاعلا للتعامل مع المشكلات التنظيمية المختلفة التي تواجه المؤسسات ، ويقوم ذلك على غرس ثقافة التمكين بخلق جو ملائم داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة ، وبناء علاقات طيبة مما ينعكس على تعزيز المرونة وتشجيع الإبتكار ، وبالتالي الوصول إلى أفضل مستويات التغيير الإيجابي التي تتطلع له المؤسسة ، والتركيز على الإبتكار التنظيمي كثقافة لهذه المؤسسات يعد شيئا مميزا بإعتباره منطلقا لجميع أنواع الإبتكارات الأخرى.[1]

2- الإبتكار التنظيمي يعمل على تعزيز القدرة التنافسية وذلك من خلال تدعيم أداء المؤسسات فيما يتعلق بالإنتاجية، الإبداع، الجودة، الأصالة والمرونة.[2]

3- الابتكار التنظيمي حاجة ضرورية وتغيير ايجابي بالنسبة للمؤسسة ، وذلك في ظل التحولات العالمية الجديدة والتحول نحو اقتصاد المعرفة، وظهور تكنولوجيا المعلومات والإتصال، وبالتالي هنا تظهر حاجة المؤسسات للإبتكار بإعتباره مطلب حيويا لإستمرار وبقاء المؤسسة في ظل دينامكية البيئة متغيرة بإستمرار.[3]

ثالثا: أنواع الإبتكار التنظيمي:

يمكن تصنيف الابتكار التنظيمي إلى ثلاث فئات رئيسية وهي نذكرها كما يلي:

1 -الابتكار التكنولوجي (التقني):

ويعرف الإبتكار التكنولوجي على أنه "يغطي المنتجات الجديدة والأساليب الفنية الجديدة ، وأيضا التغييرات التكنولوجية المهمة للمنتجات والأساليب الفنية ، ويكتمل الإبتكار التكنولوجي عندما يتم إدخاله إلى السوق ، أو استعماله في أساليب الإنتاج ، ومن هنا فالإبتكارات التكنولوجية تدخل كل أشكال النشاطات العلمية ، التكنولوجية، التنظيمية، المالية والتجارية."[4]

---

[1]- Boénne, M: **fostering creativity in the organization the impact of management instruments and office structures on the creativity of inventors**, thesis of master in business economics, faculty of economics and business, KU leuven, leuven, Belgium, 2014, p: 78.

منقول عن: مجيد حميد مجيد: مدى توافر متطلبات الإبتكار المنظمي في منظمات تقنيات المعلومات وإسهامها في تعزيز التنمية المستدامة – دراسة ميدانية، **مجلة الإدارة والاقتصاد**، السنة (40)، العدد (113)، 2017، ص: 116.

[2]-Elsbach, K and Hargadon, A: enhancing creativity through mindless work, a framework of workday design, Organization Science, Issue (17), 2006, p: 471.

[3]-Chieh- yu in and yi – hui ho: an empirical study on logistics services provider, intention to adopt green innovation, **journal of technology, management and innovation**, Vol (03), Issue (01), 2008, p p: 21, 22.

[4]- بوشنقير إيمان، قطاف ليلى: دور وأهمية الإبتكار التكنولوجي في خلق ميزة تنافسية في القطاع الصناعي ، **مجلة الاقتصاد الصناعي**، العدد (04)، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، جوان 2013، ص: 99.

وحين تشرع المؤسسة لتطوير منتجات جديدة ، عليها أن توفر العديد من المتطلبات ، ومن بين هذه المتطلبات التقنيات، والمتطلبات التكنولوجية التي تعتبر من أهم المقومات التي تمكنها من إجراء هذا التطور لتقديم منتجات جديدة، فضلا عن مساهمة الإبتكار التكنولوجي في تخفيض تكاليف هذه المنتجات وتحسين جودة المنتج بما يتلائم مع التطورات والتغيرات في أذواق المستهلكين.[1]

2 -الإبتكار الإداري:

يعتبر الإبتكار الإداري الشيء الذي يهتم ببناء العلاقات التفاعلية بين التقسيمات المختلفة لإنجاز المهام وتحقيق الأهداف المسطرة ،[2] ويحدث الإبتكار الإداري ضمن النظام الإجتماعي من خلال الإهتمام بالمؤسسة بصفة عامة والعلاقات بصفة خاصة، والعلاقات بين الأعضاء التنظيميين.[3]

3 -الابتكار الاستراتيجي:

يتمحور موضوع الإبتكار الاستراتيجي على الإهتمام بالمورد البشري بإعتباره رأس مال المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الحقيقي ، وذلك بصفتهم يمثلون المعرفة الضمنية للعملية الإنتاجية وتصميم المنتجات وتنظيم وتطوير العمل وتوفير المناخ الخاص بتسيير المؤسسة بصفة عامة ، وهم مصدر الإبتكارات الحقيقي كذلك سواء من حيث إكتشاف طرق عمل جديدة وطرق التصنيع أيضا ، وهذا من شأنه أن ينعكس إيجابي على المؤسسة ككل بزيادة الفوائد المالية وزيادة استثماراتها ، وتطوير منتجاتها وإتساع حصتها السوقية ، لذلك وجب على مدير المؤسسة الصغيرة خلق بيئة عمل ومناخ تنظيمي ملائم ينسجم مع تطلعات العاملين في مؤسسته بما يتيح له استغلال طاقاتهم الإبتكارية وإخراجها وإستخدامها في تطوير المنظومة ككل.[4]

---

[1] – مجيد حميد مجيد، مرجع سبق ذكره، ص: 117.

[2] – حميد سالم الكعبي: دور التمكين الإداري في تعزيز الإبتكار التنظيمي، **مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية**، المجلد (06)، العدد (01)، مارس 2016، ص:130.

[3]-Ruth Alas: connections between types of innovation types of organizational change and levels of learning: Astudy of Chinese organization, **china I night today**, Vol.(01), Issue. (01) January. March 2008, p: 208.

[4]- Srivastava, Anil and Gupta, raj Karan: leveraging knowledge management for organizational innovation and creativity, **conference on global competition & competitiveness of Indian corporate**, 2007, p: 24(بتصرف)
منقول عن: مجيد حميد مجيد، مرجع سبق ذكره، ص: 117.

المطلب الثالث: مرافقة الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

سنتطرق في هذا العنصر من البحث إلى الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكيف أن هذه الأخيرة تمثل أرضية خصبة له ولتطوره، وكذا التطرق إلى أن هذا الابتكار يتطلب إلى مرافقة وعناية من أجل وضعه في الطريق الصحيح لتحقيق الأهداف المرجوة من المؤسسات والهيئات المرافقة، وذلك من خلال النقاط التالية:

الفرع الأول: الإبتكار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

في الواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عادة ما تنشأ على أساس إدخال عملية جديدة أو سلعة أو خدمة أو طرق أو فكرة جديدة، فيكون إرتباطها العملي بالإبتكار الذي يعتبر الشيء الذي قامت عليه في الأساس, ولكن هذه المؤسسات ما إن تنمو وتكبر حتى تزيد هياكلها ونظمها وقواعدها من جهة وثقافتها وقيمها وعاداتها من جهة ثانية, وهذا ما يحولها إلى مؤسسات محافظة وتميل إلى حالتها القائمة ، وأقل مرونة واستجابة للتغيرات، حتى وإن كانت هناك بعض التغيرات في مختلف وظائفها ومنتجاتها تكون أقل إبتكارية ،[1] وبالتالي فإن ارتباط المؤسسات الصغيرة بالإبتكار يعد من أهم الروابط التي تنشأ بين المؤسسات والأعمال التي تقوم بها وما يدعم هذا إحدى الدراسات التي أجريت على "25 رزمة سلعية استهلاكية أطلق أغلبها من قبل (المؤسسات) الكبيرة عام 1998، كان تقييم أكثر من 93% منها على أنها غير إبتكارية بشكل كبير ، وإن (المؤسسات) الصغيرة أنتجت بالمتوسط (2.4) مرة من الإبتكارات لكل عامل قدر (المؤسسات) الكبيرة ،"[2] وبالتالي تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر الأوساط تشجعيا للإبتكار وانتشاره، وهذا راجع للعديد من الأسباب وهي:[3]

أولا: إن المؤسسات الصغيرة تدار من قبل مدير المشروع أو المقاول الذي يتمتع بروح الأخذ بالمبادرة وبمهارات المقاولة في تفحص البيئة واكتشاف الفرص فيها ، فالمقاول كلمة ترتبط بمستغلي الفرص التجارية ، فيهم الذين ينتهزون الإمكانيات التي يفشل الآخرون في إدارتها أو إستغلالها،"[4] على عكس المؤسسات الكبرى التي تدار من قبل المدراء الذين لديهم عادة ارتباط بالحالة القائمة بمزاياها.

---

[1] – نجم عبود نجم: **إدارة الإبتكار– المفاهيم والخصائص الحديثة**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص: 66.

[2]- Rebert Stringer: How to Manage Racial Innovation, **Management Review**, Vol(42), No. (4), California, USA, Summer 2000, p: 71

[3] – أنظر: نجم عبود نجم: **إدارة الإبتكار– المفاهيم والخصائص والتجارب الحديثة**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 67،68.

[4] – ديف فرانسيس، مايك وودكوك: **القيم التنظيمية**، ترجمة: عبد الرحمان أحمد الهيجان، معهد الإدارة العامة، الرياض، السعودية، 1995، ص: 220.

ثانيا : المؤسسات الصغيرة عادة ما تكون بسيطة في تنظيمها وموجه نحو النشاط الأساسي الذي يخرج لنا منتج جديد أو محسن ، في حين أن المؤسسات الكبيرة عادة تكون لديها وظائف عديدة تتقاسم الاهتمام مع النشاط الأساسي مما يحرم هذا الأخير من الاهتمام الكافي للموارد والمواهب.

ثالثا: إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بفعل الحجم تتسم بقلة المخاطر في حال أرادت الانتقال لوضع جديد وذلك لمحدودية إستثماراتها، عكس المؤسسات الكبرى التي تكون فيها وضع الإنتقال من حال إلى حال فيه مخاطرة كبيرة وذلك لضخم الإستثمارات وثقل حركتها في التغيير إن أرادت ذلك.

رابعا: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكون إستجابتها للتغيرات الحاصلة بطريقة سريعة وآنية ، وذلك لقربها من الأسواق التي تنشط فيها، عكس المؤسسات الكبيرة التي تكون بطيئة في إستجابتها للتغيرات الحالية.

خامسا: تتميز المؤسسات الكبرى بعدد كبير من المستويات والأقسام والوظائف التي لابد أن تدلوا بدلوها في كل صغيرة وكبيرة ، وكذا الكثير من المستشارين والخبراء من أصحاب الحل والعقد ، وهذا يجعل من المؤسسة الكبيرة أقرب إلى إطفاء أضواء الأفكار الجديدة فيها بتعدد جهات التعليق عليها ، وبالتالي يكون الإبتكار ضعيف لكثرة عراقيله ، عكس المؤسسات الصغيرة التي يكون فيها المقاول حرا لطلق العنان إلى الأفكار والفرص الإبتكارية الجديدة.

الفرع الثاني: آليات مرافقة الإبتكار ودعمه في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تلعب مؤسسات المرافقة دورا هاما في دعم الإبتكار وتطويره في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال العديد من الآليات من خلال المهام والوظائف التي تقوم بها في سبيل ذلك ، وكذا تنمية الروح الإبتكارية لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحفاظ عليها وتشجيعها وتوفير المناخ المناسب لذلك ، وكل هذا لاعتبارات عديدة أهمها أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منبع مهم للإبتكارات وجب الإعتناء بها وتوجيها ليبلغ المستوى المطلوب الذي يخدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحد ذاتها، وتعود الفائدة على المؤسسات الكبرى ، وكذا هيئات الدعم والمرافقة ومنها للدولة ككل وللاقتصاد الوطني عموما ، وبالتالي فمعظم دول العالم حاولت توفير جو للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يساعدها على الإبتكارات ومن بين أهم الآليات لمرافقة الإبتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نذكر الآتي:

أولا: إنشاء بنى مستحدثة للتغلب على الصعوبات التي تحد من الإبتكار:

إنتهجت عديد الدول الصناعية على سياسات مختلفة لتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الإبتكار ، ومن بين أهم هذه السياسات نجاعة هي إنشاء بنى مستحدثة للتغلب على الصعوبات التي تواجه هذه المؤسسات من أجل الإبتكار ، والسبب في ذلك هو عدم قدرة الهياكل التقليدية على نشر المعرفة والتكنولوجيا في الأوساط الصناعية بشكل كافي، وكذا في عدم قدرتها على بناء منظومة إبتكار وطنية قوية ، وهذا بسبب ضعف العلاقة بين الجامعات ومراكز البحث من جهة والمؤسسات من جهة أخرى ، وبالتالي فإن الدور الرئيس والمهم لهذه البنى هو التقريب بين منتجي المعرفة والتكنولوجيا ومستخدميه، وبالتالي جمعهم في مكان واحد شرط توفر هذا الأخير على العوامل المشجعة على الإبتكار لتمام النجاح ، وذلك من توفر هياكل تكوين وإقامة المؤتمرات وتوفرها على تكنولوجيا المعلومات والإتصال ، وذلك ليكون لقاء منتجي المعرفة بالمستثمرين ممثلين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ناجحا، وتتمثل هذه البنى في عديد الأشكال نذكر منها:

1- الحاضنات التكنولوجية.

2- أقطاب التكنولوجيا.

3- حدائق البحوث.

4- المراكز التقنية الصناعية (CTI).[1]

ثانيا: تمويل البحث والتطوير الذي يستهدف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

اهتمت العديد من الدول بإستثمار كبير في مجال البحث والتطوير موجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق العديد من الإجراءات التي سنذكرها فيما يلي:[2]

1- زيادة حجم التمويل المتاح للبحث والتطوير من خلال مجموعة من الأدوات المالية كالقروض الميسرة ، والمنح وغيرها من المساعدات المالية؛

[1] - مداني بن بلغيث، محمد الطيب دويس: أهمية دعم الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – أي دور مساهمة للجامعة ؟، **مجلة المؤسسة**، العدد (03)، 2014، ص ص: 08،09.

[2] - أنظر: ميموني ياسين: الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: واقع وتحديات – حالة الجزائر، **مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية**، المجلد (03)، العدد (06)، 2015، ص ص: 186، 187.

2- تخصيص جزء من ميزانيات البحث الخاصة بالمؤسسات البحثية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

3- تقديم حوافز جبائية وضريبية مهمة للبحث والتطوير وخاصة التي تقوم بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

4- تسطير برنامج قومي للتطوير يستهدف المؤسسات البحثية والجامعات بغية إيجاد هياكل تتمتع بدرجة عالية من الحوكمة مع وجود تمثيل للقطاع الخاص بها, لاسيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثالثا: احتضان الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تساهم هيئات الدعم والمرافقة وخاصة حاضنات الأعمال الكثير من الدعم في مجال الابتكار بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، بالإضافة طبعا إلى العديد من الوظائف والمهام الأخرى ، وتقوم هذه الهيئات في تعزيز القدرة الإبتكارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال:

1- تشجيع روح الإبداع والابتكار والريادة لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن التطور التكنولوجي لا يعني بالضرورة إخراج منتجات جديدة أو طرق إنتاج جديدة ، وإنما يمكن أن يكون عن طريق إضافات وتحسينات في المنتج الموجود ، ويكون تطوير القدرة على الابتكار من خلال من خلال برامج تعليمية ودراسة تجارب عملية تؤدي إلى الابتكار والتطوير ، وكذا تعمل هذه الهيئات على غرس حب العمل عن طريق تحسين المواهب، وتهيئتهم لتبني أفكار جديدة والاستعداد للمخاطرة ، وبالتالي فهم أكثر لآليات التنافس في السوق العالمي.[1]

2- تبني الأفكار الابتكارية الجديدة ودعمها ماديا لتجسيدها على أرض الواقع:

بحيث تزود هيئات الدعم والمرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بكل المعلومات الخاصة بظروف السوق من منافسة وأسعار وغيرها، وبالتالي معرفة جدوى هذا المنتج الجديد والتسويق له من خلال دراسة سلوك المستهلكين الموجه إليهم ، ومن ثم محاولة تطبيق هذه الابتكارات على أرض الواقع من خلال توفير الموارد المالية الكبيرة التي تتجاوز عادة إمكانيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال ربطها على الأقل بالمؤسسات المالية التي يمكن أن توفر لها الدعم المالي على شاكلة البنوك ووكالات القرض المصغر وغيرها.[2]

[1]- شريف غياط، محمد بوقموم: مرجع سبق ذكره، ص: 61.

[2]_ مصطفى بودرامة، فاطمة الزهراء عايب: مرجع سبق ذكره، ص ص: 134، 135.

3- المساعدة في الحصول على حقوق الملكية الفكرية وبراءة الاختراع:

والمرافقة في هذا المجال من ناحية الوساطة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة والجهات التي تقدم الخدمات القانونية ذات العلاقة، وذلك من خلال التوجيه وتقديم النصائح، والمساهمة كذلك في إعداد النماذج واتخاذ الإجراءات المرتبطة بتسجيل براءات الاختراع، وعادة هيئات المرافقة والدعم ما تلعب دور فعال في تقديم هذه الخدمات التي عادة ما تكون مستعصية من حيث الإجراءات على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[1]

[1]- شريف غياط، محمد بوقموم: مرجع سبق ذكره، ص ص:61، 62.

خلاصة الفصل:

تطرقنا في الفصل إلى عديد المفاهيم المتعلقة بموضوع البحث والتي تطرقنا فيه إلى مدخل مفاهيمي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا المرافقة وأهميتها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتعرف إلى أهم مؤسسات الدعم والمرافقة، وتطرقنا كذلك إلى العديد من المفاهيم المتعلقة بالابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضرورة مرافقته من أجل تنميته باعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة موطن مهم للابتكار والإبداع، وكذلك باعتبار الابتكار مؤشر ايجابي لتطور المؤسسات على مختلف مستوياتها.

الفصل الثاني:

الدراسات السابقة في الموضوع

1. المبحث الأول : الدراسات التي تناولت الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
2. المبحث الثاني : الدراسات التي تناولت المرافقة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
3. المبحث الثالث : الدراسات التي تناولت مرافقة الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد :

تناولت العديد من الأدبيات موضوع المرافقة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا الابتكار في هذه المؤسسات، وتم التطرق إلى هذه الدراسات سواء من حيث محاولة تقييم واقعها في البيئة الجزائرية أو من حيث مساهمتها في تحسين أداء هذه المؤسسات والعمل على بقائها، حيث تعتبر الدراسات السابقة حجر الأساس بالنسبة للدراسات ذات الصلة وعليه نحاول من خلال هذا الفصل الاستفادة قدر الإمكان من هذه الدراسة سواء من حيث النتائج المتوصل إليها أومن حيث التوصيات المقدمة، وهذا من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: الدراسات التي تناولت المرافقة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

المبحث الثاني: الدراسات التي تناولت الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

المبحث الثالث: الدراسات التي تناولت مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال الابتكار.

المبحث الأول: الدراسات التي تناولت المرافقة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر المرافقة من أهم الآليات الداعمة لتطور واستمرار المؤسسات لصغيرة والمتوسطة، لذا سنحاول من خلال هذا المبحث استعراض أهم الدراسات التي تناولت موضوع المرافقة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بعرض الدراسات العربية ثم الدراسات الأجنبية، كما يلي:

المطلب الأول: الدراسات العربية

سنعرض في هذا المطلب الدراسات العربية والمحلية التي تطرقت إلى موضوع المرافقة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال الفروع التالية:

الفرع الأول: دراسة دويس وبن بلغيث بعنوان: دور وأهمية المراكز التقنية الصناعية في مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هذه الدراسة هي محاولة لاستعراض تجربة الجزائر في مجال مرافقة المؤسسات، من خلال المراكز التقنية الصناعية، والعديد من الدول بادرت إلى إنشاء هذا النوع من المراكز، لضمان المساعدة على بناء نسيج صناعي قادر على المساهمة في تحسين تنافسية المؤسسات والاقتصاديات، وبالتالي ضمان اندماج جيد وناجح في الاقتصاد العالمي، لقد بينت مختلف برامج تأهيل المؤسسات التي قامت ا الجزائر بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي ومنظمات الأمم المتحدة على أهمية دور المراكز التقنية في التكفل ببعث برامج البحث والتطوير وتثمين نتائج البحث العلمي، في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وبالتالي أظهرت نتائج هذه الدراسة أن الاهتمام في الجزائر بالمراكز التقنية الصناعية (SNI) لم تمكن المؤسسات الصناعية من الانخراط في نظام الابتكار الوطني ولم يرقى إلى المستوى الذي يمكن عنده تفعيل برامج التأهيل التي استفادت منها المؤسسات الصناعية خاصة الصغيرة والمتوسطة على الرغم من تأكيد كل التوصيات على أهمية هذه المراكز.

الفرع الثاني: دراسة ميسون محمد القواسمة بعنوان: واقع حاضنات الأعمال ودورها في دعم المشاريع الصغيرة في الضفة الغربية

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع حاضنات الأعمال في الضفة الغربية، وتحديد الدور الذي تلعبه في دعم المشاريع الصغيرة من خلال تقديم العديد من الخدمات التي تحتاج إليها، استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، واعتمدت الاستبانة كأداة لجمع البيانات المطلوبة ، وقد تم مسح مجتمع الدراسة والمكون من جميع العاملين في حاضنات الأعمال والأفراد المحتضنين كمشروع صغير في حاضنات الأعمال في الضفة الغربية، الخليل، نابلس ورام الله، والبالغ عددهم (42) فرداً، وفقاً للمعلومات التي تم الحصول عليها من قبل الأشخاص المختصين في تلك المؤسسات، وقد قامت الباحثة بتحليل مخرجات الاستبانة إحصائياً وعرضها الإحصائية باستخدام المتوسطات الحسابية والنسب المئوية Excel ومعالجتها بوساطة برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية، وقد أظهرت الدراسة العديد من النتائج أبرزها معاناة المشاريع الصغيرة في فلسطين العديد من المشاكل والتي يمكن أن تسبب لها الفشل في بداية حياتها، وما زالت حاضنات الأعمال تسير وفق آلية غير علمية، ولا تساعد المشاريع الصغيرة في التغلب على مشاكلها، وفي ضوء هذه النتائج أوصت الباحثة بضرورة متابعة المستفيدين من الحاضنات بعد الخروج بمشاريعهم، ومحاولة مساعدتهم للنهوض بأعمالهم ولو لفترة زمنية محدودة، والتركيز على توفير المزيد من الخدمات المالية والتسويقية لأهميتها للمشاريع سواء أكان أثناء فترة الاحتضان أو بعدها، وضرورة الاستفادة من التجارب السابقة لإقامة الحاضنات التكنولوجية في الدول المتقدمة وبعض الأقطار العربية خاصة مصر واعتبار ذلك جزء من التعاون التكنولوجي والاقتصادي مع تلك الدول، كما أوصت بضرورة التأكيد لدى المشاريع الصغيرة المحتضنة أهمية التكامل والدخول في شراكات فيما بينها، لأن في ذلك ضمان لتكامل الخبرات والمال والجهد وبالتالي ضمان نجاح المشاريع.

الفرع الثالث: دراسة قوجيل وبوغابة بعنوان: المرافقة في إنشاء المشاريع الصغيرة تحليل نظري وإسقاط على الواقع الجزائري

حسب هذه الورقة البحثية تعتبر هيئات دعم المقاولاتية ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم المفاهيم الجديدة في علوم التسيير، فلقد أوضحت التجارب العالمية مدى قدرة هيئات دعم المقاولاتية على تشجيع التنمية الاقتصادية من خلال مساهمتها دعم حركة إنشاء المؤسسات الاقتصادية في مختلف القطاعات حسب متطلبات

التنمية المحلية لكل منطقة، وحاولت هذه الورقة العلمية تسليط الضوء على أهم المفاهيم النظرية للمرافقة المقاولاتية وهيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الإشارة إلى واقع التجربة الجزائرية، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن التجربة الجزائرية في مجال مرافقة المؤسسات لا تزال في بدايتها بحيث تعتبر حديثة النشأة، وأوصت الدراسة بضرورة التركيز على جانب الإعلام والتوجيه الذي يعتبر أول عناصر المرافقة، بالإضافة إلى العمل على تكوين هيئات المرافقة والدعم من جهة أخرى لكي يتم التعامل الجيد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أثناء مرافقتها.

الفرع الرابع: دراسة بريبش وطبيب بعنوان: دور حاضنات الأعمال في تطوير ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :دراسة تحليلية تقييميه

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور حاضنات الأعمال في تطوير ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولتحقيق هذا الهدف قام الباحثان بدراسة تحليلية تقييميه لواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة توصلت الدراسة إلى وجود دور للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بناء صرح اقتصادي متين قادر على مواجهة الضغوطات ومواكبة التحولات الاقتصادية، من خلال تأثيرها الايجابي في سوق العمل وسوق السلع والخدمات باعتبارها خلاقة لمناصب الشغل والقيمة المضافة ومساهمتها في تحقيق تنمية شاملة، كما تبقى المؤسسات ص و م في الجزائر تجابه العديد من الصعوبات الداخلية والخارجية، ففي إطار ترقية ودعم هذه المؤسسات كرست الجزائر مجهودات جبارة في إنشاء مجموعة من آليات الدعم وتبني جملة من البدائل المستحدثة التي تعد حاضنات الأعمال أبرزها وأنجعها على الإطلاق خلال العقدين الأخريين من الزمن ، كونها تساهم بشكل كبير في ترجمة الأفكار الريادية إلى منتجات قابلة للتسويق على أرض الواقع عن طريق مساهمتها الفعالة في هدم الهوة وبناء جسور التعاون بين مراكز البحث من جهة وعالم الصناعة من جهة أخرى بتقدميها حزمة متكاملة من خدمات الدعم، في ظل هذه النتائج أوصت الدراسة بضرورة تكثيف الجهود المتعلقة بتكوين وتدريب المستحدثين إذ تغيرت النظرة للعملية التدريبية فلم تعد مجرد عبء على المؤسسة بل تطورت لتصبح استثمار طويل المدى يكفل النموو البقاء في ظل الصراعات الاقتصادية العنيفة، وتأكيد ضرورة تأهيل الطاقم الإداري المشرف على نشاط الحاضنة موضوع تأهيل العنصر البشري لم يعد أمرا اختيارا تلجا إليه المؤسسة بل أصبح ضرورة ملحة للتكيف مع النظام العالمي الجديد الصارم.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية

سنعرض الآن الدراسات الأجنبية المتحصل عليها والتي تطرقت إلى موضوع المرافقة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمقدر عددها بدراسة واحدة وهي:

الفرع الأول: DEMMENE DEBBIH et BOUDERSA بعنوان:

l'accompagnement des entreprises en algerie : realite et perspectives

هدفت هده الدراسة إلى تقديم تحليل لواقع مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ثم محاولة إعطاء حلول لتحسين مستوى المرافقة ولتحقيق هذا الهدف قامت الباحثتين باستعراض مفاهيم حول المرافقة في التشريع الجزائري مع إبراز هيئات الدعم والمرافقة على غرار **L'ANDI**، **ANSEJ**، **ANGEM**، وتوصلت الدراسة إلى وجود غموض في مفهوم حاضنات الأعمال ومجال المرافقة، وفي ظل هذه النتائج أوصت الدراسة بضرورة تعزيز هياكل المرافقة الجزائرية وإعطاء التشريع الجزائري تعريفًا جيدًا لشروط الحضانة وحاضنة الأعمال، لترسيخهم بشكل أفضل على مستوى المجتمع الجزائري، مع ضرورة تعزيز جميع هياكل الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع قيام هيئات الدعم والمرافقة بإجراء دراسات حول قطاعات نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وفيما يلي سنحاول عرض ملخص للدراسات السابقة المتعلقة بالمرافقة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجدول التالي:

الجدول رقم (03): ملخص الدراسات التي تناولت مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الدراسة	المتغيرات	العينة المستهدفة	النتائج
دويس و بن بلغيث	- المراكز التقنية الصناعية -مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	المراكز التقنية الصناعية في الجزائر	أن الاهتمام في الجزائر بالمراكز التقنية الصناعي (SNI) لم تمكن المؤسسات الصناعية من الانخراط في نظام الابتكار الوطني ولم يرقى إلى المستوى الذي يمكن عنده تفعيل برامج التأهيل التي استفادت منها المؤسسات الصناعية خاصة الصغيرة والمتوسطة

ميسون محمد القواسمة	-حاضنات الأعمال - المشاريع الصغيرة في الضفة الغربية	- العاملين في حاضنات الأعمال والأفراد المحتضنين كمشروع صغير في حاضنات الأعمال في الضفة الغربية	تعاني المشاريع الصغيرة في فلسطين العديد من المشاكل والتي يمكن أن تسبب لها الفشل في بداية حياتها، وما زالت حاضنات الأعمال تسير وفق آلية غير علمية، ولا تساعد المشاريع الصغيرة في التغلب على مشاكلها
قوجيل وبوغابة	-المرافقة -إنشاء المشاريع الصغيرة	تحليل نظري وإسقاط على الواقع الجزائري	أن التجربة الجزائرية في مجال مرافقة المؤسسات لا تزال في بدايتها
بريبش وطبيب	-حاضنات الأعمال -المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	دراسة تحليلية تقييميه لواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	وجود دور للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بناء صرح اقتصادي متين قادر على مواجهة الضغوطات ومواكبة التحولات الاقتصادية
DEMMENE DEBBIH et BOUDERSA	-مرافقة -المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	تحليل التشريع الجزائري	وجود غموض في مفهوم حاضنات الأعمال ومجال المرافقة

المصدر: من إعداد الباحث

المبحث الثاني: الدراسات التي تناولت الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تناولت العديد من الدراسات موضوع الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سواء من حيث أهميته لاستمرارها وضمان تنافسيتها أو من خلال المعوقات الكابحة لمجالات الابتكار في هذه المؤسسات، ومن خلال هذا المبحث سنحاول استعراض أهم هذه الدراسات سواء باللغة العربية أو اللغة الأجنبية كما يلي:

المطلب الأول: الدراسات العربية

سنتطرق في هذا المطلب إلى الدراسات العربية التي تطرقت إلى الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

الفرع الأول: دراسة بالولي وصياغ بعنوان: أثر أنشطة البحث والتطوير على الابتكار في المؤسسات الصناعية الجزائرية:

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر أنشطة البحث والتطوير على الابتكار في المؤسسات الصناعية الجزائرية، ولتحقيق هذا الهدف قام الباحثان بدراسة ميدانية على 612 فرد، من العاملين في أنشطة البحث والتطوير في القطاع الصناعي، وقد تم قياس مدخلات البحث والتطوير من خلال عناصر أساسية تمثلت في السياسات الكلية، الرأس مال الفكري بأنواعه، بالإضافة إلى عامل الشراكة، في حين تم قياس مخرجات الابتكار من خلال، الحصة السوقية، نمو المبيعات، معدل الصادرات، التنافسية، المنتجات الجديد وبرأت الاختراع، وبغرض معالجة إشكالية البحث،ولقد تم استخدام نموذج المعادلات البنائية، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن الابتكار لم يعد من أولويات المؤسسات الصناعية الجزائرية، مع نقص التجارب الرائدة في مؤسساتنا في المجال البحثي سواء في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي أو المؤسسات الصناعية كنماذج يقتدى بها.

الفرع الثاني: دراسة بن تفات وآخرون بعنوان: واقع الابتكار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية :مدخل إلى حماية الملكية الفكرية الصناعية

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة تحليل واقع اهتمام المؤسسات الجزائرية بإنتاج براءات الاختراع، وحمايتها قانونياً من خلال تسجيلها لدى الهيئات المحلية والدولية التي تُعنى بحماية الملكية الفكرية، ولتحقيق هذا الهدف قام الباحثون باستخدام المنهج الوصفي، وببعض الأدوات الإحصائية لغرض التوصل إلى نتائج أكثر دقة، توصلت الدراسة إلى عدة

نتائج أهمها ضعف في اهتمام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بنشاط البحث العلمي بشكل عام، ذلك أن الابتكار والإبداع التكنولوجي في الجزائر يقتصر على قلة قليلة من المؤسسات، التي تخصص له قسما مُفردا تُسند إليه مهام البحث والتطوير كما أن الجزائر تراجعت بشكل حاد في التصنيف العالمي إلى المرتبة 92 عالميا، للملكية الفكرية سنة 2017 وهو ما يمكن تفسيره بغياب التفاعل والتنسيق وضعف الشراكة بين مؤسسات البحث العلمي والمؤسسات الصناعية، ناهيك عن عدم وجود متابعة لبراءات الاختراع وشهادات الاستغلال من طرف المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية، وأوصت الدراسة ي الأخير بضرورة تكامل فريق الابتكار في المؤسسة، ويجب تكوين فريق من عدة اختصاصات ليعطي كل عضو وجهة نظر معينة ومقاربة معينة.

الفرع الثالث: دراسة فريوي رمزي وجناس مصطفى بعنوان: العلاقة بين الابتكار والأداء :دراسة حالة بعض المؤسسات الجزائرية

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور الموارد البشرية في تعديل العلاقة بين الابتكار والأداء في المؤسسات الجزائرية، ولتحقيق هذا الهدف قام الباحثان بدراسة ميدانية على عينة من المؤسسات الجزائرية المشاركة في الصالون الدولي للصناعات الغذائية خلال شهر مارس 2015،كما أعتمد الباحثان على أسلوب طريقة المربعات الصغرى الجزئية، وتوصلت الدراسة إلى أن معظم المؤسسات التي تم استهدفها ترى أن إدارة الموارد البشرية تكمن فقط في نشاط التوظيف والأجور، وهذا ما يدل على عدم استيعاب هذه المؤسسات بأن المورد البشري له دور استراتيجي ومهم في نجاح أي مؤسسة، وذلك من خلال الابتكارات التي يقدمها عمال المؤسسة ولهذا ننصح القيادة بالتركيز أكثر في نشاطات أخرى لإدارة الموارد البشرية خاصة التعاون من أجل رفع وتطوير المعارف الداخلية والخارجية، وذلك من خلال نشاط التكوين الذي يسمح للمؤسسة من رفع قدرتها على الابتكار، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين الابتكار والأداء التنظيمي، في حين اتضح أن مختلف ممارسات إدارة الموارد البشرية كلها نشاطات تؤثر سلبيا في تعديل العلاقة بين الابتكار والأداء.

الفرع الرابع: دراسة ملايكية عامر بعنوان: واقع الابتكار في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية دراسة ميدانية على المؤسسة الوطنية للدهن بسوق أهراس

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تشخيص واقع الابتكار في المؤسسة الوطنية للدهن بسوق أهراس بالاستناد إلى تحليل واقع البحث والتطوير في المؤسسة الوطنية للدهن بسوق أهراس، بالإضافة إلى دراسة وتحليل معوقات الابتكار في هذه المؤسسة، ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث بتصميم استمارة استبيان تم توزيعها على 67 عامل بالمؤسسة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها لا تتوفر المؤسسة الوطنية للدهن بسوق أهراس على باحثين لهم كفاءات عالية في مجال البحث والتطوير، كما قامت المؤسسة بابتكار عدة منتوجات جديدة خلال 5 سنوات الأخيرة، حيث تحصلت المؤسسة على براءة اختراع في هذا المجال، بالإضافة إلى وجود بعض المعوقات أمام هذه المؤسسة في مواصلة عملية الابتكار، في ظل هذه النتائج أوصت الدراسة بضرورة تبني الابتكار كإستراتيجية تنافسية وتجنيد كل العمال في هذا الاتجاه، مع ضرورة التفكير في فتح أسواق جديدة في مجال الدهن بالجزائر.

الفرع الخامس: دراسة فريوي رمزي وجناس مصطفى بعنوان: محددات الابتكار في المنتج دراسة قياسية على بعض المؤسسات الجزائرية

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة إيجاد نموذج يوضح ما هي أهم المحددات للابتكار في المؤسسات الجزائرية، ولتحقيق هذا الهدف قام الباحثان بتوزيع استمارة استبيان على عينة من المؤسسات المشاركة في الطبعة الرابعة والعشرون للمعرض الوطني للإنتاج الجزائري وهذا من 23 إلى 29 من شهر ديسمبر 2015 بقصر المعارض الصنوبر البحري، حيث تم إعداد نموذج الانحدار اللوجستي، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن شدة المنافسة لها دور كبير في الرفع من قدرة المؤسسات الجزائرية على الابتكار في المنتج، كما أن وظيفة البحث والتطوير تساهم بإيجاب على الابتكار في المنتج وكذلك وجدنا أن نشاط التعاون يساهم إيجابيا في رفع من قدرات الابتكار في المنتج.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية

سنتطرق الآن إلى الدراسات المتعلقة بالابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باللغة الأجنبية:

الفرع الأول: دراسة Tim Mazzarol et Sophie Reboud بعنوان: Management de l'innovation dans les PME, une comparaison Franco-Australienne

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل سلوك الشركات الصغيرة والمتوسطة في فرنسا وأستراليا، ولتحقيق هذا الهدف قام الباحثان بدراسة ميدانية من خلال 121 استقصاء، 55 منها في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأستراليا و 66 في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بفرنسا من خلال محاولة مقارنة خصائص الشركات وتصورها لسياق الابتكار في بلدها، ونهجها في عملية صنع القرار الاستراتيجي وأخذها بعين الاعتبار نجاحات أو فشل الابتكارات السابقة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن إتباع نهج منظم لإدارة الابتكار من المرجح أن يؤدي إلى النجاح من النهج العشوائي تمشيا مع البحوث السابقة، وتم التأكيد أيضا على التأثير الرئيسي للعملاء الرئيسيين في قرار مواصلة الاستثمار في الابتكار، وفي ظل هذه النتائج أوصت الدراسة بضرورة أن تستكشف بقية الأبحاث قياس وتقييم الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعميق الروابط بين نشاط الابتكار والنجاح في تسويق الابتكار من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة.

الفرع الثاني: دراسة François Deltour بعنوان:

Innovation et performance des PME : une approche par la contribution des technologies de l'information

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الابتكار والأداء للشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال مساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصال في أداء الأعمال نتيجة للعديد من العوامل، بما في ذلك الابتكار، أي قدرتها على الابتكار و الاستثمارات في التكنولوجيا تعتبر المعلومات أيضا بمثابة ضمان للقدرة التنافسية، ولتحقيق هذا قام الباحث بدراسة ميدانية على 1088 شركة، ثم قام باختبار الآثار المباشرة للابتكار وموارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فضلا عن التأثير المشترك للابتكارات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، هذا واستخدام متغير لقياس قدرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مباشرة لدعم الابتكار، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن تكنولوجيا المعلومات لا تساعد على زيادة أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة فقط من خلال دعم الابتكارات، وبالتالي سوف يكون لعوامل الابتكار في الشركات تداعيات على الأداء أو استخدام أكثر من التقنيات الحالية.

الفرع الثالث: دراسة Philippe Askenazy بعنوان: Déterminants du niveau d'innovation dans les PME

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل محددات الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرنسا من خلال دراسة طبيعة العلاقة بين الابتكار وشدة المنافسة، ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث بجمع معلومات عن طريق استغلال لوحة من الشركات الفرنسية مقتطفات من قواعد بيانات FIBEN ومن مكتب الميزانية العمومية لبنك فرنسا، وتوصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها وجود علاقة عكسية بين الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و شدة المنافسة بين هذه المؤسسات، كما أن دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة في المرحلة المنخفضة يمكن أن تحابي جهدهم الدائم في الابتكار، وأوصت الدراسة بإمكانية تحسين جهود الابتكار في مجال الأعمال من خلال السياسات القائمة على السوق.

والجدول التالي يوضح ملخص الدراسات السابقة التي تطرقت إلى موضوع الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

الجدول رقم (04): ملخص الدراسات التي تناولت الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الدراسة	المتغيرات	العينة المستهدفة	النتائج
بالولي و صياغ	- أنشطة البحث والتطوير -الابتكار في المؤسسات الصناعية الجزائرية	الأفراد العاملين بالقطاع الصناعي	- أن الابتكار لم يعد من أولويات المؤسسات الصناعية الجزائرية، مع نقص التجارب الرائدة في مؤسساتنا في المجال البحثي
بـــن تفـــات وآخرون	- واقع الابتكار - المؤسسات الاقتصادية الجزائرية	المؤسسات الاقتصادية الجزائرية	- ضعف في اهتمام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بنشاط البحث العلمي بشكل عام
فريوي وجناس	-الابتكار - الأداء	المؤسسات الجزائرية المشاركة في الصالون الدولي للصناعات الغذائية خلال	-أن معظم المؤسسات التي تم استهدفها، ترى أن إدارة الموارد البشرية تكمن فقط في نشاط التوظيف والأجور وهذا ما يدل على عدم

		شهر مارس 2015	استيعاب هذه المؤسسات بأن المورد البشري له دور استراتيجي ومهم في نجاح أي مؤسسة وذلك من خلال الابتكارات التي يقدمها عمال المؤسسة
ملايكية عامر	– الابتكار المؤسسة الاقتصادية الجزائرية	–المؤسسة الوطنية للدهن بسوق أهراس	– لا تتوفر المؤسسة الوطنية للدهن بسوق أهراس على باحثين لهم كفاءات عالية في مجال البحث والتطوير، – قامت المؤسسة بابتكار عدة منتوجات جديدة خلال 5 سنوات الأخيرة، حيث تحصلت المؤسسة على براءة اختراع في هذا المجال –وجود بعض المعوقات أمام هذه المؤسسة في مواصلة عملية الابتكار
فريوي و جناس	– محددات الابتكار في المنتج – المؤسسات الجزائرية	المؤسسات المشاركة في الطبعة الرابعة والعشرون للمعرض الوطني للإنتاج الجزائري وهذا من 23 إلى 29من شهر ديسمبر 2015 بقصر المعارض الصنوبر البحر	– أن شدة المنافسة لها دور كبير في الرفع من قدرة المؤسسات الجزائرية على الابتكار في المنتوج – أن وظيفة البحث والتطوير تساهم بإيجاب على الابتكار في المنتوج – أن نشاط التعاون يساهم إيجابيا في رفع من قدرات الابتكار في المنتوج.
Tim Mazzarol et Sophie Reboud	–الابتكار –الشركات الصغيرة والمتوسطة	– 55من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأستراليا – 66 من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بفرنسا	–أن إتباع نهج منظم لإدارة الابتكار من المرجح أن يؤدي إلى النجاح من النهج العشوائي تمشيا مع البحوث السابقة، – التأثير الرئيسي للعملاء الرئيسيين في قرار مواصلة الاستثمار في الابتكار
François Deltour	–الابتكار – الأداء	1088 من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	– أن تكنولوجيا المعلومات لا تساعد على زيادة أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة فقط من

	-الشركات الصغيرة والمتوسطة		خلال دعم الابتكارات، وبالتالي سوف يكون لعوامل الابتكار في الشركات تداعيات على الأداء أو استخدام أكثر من التقنيات الحالية
Philippe Askenazy	-محددات الابتكار - المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرنسا	-الشركات الفرنسية -قواعد بيانات FIBEN -مكتب الميزانية العمومية لبنك فرنسا	- وجود علاقة عكسية بين الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و شدة المنافسة بين هذه المؤسسات - أن دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة في المرحلة المنخفضة يمكن أن تحابي جهدهم الدائم في الابتكار

المصدر: من إعداد الباحث

المبحث الثالث: الدراسات التي تناولت مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال الابتكار

سنتطرق في هذا المبحث إلى الدراسات السابقة التي تطرقت إلى جميع متغيرات الدراسة، أي الدراسات التي تطرقت إلى المرافقة في مجا الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تم تقسيمها إلى دراسات عربية وأخرى أجنبية كما يلي:

المطلب الأول: الدراسات العربية

تطرقنا في هذا الجزء إلى الدراسات العربية حول موضوع الدراسة ومتغيراتها مجتمعة، وهذه الدراسات هي:

الفرع الأول: دراسة بن بلغيث ودويس بعنوان: أهمية دعم الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - أي دور ومساهمة للجامعة

ارتبط الحديث عن دعم الابتكار في الجزائر بالجهود والإمكانيات المالية والبشرية التي تسخر لخدمة عملية الابتكار في المؤسسات الاقتصادية للرفع من تنافسيتها وتأهيلها لضمان مساهمتها في التنمية الاقتصادية، وأهمل دور الجامعة كدعامة أساسية لعملية الابتكار برامج عديدة تم اعتمادها من قبل السلطات العمومية بمساهمة هيئات دولية وإقليمية الهدف منها تسهيل إنشاء المؤسسات الاقتصادية خاصة الصغيرة والمتوسطة ومساعدتها على الاستمرار، جانب مهم في عملية دعم الابتكار لم يحظ بالاهتمام وهو تثمين نتائج البحث العلمي وجعلها في متناول المؤسسات

الاقتصادية خاصة الصغيرة والمتوسطة، نتيجة التخلي عن تشجيع المؤسسات على تبني سياسات بحث وتطوير كفيلة بضمان نجاح عملية الدعم هذه الورقة محاولة لإبراز أهمية دور الجامعة في دعم الابتكار في المؤسسات الاقتصادية وتوظيف نتائج الأبحاث العلمية، أظهرت نتائج هذه الدراسة أن علاقة الشراكة القائمة بين الجامعات والمراكز البحثية باعتبارها منتج للمعرفة من جهة والمؤسسات الاقتصادية باعتبارها مستهلك لهذه المعرفة تكاد تكون معدومة، حتى وإن وجدت فإنها غير فعالة، الأمر الذي يقودنا للاستفسار عن الجدوى من السياسات الوطنية للبحث وأثرها على النظام الوطني للابتكار.

الفرع الثاني: دراسة غياط وبوقموم بعنوان: حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في تطوير الإبداع و الابتكار بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة حالة الجزائر

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور حاضنات الأعمال التكنولوجية في تطوير الإبداع والابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، حيث قام الباحثان باستعراض وتحليل هذه المتغيرات في الجزائر مع التركيز على خصائص المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الجزائر، وتوصلت الدراسة إلى أن نظام الحاضنات التكنولوجية في الجزائر يواجه العديد من الصعوبات والمعوقات التي تحول دون دوره في تطوير الإبداع لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، في ظل هذه النتيجة أوصت الدراسة بضرورة قيام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بتقييم ابتكاراتها وإبداعاتها وتبني إستراتيجية واضحة في هدا المجال.

الفرع الثالث: دراسة: طرطار وحليمي بعنوان: حاضنات الأعمال التقنية كإلية لدعم الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز مساهمة حاضنات الأعمال التقنية في دعم الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ولتحقيق هذا الهدف قام الباحثان باستعراض مفاهيم نظرية حول حاضنات الأعمال التقنية، والابتكار والمؤسسات الصغيرة و المتوسطة كما تم عرض بعض التجارب العالمية في إقامة حاضنات الأعمال التقنية، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبحت تحتل مكانة كبيرة سواء في الدول المتقدمة أو النامية على حد السواء ،و هذا راجع للدور الكبير الذي تقوم به في تفعيل إستراتجيات النمو الاقتصادي المصاحب لزيادة فرص العمل، ويمثل الابتكار ضرورة حتمية لإدارة هذه المؤسسات في الوقت الراهن للمحافظة عليها

وذلك من خلال كسبها قدرة تنافسية تعمل على تحسين وتعديل منتجاتها وأساليبها وأنماط أعمالها، وتتصدر حاضنات الأعمال التقنية الآليات الأساسية لدعم نشاط الابتكار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وفي ظل هذه النتائج أوصت الدراسة بضرورة القيام بعمليات التوعية بأهمية نشاط الابتكار على كل مستويات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر مع تنشيط و تشجيع التعاون المشترك بين الحاضنات و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ووضع آليات تمويلية لإجراء الدراسات و الأبحاث.

الفرع الرابع: دراسة بوسعدة سعيدة و بعوني ليلى بعنوان: الحاضنات التكنولوجية كمدخل لتدعيم الابتكار في المشاريع المقاولاتية تجارب عربية رائدة

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة توحيد الجهود العربية في مجال الحاضنات التكنولوجية، ولتحقيق هذا الهدف قام الباحثان إلى استعراض بعض التجارب العربية التي قطعت أشواطا في دعم المقاولات من خلال المرافقة التكنولوجية التي تضمنها الحاضنات التكنولوجية، ثم عرض برنامج ودوره في دعم المقاولات في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا باعتباره نواة العمل العربي حاضنة الأعمال المشترك في مجال الحاضنات التكنولوجية، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن للعمل العربي المشترك دور هام في تعزيز فعالية قطاع المقاولات من خلال توحيد عمل شبكات حاضنات الأعمال في إطار استراتيجيات تكاملية.

الجدول رقم (05): ملخص الدراسات التي تناولت مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال الابتكار

الدراسة	المتغيرات	العينة المستهدفة	النتائج
بن بلغيث ودويس	- الابتكار - المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	-المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -الجامعة	أن علاقة الشراكة القائمة بين الجامعات والمراكز البحثية باعتبارها منتج للمعرفة من جهة والمؤسسات الاقتصادية باعتبارها مستهلك لهذه المعرفة تكاد تكون معدومة
غياط وبوقموم	-حاضنات الأعمال التكنولوجية - الإبداع و الابتكار	-المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	أن نظام الحاضنات التكنولوجية في الجزائر يواجه العديد من الصعوبات والمعوقات التي تحول

	-المؤسسات الصغيرة والمتوسطة		دون دوره في تطوير الإبداع لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
طرطار وحليمي	-حاضنات الأعمال التقنية -الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	- بعض التجارب العالمية	يمثل الابتكار ضرورة حتمية لإدارة هذه المؤسسات في الوقت الراهن للمحافظة عليها وذلك من خلال كسبها قدرة تنافسية تعمل على تحسين و تعديل منتجاتها وأساليبها وأنماط أعمالها
بوسعدة وبعوني	الحاضنات التكنولوجية الابتكار -المشاريع المقاولاتية	-استعراض بعض التجارب العربية	أن للعمل العربي المشترك دور هام في تعزيز فعالية قطاع المقاولات من خلال توحيد عمل شبكات حاضنات الأعمال في إطار استراتيجيات تكاملية

المصدر: من إعداد الباحث

خلاصة الفصل:

تناولنا من خلال هذا الفصل استعراض لأهم الدراسات السابقة في الموضوع والتي تمكنا من الحصول عليها، سواء المتعلقة بالمرافقة، الابتكار أو المرافقة في مجال الابتكار، حيث تختلف دراستنا هذه على الدراسات السابقة في عديد النقاط نذكرها كما يلي:

- تعتبر دراستنا هذه الدراسة الأولى من نوعها والتي درست على مستوى الجنوب الشرقي الجزائري، وشملت ولايات ورقلة، غرداية، الوادي، بسكرة، الأغواط وإليزي؛
- تختلف دراستنا عن سابقاتها بأن أداة الدراسة التطبيقية كانت عن طريق المقابلة الشخصية وجها لوجه مع أصحاب المؤسسات من أجل الاطلاع على ظروف المرافقة والابتكار فيها، وقياس متغيرات الدراسة؛
- تعتبر الدراسة الأولى التي تكلمت على المرافقة في مجال الابتكار، وأخذت بعين الاعتبار جميع هيئا الدعم والمرافقة، في حين أن جل الدراسات السابقة ركزت على المرافقة في مجال الابتكار التي تقوم به حاضنات الأعمال التقنية؛
- ركزت دراستنا على الابتكار بمتغيرات البحث والتطوير وكذا ابتكار المنتج وابتكار العملية الانتاجية.

الفصل الثالث:

دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجنوب الشرقي

1. المبحث الأول:طريقة وأداة الدراسة؛
2. المبحث الثاني: عرض ومناقشة نتائج الدراسة.

تمهيد:

بعد استيفائنا للأدبيات النظرية المتعلقة بالإطار المفاهيمي للابتكار، المؤسسات الصغيرة و المرافقة في الفصل الأول، والأدبيات التطبيقية المتمثلة في مجموعة من الدراسات السابقة التي لها علاقة بالموضوع في الفصل الثاني، نحاول من خلال هذا الفصل إسقاط هذا الجانب على عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة بالجنوب الشرقي الجزائري، وهذا من خلال أداة المقابلة الشخصية مع مسئولي هذه المؤسسات لمعرفة مستوى الابتكار في مجالي الإنتاج والعملية، بالإضافة إلى مستوى المرافقة التي حظيت بها هذه المؤسسات من قبل هيئات الدعم والمرافقة، وهذا من خلال المباحث التالية:

- المبحث الأول: طريقة وأداة الدراسة؛
- المبحث الثاني : عرض ومناقشة نتائج الدراسة.

المبحث الأول:طريقة وأداة الدراسة

نحاول من خلال هذا المبحث تقديم أداة وعينة الدراسة المستهدفة من خلال تحليل لمكونات استمارة المقابلة الشخصية، وتحليل خصائص مؤسسات عينة الدراسة وذلك فيما يلي:

المطلب الأول: طريقة الدراسة

سنتطرق في هذا الجزء من البحث، إلى متغيرات الدراسة الميدانية والطرق والأدوات المستخدمة في قياسها وذلك عن طريق النقاط التالية:

الفرع الأول: متغيرات الدراسة

من أجل معالجة إشكالية هذا البحث والتحقق من صحة فرضيات الدراسة، ومعرفة العلاقة التي تربط المتغيرات المعتمدة فيها، نحاول رسم نموذج إفتراضي للدراسة بحيث نوضح فيه المتغيرات المعتمدة في الدراسة وطبيعة العلاقة المراد معرفتها والفرضيات البحثية المعتمدة والتي نسعى إلى اختبارها من الخلوص إلى النتائج ومناقشتها لاحقا، وسنوضح ذلك من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (07): نموذج الدراسة

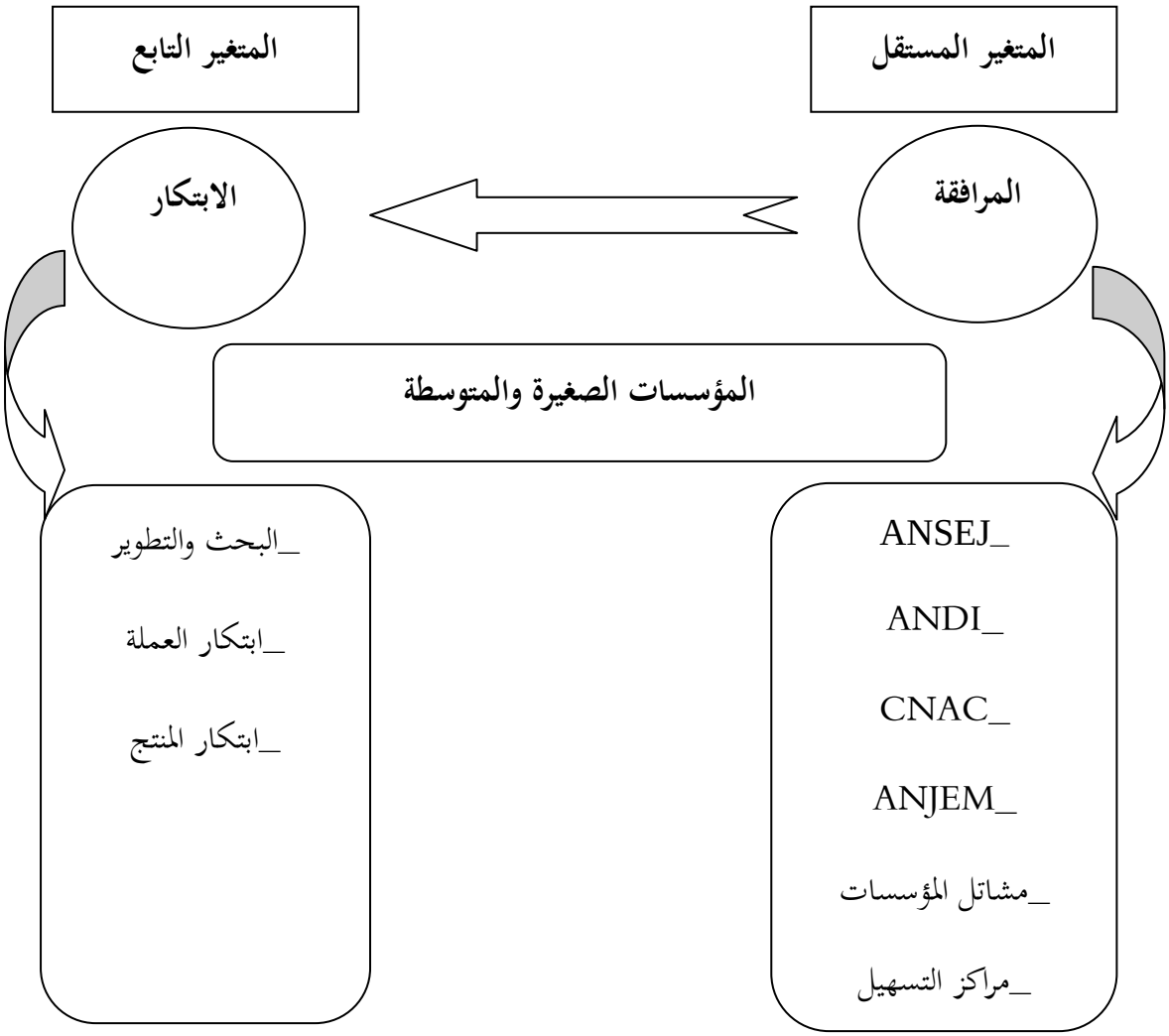

المصدر: من إعداد الباحث

من خلال الشكل السابق والذي يوضح متغيرات الدراسة، يمكن أن نعطي بعض التعريفات حول هذه المتغيرات وذلك عبر النقاط الموالية:

أولا: المتغير المستقل

هو المتغير الذي يؤثر في المتغير الآخر في الدراسة ويتمثل في دراستنا هذه في المرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمرافقة هي التي تتمثل في الدعم المادي والمعنوي التي تقدمه هيئات عمومية للمؤسسات الصغيرة

والمتوسطة لمواجهة عديد المشاكل التي تواجهها خلال مراحل تطورها، وهذه الهيئات تتمثل في: ANSEJ، ANDI، CNAC، ANJEM، مشاتل المؤسسات، مراكز التسهيل.

ثانيا: المتغير التابع

هو المتغير الذي يتأثر بالمتغير المستقل، وفي هذه الدراسة يتمثل المتغير المستقل في الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تتمثل أبعاده في: البحث والتطوير، وابتكار العملية، وابتكار المنتج.

الفرع الثاني: طريقة وأساليب قياس المتغيرات

سنعرض في هذا الفرع طريقة الدراسة والإشارة على الأداة المستخدمة في الدراسة لقياس المتغيرات، وكذا الأساليب الإحصائية المستخدمة في استخراج النتائج من أجل التحليل والمناقشة لاحقا، وذلك عبر النقطتين التاليتين:

أولا: أسلوب قياس المتغيرات

من أجل قياس المتغيرات استخدمنا أسلوب المقابلة الشخصية مع عديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من أجل طرح العديد من الأسئلة والتي من خلالها نقوم بقياس تأثير المتغيرات في الدراسة.

ثانيا: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

من أجل القيام بالتحليل الإحصائي للبيانات المتحصل عليها عن طريق المقابلة تم الاستعانة ببرنامج spss النسخة 24، وبرنامج Excel، وشملت معالجة البيانات استخدام العديد من الأساليب والاختبارات والمقاييس منها الوصفية وأخرى الاستنتاجية وهذه الاساليب هي:

I. **مقاييس الإحصاء الوصفي:** عن طريق عرض المتغيرات الديمغرافية لعينة الدراسة وذلك من خلال النسب عن طريق التكرارات والنسب المئوية.

II. **مقاييس الإحصاء التحليلي**: وذلك لمعرفة طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة.

III. **الاختبارات الاحصائية**: وهي:

1. اختبار (T-Test) لمعرف إذا كانت هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات.
2. اختبار (ANOVA) لمعرفة الفروقات ذات الدلالة الإحصائية بين المتغيرات.

المطلب الثاني: عرض أداة الدراسة

سنقوم في هذا المطلب بعرض أداة الدراسة والمتمثلة في المقابلة الشخصية، ومكوناها وأهدافها، وذلك في عديد النقاط وهي:

الفرع الأول: عرض استمارة المقابلة الشخصية

لتحقيق أهداف الدراسة قمنا بصياغة استمارة مقابلة شخصية مقسمة ومحكمة مع محاور الدراسة، حيث تكونت من 5 أجزاء يمكن تفصيلها كما يلي:

أولا: الجزء الأول:

يتكون من 9 أسئلة تتعلق بخصائص المؤسسات وكذا المسؤولين المستجوبين، حيث تضمنت هذه الأسئلة الخصائص التالية:

1. **عدد العمال**: وهو المتغير المعتمد في دراستنا لتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
2. **نوع الملكة**: هل المؤسسة هي ملك خاص أو عام أو مختلط؛
3. **الشكل القانوني للمؤسسات**: على غرار، طبيعي، EURL، SARL، SNC، SPA؛
4. **فرع النشاط**: حيث تم تقسيم فرع النشاط إلى 11 فرع،
5. **الإطار المستثمر من خلاله**: أي هيئات الدعم والمرافقة التي أنشئت المؤسسات تبعا لها؛
6. **وظيفة الشخص المستجوب**: أي المنصب الذي يشغله في المؤسسة سواء كان مدير أو مسير أو مدير مالك؛
7. **المستوى التعليمي لمالك المؤسسة**: ابتداء من ابتدائي، متوسط،ثانوي، جامعي أو شهادة مهنية؛
8. **الخبرة المهنية للمستجوب**: حيث قسمت إلى 3 فئات ابتداء من 5 سنوات.

ثانيا: الجزء الثاني:

يتعلق بمقومات البحث والتطوير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويتكون من:

1. وجود وحدة بحث وتطوير داخلي؛
2. وظيفة وحدة البحث والتطوير الداخلي؛
3. توفر وحدة البحث على برامج معلوماتية، قواعد بيانات ومهندسين ذوي خبرة؛
4. الاستعانة بهيئات بحث وتطوير خارجية على غرار الجامعات، هيئات المناولة، مكاتب الدراسات التقنية، مراكز تقنية ..الخ.

ثالثا: الجزء الثالث:

مستوى المرافقة في ابتكار المنتج ويتكون من:

1. وجود ابتكار يخص المنتج سواء بتحسين المنتج القديم أو ابتكار منتج جديد؛
2. مصدر الفكرة الابتكارية في المؤسسة الخاصة بابتكار المنتج؛
3. وجود مرافقة من قل هيئات الدعم والمرافقة واهي هذه الهيئات؛
4. مجال المرافقة وأسباب اللجوء إليها؛
5. مدة المرافقة وهل هي حالية أو سابقة؛
6. مستوى رضا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المرافقة المقدمة في مجال ابتكار المنتوج.

رابعا: الجزء الرابع:

مستوى المرافقة في ابتكار وسائل الإنتاج ويتكون من:

1. وجود ابتكار يخص وسائل الإنتاج سواء بتحسين القديمة أو ابتكار وسائل الإنتاج الجديدة؛
2. مصدر الفكرة الابتكارية في المؤسسة الخاصة بابتكار وسائل الإنتاج؛
3. وجود مرافقة من قل هيئات الدعم والمرافقة واهي هذه الهيئات؛
4. مجال المرافقة وأسباب اللجوء إليها؛
5. مدة المرافقة وهل هي حالية أو سابقة؛
6. مستوى رضا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المرافقة المقدمة في مجال ابتكار وسائل الإنتاج.

خامسا: الجزء الخامس:

معوقات الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويتضمن المعوقات التالية:

1. التكلفة مرتفعة جدا؛
2. غياب الكفاءات المؤهلة؛
3. عدم وجود مصادر تمويل؛
4. وجود هيمنة قوية بالسوق؛
5. حالة عدم التأكد من الطلب على المنتج المبتكر؛
6. غياب معلومات عن السوق؛
7. صعوبة إيجاد هيئة مرافقة؛
8. وجود مخاطر مرتفعة في السوق؛
9. غياب الموارد التقنية؛
10. ارتفاع معدل فشل المنتجات الجديدة؛
11. قصر دورة حياة المنتج؛
12. طول مدة الابتكار؛
13. وجود قيود وتشريعات حكومية؛
14. سعر المنتج مرتفع.

الفرع الثاني : هدف الدراسة الميدانية

تهدف هذه الدراسة الميدانية إلى تحليل وقياس مستوى المرافقة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجالي ابتكار المنتج وابتكار وسائل الإنتاج، ويمكن تحليل أهداف الدراسة وفق محاور الاستمارة كتالي:

أولا: الجزء الأول: يهدف لتحليل خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

ثانيا: الجزء الثاني: يهدف إلى معرفة مدى توفر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مقومات البحث والتطوير؛

ثالثا: الجزء الثالث: يهدف إلى قياس مستوى المرافقة في مجال ابتكار المنتج؛

رابعا: الجزء الرابع: يهدف إلى قياس مستوى المرافقة في مجال ابتكار وسائل الإنتاج؛

خامسا: الجزء الخامس: يهدف إلى تحليل معوقات الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرع الثالث: تحليل خصائص عينة الدراسة

في هذا الفرع سنقوم بتوزيع عينة الدراسة حسب الخصائص الديمغرافية للمؤسسات التي تم اختيارها لتمثيل عينة الدراسة، وذلك عبر النقاط التالية:

أولا: توزيع عينة الدراسة حسب الولاية

من خلال الجدول رقم (07) نلاحظ أن عدد المؤسسات الناشطة بولاية ورقلة ، بلغت 12 مؤسسة بنسبة تحقق قدره ا 19.70%، أما عدد المؤسسات العاملة بولاية غرداية بلغ 10 مؤسسات بنسبة تحقق 16.4%، في حين كانت عدد المؤسسات الناشطة بولاية الوادي 17 مؤسسة بنسبة تحقق قدرها 27.9%، كما بلغت عدد المؤسسات الناشطة بولاية بسكرة 11 مؤسسة بنسبة تحقق قدرها 18%، وكانت المؤسسات الناشطة في ولاية الاغواط 9 مؤسسات بنسبة تحقق قدرها 14.8%، وأخيرا كانت المؤسسات العاملة بولاية اليزي مؤسستين بنسبة تحقق قدرها 3.3%.

الجدول رقم (06): توزيع عينة الدراسة حسب الولاية

الولايات	التكرار	نسبة التحقق
ورقلة	12	19,7
غرداية	10	16,4
الوادي	17	27,9
بسكرة	11	18,0
الاغواط	9	14,8
اليزي	2	3,3
المجموع	61	100,0

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Spss24

الشكل رقم (08): توزيع عينة الدراسة حسب الولاية

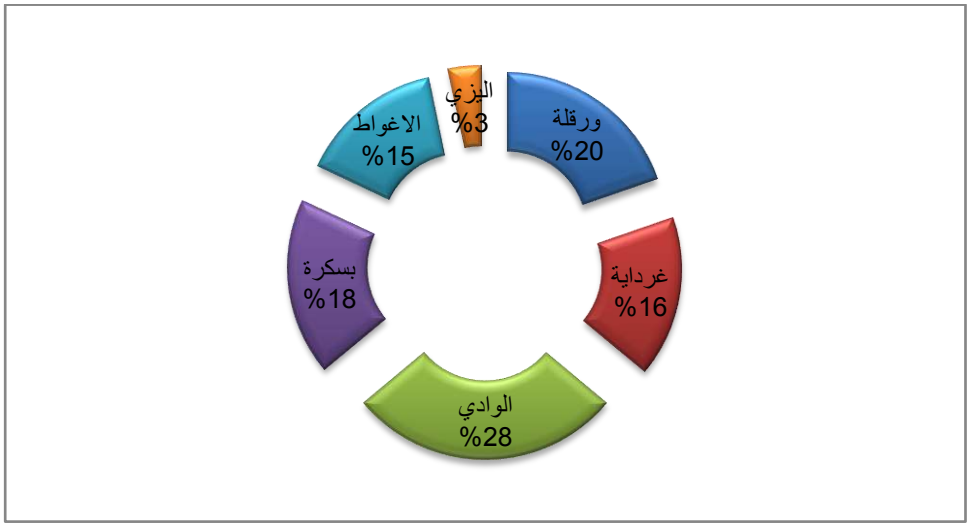

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel 2007

ثانيا: توزيع عينة الدراسة حسب عدد العمال

يبين الجدول رقم (07) توزيع عينة الدراسة حسب عدد العمال، حيث نلاحظ ان عدد المؤسسات التي لديهم عدد عمال يتراوح من 1 إلى 9 قد بلغ 15 مؤسسة بنسبة تحقق قدرها 24.6% أما عدد المؤسسات التي لديهم عدد عمال يتراوح من 10 إلى 49 عامل قد بلغ 28 مؤسسة بنسبة تحقق قدرها 45.9 %، أما عدد المؤسسات التي لديهم عدد عمال يتراوح من 50 إلى 250 عامل قد بلغ 18مؤسسة بنسبة تحقق قدرها 29.5%.

الجدول رقم (07): توزيع عينة الدراسة حسب عدد العمال

عدد العمال	التكرار	نسبة التحقق
من 1 إلى 9	15	24,6
من 10 إلى 49	28	45,9
من 50 إلى 250	18	29,5
المجموع	61	100,0

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Spss24

الشكل رقم (09): توزيع عينة الدراسة حسب عدد العمال

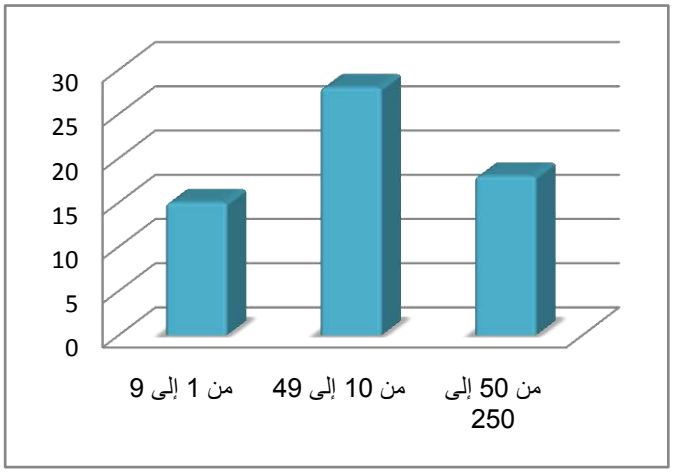

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج **Excel** 2007

ثالثا: توزيع عينة الدراسة حسب نوع الملكية

يبين الجدول رقم (08) توزيع عينة الدراسة حسب نوعية الملكية، حيث نلاحظ أن عدد المؤسسات الذي لهم ملكية خاصة بلغ 60 مؤسسة بنسبة تحقق قدرها 98.4% أما عدد المؤسسات الذي لهم ملكية عامة فقد بلغ مؤسسة واحدة بنسبة تحقق قدرها 1.6%.

الجدول رقم (08): توزيع عينة الدراسة حسب نوع الملكية

نوع الملكية	التكرار	نسبة التحقق
خاص	60	98,4
عام	1	1,6
المجموع	61	100,0

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Spss 24

الشكل رقم (10): توزيع عينة الدراسة حسب نوع الملكية

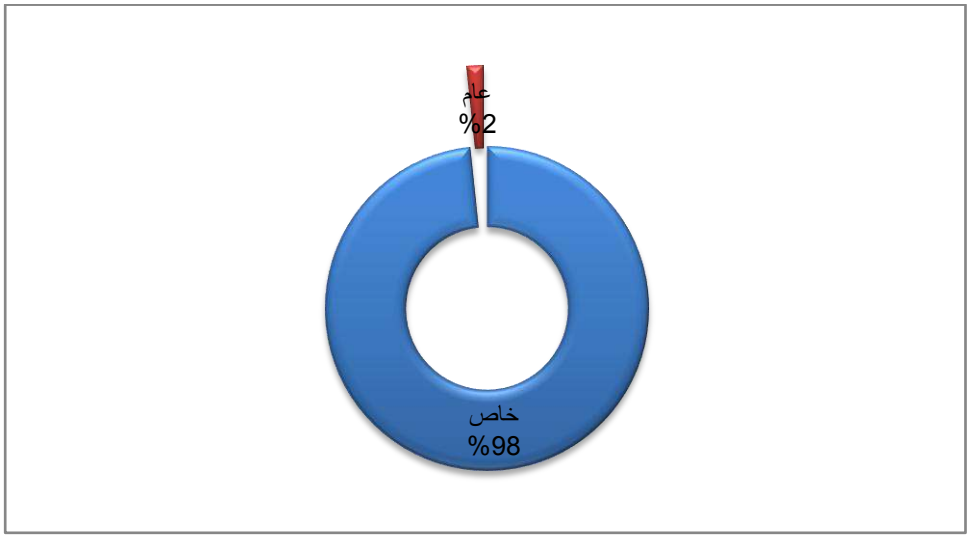

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج **Excel** 2007

رابعا: توزيع عينة الدراسة حسب الشكل القانوني

يبين الجدول رقم (09) توزيع عينة الدراسة حسب الشكل القانوني، حيث نلاحظ أن عدد المؤسسات الذي لهم صفة شخص طبيعي قد بلغ 17 مؤسسات بنسبة تحقق قدرها 27.9% أما عدد المؤسسات التي لديهم صفة EURL قد بلغ 19 مؤسسة بنسبة تحقق قدرها 31.1 %، أما عدد المؤسسات التي لديهم صفة SARL قد بلغ 21 مؤسسة بنسبة تحقق قدرها 34.4 %، أما عدد المؤسسات التي لديهم صفة SPA قد بلغ 4 مؤسسات بنسبة تحقق قدرها 6.6.

الجدول رقم (09): توزيع عينة الدراسة حسب الشكل القانوني

الشكل القانوني	التكرار	نسبة التحقق
طبيعي	17	27,9
EURL	19	31,1
SARL	21	34,4
SPA	4	6,6
المجموع	61	100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Spss

الشكل رقم (11): توزيع عينة الدراسة حسب الشكل القانوني

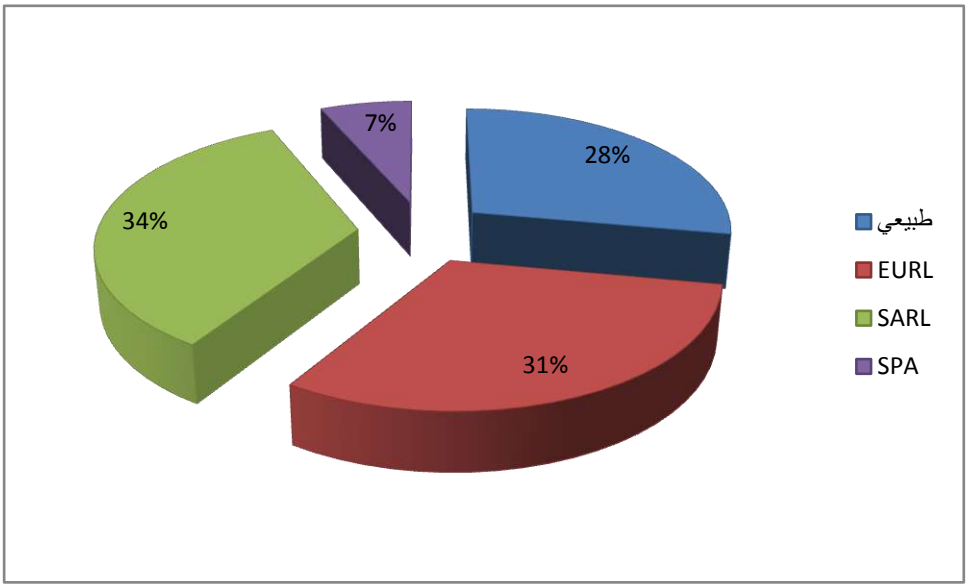

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج **Excel**

خامسا: توزيع عينة الدراسة حسب فرع النشاط

يبين الجدول (10) توزيع عينة الدراسة حسب فرع النشاط، حيث نلاحظ أن فرع المواد الكيميائية والمطاطية والبلاستيكية كان أكثر تكرار في المؤسسات المدروسة، ب 13 مؤسسة، أما نشاطات المياه والطاقة، الصناعات المختلفة كانت أقل تكرار بمؤسسة واحدة لكل منها، كما يلاحظ الأهمية النسبة للصناعات الحديدية و الصناعات الغذائية ب 10 مؤسسات لكل منها.

الجدول رقم (10): توزيع عينة الدراسة حسب فرع النشاط

فرع النشاط	التكرار	نسبة التحقق
المياه والطاقة	1	1,6
المحروقات	1	1,6
المناجم والمقالع	3	4,9
الصناعات الحديدية والمعدنية	13	21,3
مواد البناء	10	16,4

المواد الكيميائية والمطاطية والبلاستيكية	13	21,3
الصناعات الغذائية والفلاحة	10	16,4
الصناعات النسيجية	4	6,6
صناعة الجلود والأحذية	2	3,3
صناعة الخشب والفلين والورق	3	4,9
صناعات مختلفة	1	1,6
المجموع	61	100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج **Spss** 24

الشكل رقم (12): توزيع عينة الدراسة حسب فرع النشاط

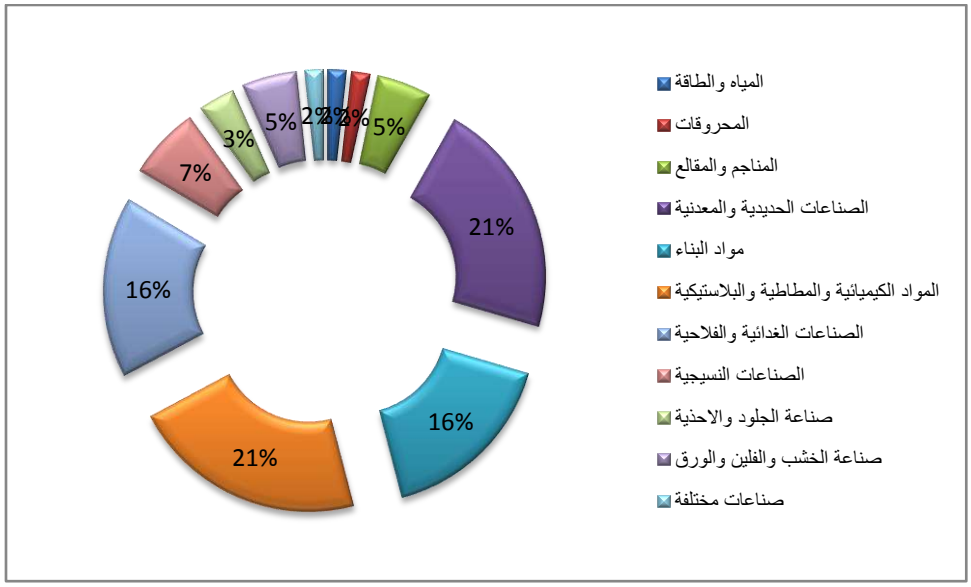

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج **Excel** 2007

سادسا: توزيع عينة الدراسة حسب الإطار المستثمر فيه

يبين الجدول رقم (11) توزيع عينة الدراسة حسب الإطار المستثمر فيه، حيث نلاحظ أن عدد المؤسسات التي أنشأت في إطار ANSEJ بلغ 4 مؤسسات بنسبة تحقق قدرها 6.6%، أما عدد المؤسسات التي أنشأت في إطار ANDI بلغ 15 مؤسسات بنسبة تحقق قدرها 24.6%، أما عدد المؤسسات التي أنشأت في إطار

CNAC بلغ 41 مؤسسات بنسبة تحقق قدرها 67.2% أما عدد المؤسسات التي أنشأت في إطار ANJEM بلغ مؤسسة واحدة بنسبة تحقق قدرها 1.6%.

الجدول رقم (11): توزيع عينة الدراسة حسب الإطار المستثمر فيه

الإطار المستثمر فيه	التكرار	نسبة التحقق
ANSEJ	4	6,6
ANDI	15	24,6
CNAC	41	67,2
ANJEM	1	1,6
المجموع	61	100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Spss24

الشكل رقم (13): توزيع عينة الدراسة حسب الإطار المستثمر فيه

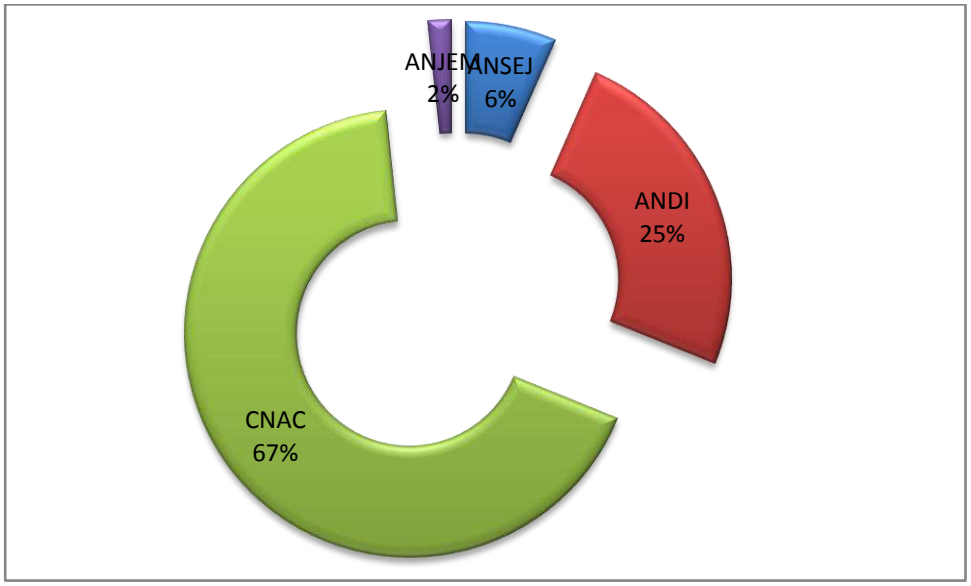

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel 2007

سابعا: توزيع عينة الدراسة حسب وظيفة المستجوب

يبين الجدول رقم (12) توزيع عينة الدراسة حسب وظيفة المستجوب، حيث نلاحظ أن عدد المستجوبين الذي لهم صفة مدير بلغ 25 مستجوب بنسبة تحقق قدرها 41%، أما عدد المستجوبين الذي لهم صفة مسير في المؤسسة قد بلغ 36 مستجوب بنسبة تحقق قدرها 59 %.

الجدول رقم (12): توزيع عينة الدراسة حسب وظيفة المستجوب

وظيفة المستجوب	التكرار	نسبة التحقق
مدير	25	41,0
مسير	36	59,0
المجموع	61	100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج **Spss**24

الشكل رقم (14): توزيع عينة الدراسة حسب وظيفة المستجوب

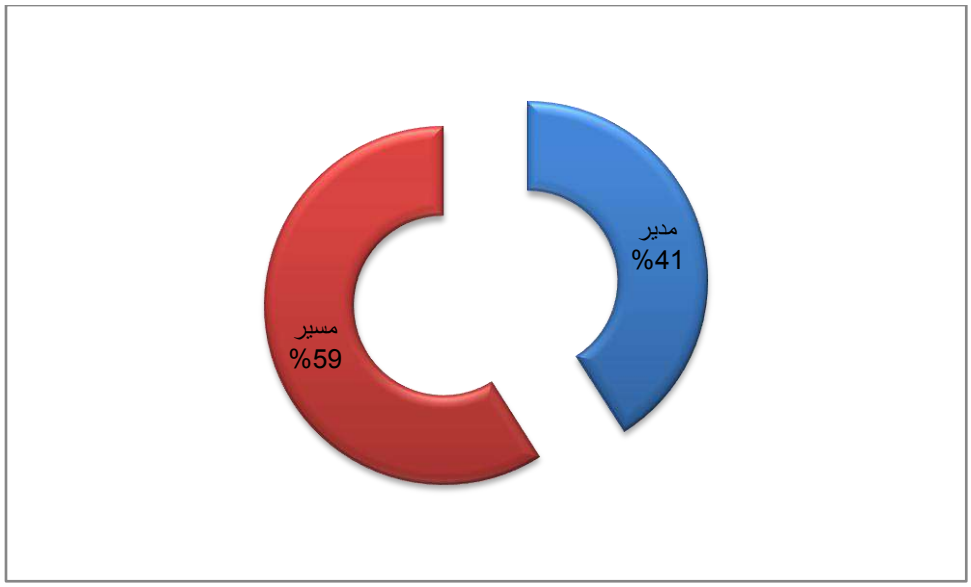

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel 2007

ثامنا: توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي للمالك

يبين الجدول رقم (13) توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي للمالك، حيث نلاحظ أن عدد المستجوبين الذي لهم مستوى ابتدائي بلغ مستجوب واحد بنسبة تحقق قدرها 1,6 %أما عدد المستجوبين الذي لهم مستوى المتوسط قد بلغ 3 مستجوبين بنسبة تحقق قدرها 4,9%، أما عدد المستجوبين الذي لهم مستوى ثانوي قد بلغ 13مستجوب بنسبة تحقق قدرها 21,3 %، أما عدد المستجوبين الذي لهم مستوى جامعي قد بلغ 38 مستجوب بنسبة تحقق قدرها 62,3% أما عدد المستجوبين الذي لهم شهادة مهنية قد بلغ 6مستجوبين بنسبة تحقق قدرها 9,8%.

الجدول رقم (13): توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي للمالك

المستوى التعليمي	التكرار	نسبة التحقق
ابتدائي	1	1,6
متوسط	3	4,9
ثانوي	13	21,3
جامعي	38	62,3
شهادة مهنية	6	9,8
المجموع	61	100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج **Spss**24

الشكل رقم (15): توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي للمالك

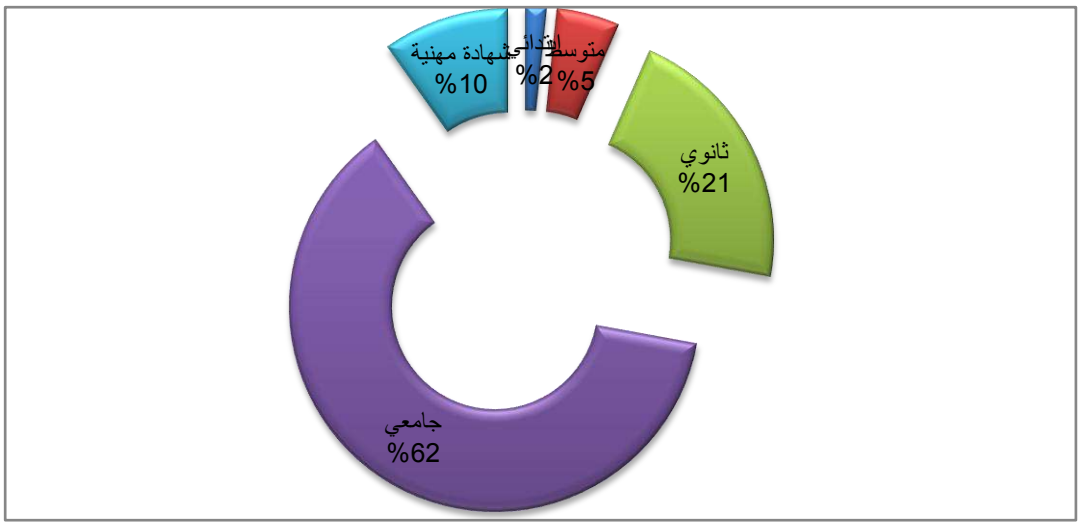

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج **Excel** 2007

تاسعا: توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية

يبين الجدول رقم (14) توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية للمستجوب، حيث نلاحظ أن عدد المستجوبين الذي لهم خبرة اقل من 5 سنوات بلغ 9 مستجوبين بنسبة تحقق قدرها 14,8% أما عدد المستجوبين الذي لهم خبرة مهنية تتراوح من 5 إلى 10 سنوات قد بلغ 30 مستجوب بنسبة تحقق قدرها 49,2%، أما عدد المستجوبين الذي لهم خبرة أكثر من 10 سنوات قد بلغ 22 مستجوب بنسبة تحقق قدرها 36,1 %.

الجدول رقم (14): توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية

الخبرة المهنية	التكرار	نسبة التحقق
أقل من 5 سنوات	9	14,8
من 5 إلى 10 سنوات	30	49,2
أكثر من 10 سنوات	22	36,1
المجموع	61	100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج **Spss**24

الشكل رقم (16): توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية

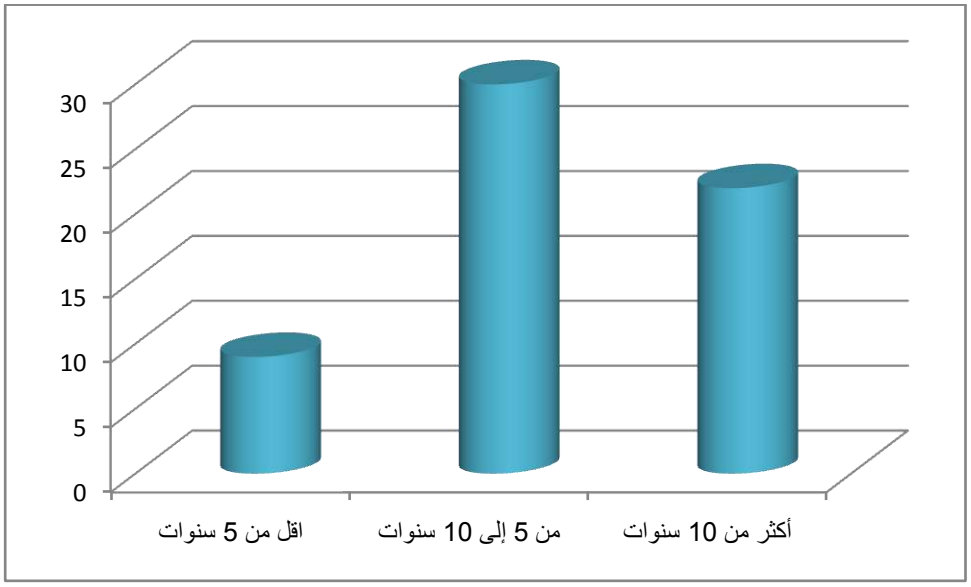

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج **Excel** 2007

المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج الدراسة

سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى عرض نتائج الإجابات الخاصة بالمقابلة الشخصية لعينة الدراسة والخاصة بمتغيرات الدراسة، واختبار الفرضيات، ثم عرض ومناقشة نتاج الدراسة وذلك عبر النقاط التالية:

المطلب الأول: تحليل نتائج الإجابات المتعلقة بمتغيرات الدراسة واختبار الفرضيات

سنقوم في هذا المطلب بتحليل نتائج الإجابات المتعلقة بمتغيرات الدراسة ثم نقوم باختبار الفرضيات، وذلك كما يلي:

الفرع الأول: تحليل نتائج الإجابات المتعلقة بمحور مقومات البحث والتطوير واختبار الفرضية الأولى

سنقوم في هذا الفرع بتحليل إجابات المحور الأول والمتعلق بمقومات البحث والتطوير: وكذا اختبار الفرضية الأولى:

أولا: تحليل نتائج الإجابات المتعلقة بمحور مقومات البحث والتطوير

وكانت الإجابات المتعلقة بالمحور الأول كما يلي:

I. مخبر بحث وتطوير داخلي:

من خلال تحليل السؤال الأول من الجزء الثاني والمتعلق بمدى توفر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة بالجنوب الشرقي على مخبر بحث وتطوير داخلي نلاحظ أن 41 مؤسسة تحتوي على مخبر بحث وتطوير داخلي أي بنسبة % 67,2، آما المؤسسات التي لا تحتوي على مخبر بحث وتطوير بلغت 20 مؤسسة بنسبة 32,8% ويفسر هذا التباين في ضخامة نفقات ومصاريف هذه الوحدات بالمقارنة مع إمكانيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الجدول رقم (15): وحدة بحث وتطوير داخلي

مخبر بحث وتطوير داخلي	التكرار	نسبة التحقق
لا يوجد مخبر بحث وتطور	41	67,2
يوجد مخبر بحث وتطوير	20	32,8
المجموع	61	100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Spss24

الشكل رقم (17): وجود مخبر بحث وتطوير داخلي

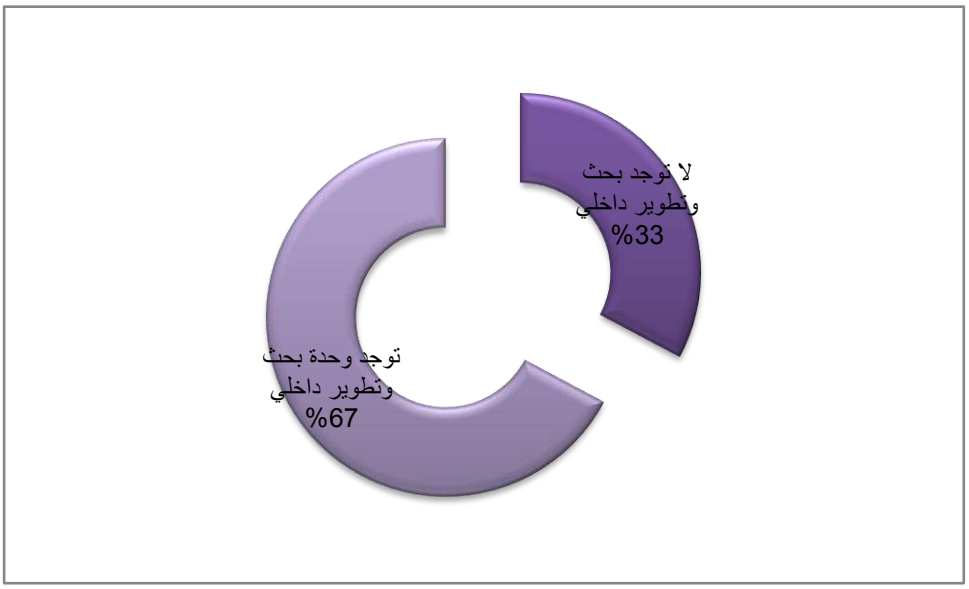

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel

II. وظيفة محبر البحث والتطوير الداخلي:

يوضح الجدول رقم (16) وظيفة مخابر البحث والتطوير في المؤسسات، حيث نلاحظ أن في 28 مؤسسة تتمثل وظيفة المخبر في التحليل والدراسة بنسبة تحقق قدره 45.9%، أما 10 مؤسسات كانت وظيفة مخبر بحثها يتمثل في تطوير المنتجات بنسبة تحقق قدره 16.4%، في حين كانت وظيفة 3 مخابر بالمؤسسات هي دراسة الإمكانيات التقنية بنسبة تحقق قدره 4.9%.

الجدول رقم (16): وظيفة مخبر البحث والتطوير

وظيفة مخبر البحث و التطوير داخلي	التكرار	نسبة التحقق
التحليل والدراسة	28	45,9
تطوير المنتجات	10	16,4
دراسة الإمكانيات التقنية	3	4,9
المجموع	41	100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Spss24

الشكل رقم (18): وجود وظيفة مخبر بحث وتطوير داخلي

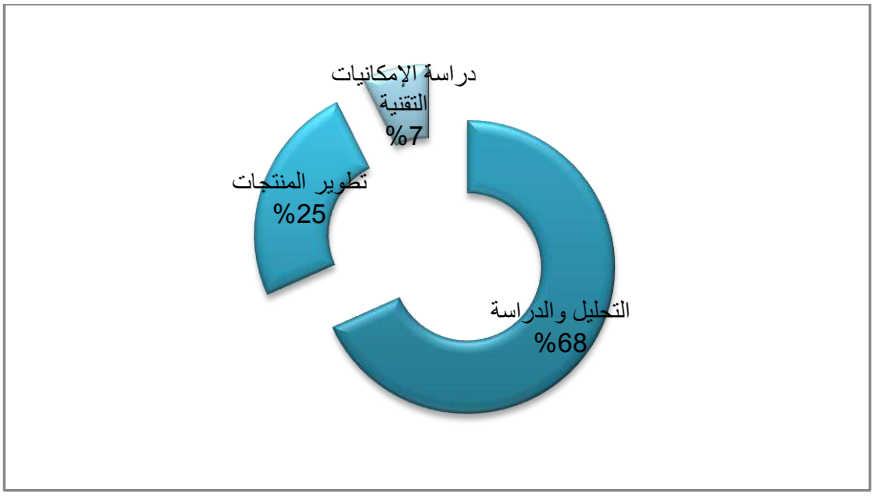

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel 2007

III. وجود برامج معلوماتية وقواعد بيانات:

يمثل الشكل رقم (19) وجود برامج معلوماتية وقواعد بيانات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة، وكانت الإجابات بأن ثلثي المؤسسات لديها برامج معلوماتية وقواعد بيانات، أم الثلث الآخر لا توجد لديهم برامج معلوماتية وقواعد بيانات بنسبة تقدر بـ 34%.

الشكل رقم (19): وجود برامج معلوماتية وقواعد بيانات

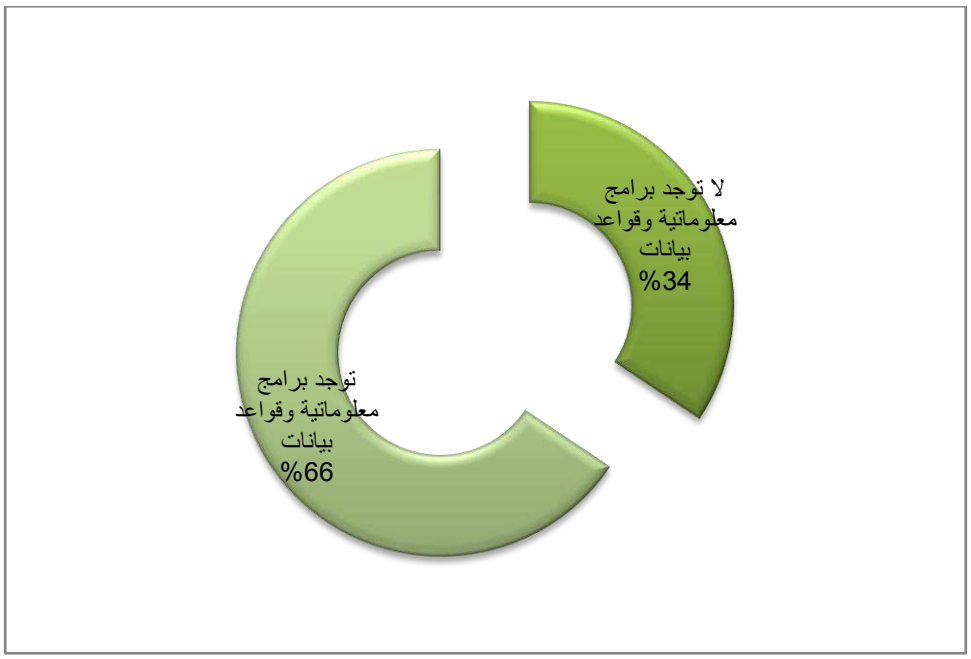

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel 2007

IV. تخصيص مصاريف بحث وتطوير:

بخصوص تخصيص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمصاريف خاصة بالحث والتطوير نلاحظ أن 20 مؤسسة تخصص ذلك بنسبة تحقق قدرها 34,4%، أما عدد المؤسسات التي لم تخصص مصاريف بحث تطوير بلغت 41 مؤسسة بنسبة تحقق قدره 65,6%.

الشكل رقم (20): وجود مصاريف بحث وتطوير داخلي

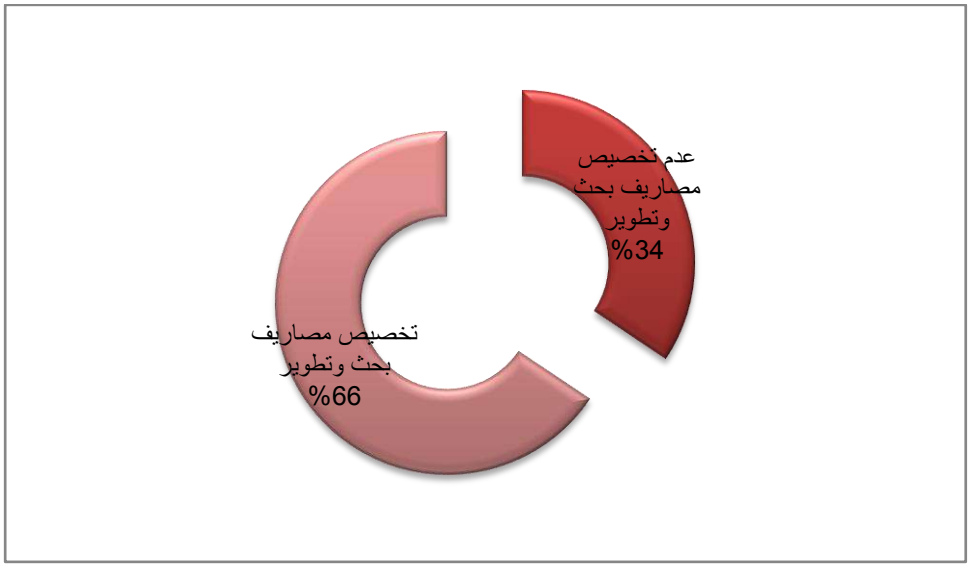

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel 2007

V. بتوفر مؤسستكم على عمال مختصين في مجال البحث والتطوير:

بخصوص تور المؤسسات على عمال مختصين في مجال البحث والتطوير بلغ عدد المؤسسات الذين لهم هذا 44 مؤسسة بنسبة تحقق قدره 72,1%، أما المؤسسات التي ليس لهم عمال مختصين في مجال البحث والتطوير بلغ عددهم 17 مؤسسة بنسبة تحقق قدره 27,9 % .

الشكل رقم (21): وجود عمال مختصين في البحث والتطوير

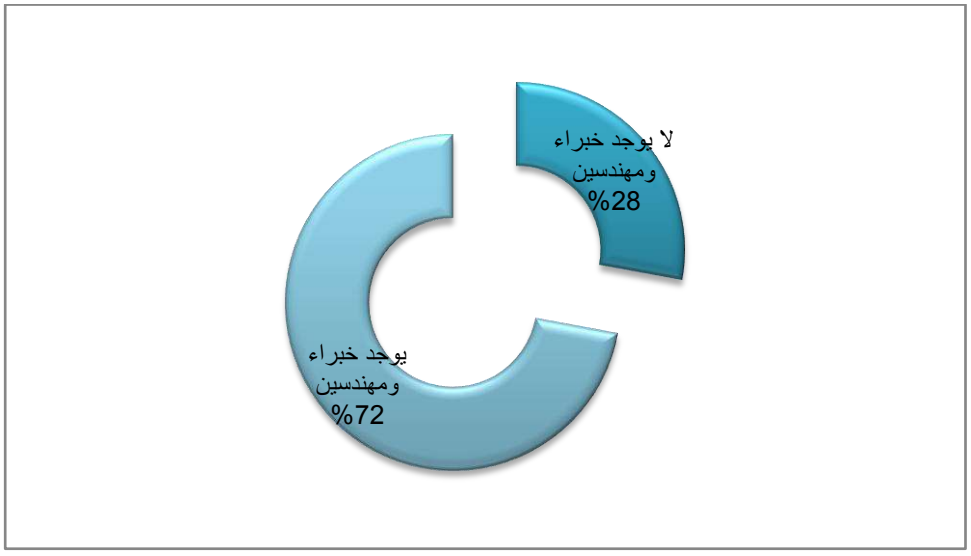

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel 2007

VI. الاستعانة بهيئات بحث خارجية:

من خلال تحليل إجابات عينة الدراسة نلاحظ أن 47 مؤسسة تستعين بهيئات بحث وتطوير خارجية وهذا بنسبة تحقق قدره ا 77,0% ، أما المؤسسات التي لا تستعين بهيئات بحث وتطوير خارجية بلغ عددهم 14 مؤسسات بنسبة تحقق قدرها23,0 %.

الشكل رقم (22): الاستعانة بهيئات بحث وتطوير خارجية

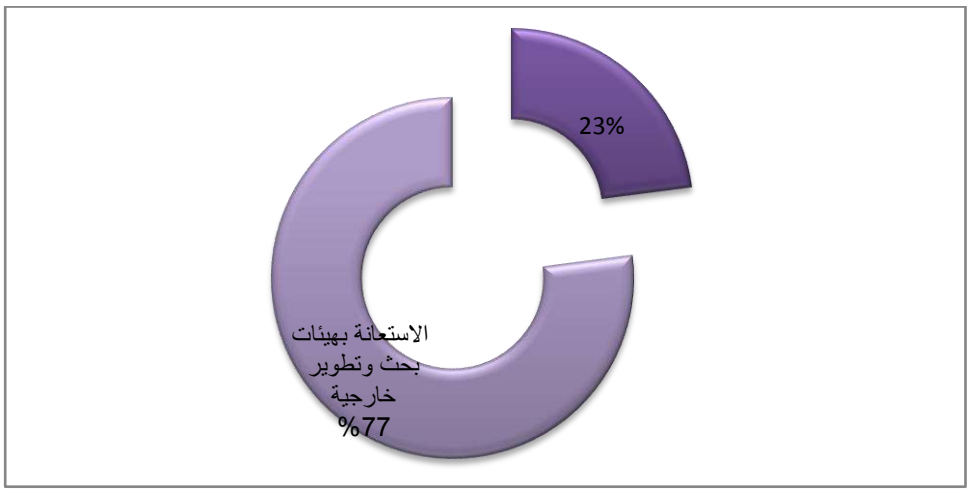

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel 2007

VII. الهيئات المستعان بها:

بالنسبة للهيئات التي تستعين بها 47 مؤسسة فكانت كالتالي، مؤسسة واحدة استعانت بالجامعات وهذا بمتوسط قدرها 1.6%، أما المؤسسات التي استعانت بمخابر بحث خارجية كانت 19 مؤسسة بنسبة تحقق قدرها 31.1%، في حين بلغ عدد المؤسسات التي استعانت بمكاتب الدراسات التقنية فبلغ 25 مؤسسات بنسبة تحقق قدرها 41%، أما المؤسسات التي استعانة بهيئات أخرى فكانت 2 مؤسسات بنسبة تحقق قدرها 3.3%.

الشكل رقم (23): اسم هيئات البحث والتطوير الخارجية

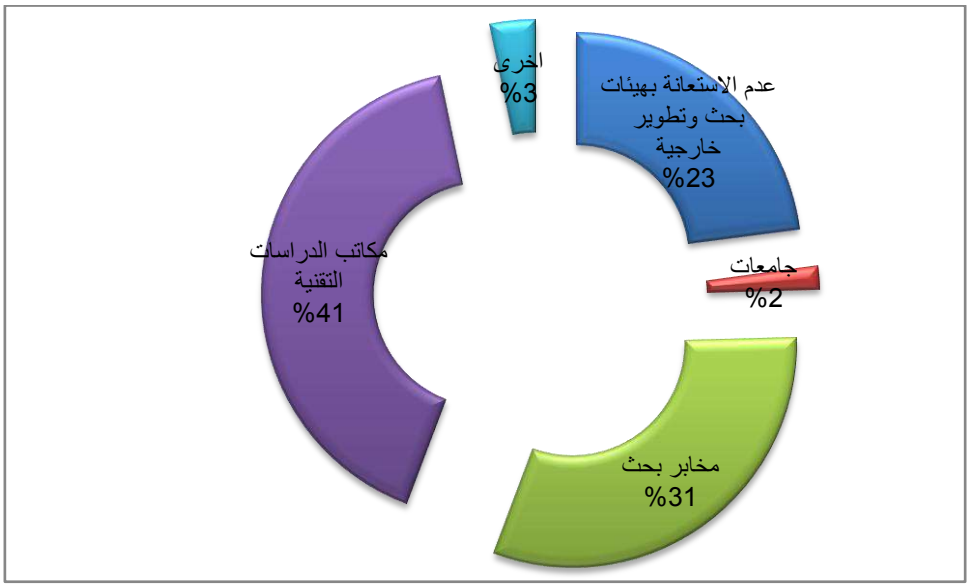

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel 2007

ثانيا: اختبار الفرضية الأولى

والتي تنص على:

H_0: لا تتوفر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة بالجنوب الشرقي على مقومات البحث والتطوير

H_1: تتوفر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة بالجنوب الشرقي على مقومات البحث والتطوير

يبين الجدول (17) نتائج اختبار ANOVA للفرضية الأولى تبعا للولاية، فرع النشاط والإطار المستثمر فيه، حيث نلاحظ ما يلي:

- أن مستوى المعنوية للاختبار وفق الولاية بلغ 0.235، وهو أكبر من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة 0.05، كما بلغت F المحسوبة 1.410 وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة 0.05.

-أما مستوى الدلالة حسب متغير فرع النشاط بلغ 0.000 وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة 0.05، وبلغت F المحسوبة 5.906.

-أما مستوى الدلالة حسب متغير إطار الاستثمار بلغ 0.000 وهو اقل من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة وهي 0.05 .

الجدول رقم (17): نتائج اختبار الفرضية الأولى

الخصائص	F المحسوبة	مستوى المعنوية	القرار
الولاية	1.410	0.235	قبول H_0
فرع النشاط	5.906	0.000	قبول H_1
إطار الاستثمار	38.620	0.000	قبول H_1

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Spss24

ما يستنتج من هذا أن الفروق في المؤسسات تبعا لولاية النشاط لا تتوفر على مقومات بحث وتطوير، أما وفقا لفرع النشاط والإطار المستثمر فيه هي تتوفر على مقومات بحث وتطوير، وبالتالي قبول جزئي للفرضية الأولى، بحيث نرفض الفرضية الجزئية الخاصة بالولاية، ونقبل الفرضيتين الجزئيتين الخاصة بفرع النشاط وإطار الاستثمار.

الفرع الثاني: تحليل نتائج الإجابات المتعلقة بمحور المرافقة في ابتكار المنتج واختبار الفرضية الثانية

سنقوم في هذا الفرع بتحليل إجابات المحور الثاني والمتعلق بالمرافقة في ابتكار المنتج: وكذا اختبار الفرضية الثانية:

أولا: تحليل نتائج الإجابات المتعلقة بمحور المرافقة في ابتكار المنتج

وكانت الإجابات المتعلقة بالمحور الثاني كما يلي:

I. مدى وجود ابتكار المنتج:

من خلال تحليل إجابات عينة الدراسة نلاحظ 49 مؤسسة قامت بابتكار المنتج بنسبة تحقق قدره ا 80.3%، أما المؤسسات التي لم تقم بابتكار يخص المنتج بلغت 12 مؤسسة بنسبة تحقق قدره ا 19.7%.

الشكل رقم (24): ابتكار المنتج

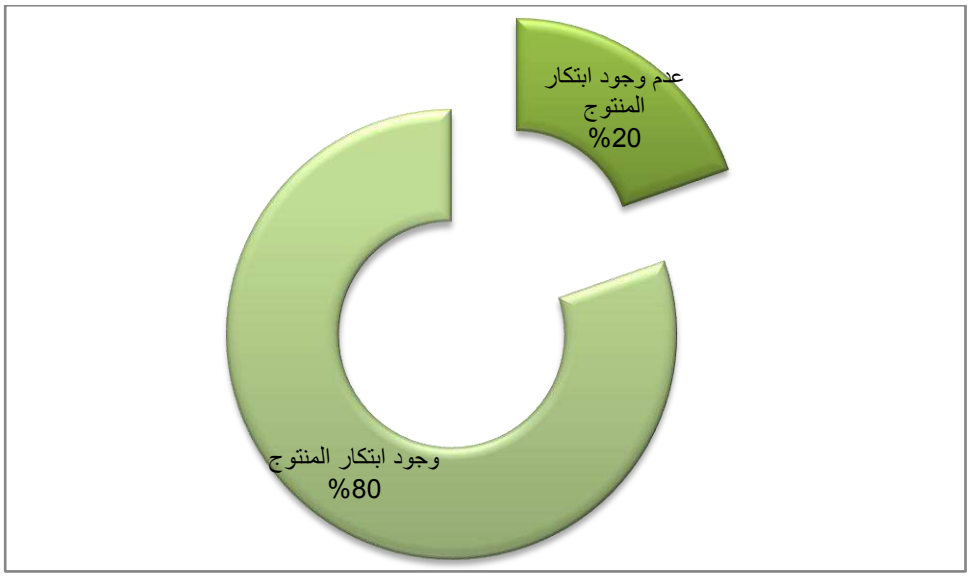

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel2007

II. ابتكار يخص المنتج القديم:

من خلال تحليل إجابات عينة الدراسة نلاحظ 43 مؤسسة قامت بابتكار يخص المنتج القديم بنسبة تحقق قدره 70,5%، أما المؤسسات التي لم تقم بابتكار المنتج القديم بلغت 18 مؤسسة بنسبة تحقق قدره 29.5%.

الشكل رقم (25): ابتكار يخص المنتج القديم

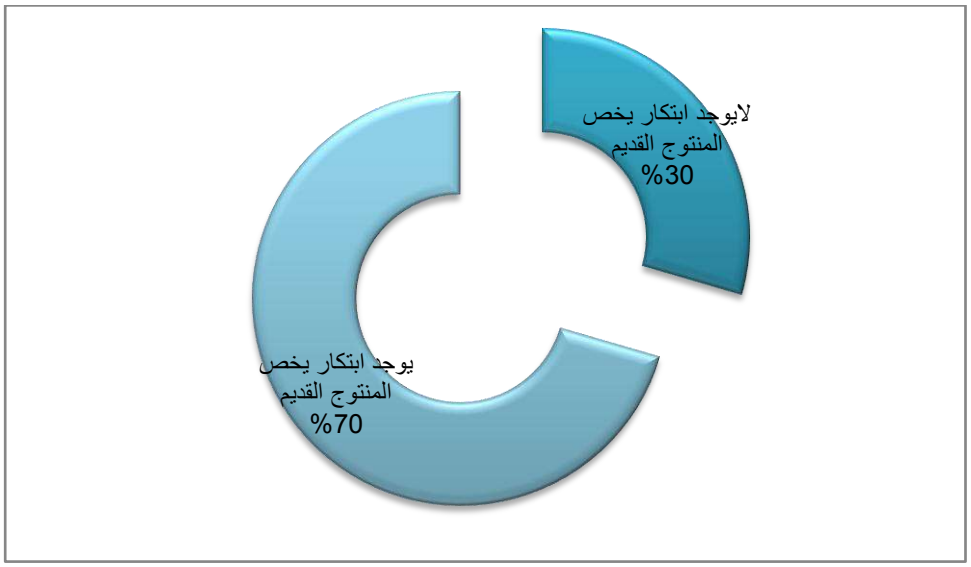

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel 2007

III. ابتكار يخص منتج جديد:

من خلال تحليل إجابات عينة الدراسة نلاحظ 34مؤسسة قامت بابتكار يخص منتج جديد بنسبة تحقق قدره ا 55,7%، أما المؤسسات التي لم تقم بابتكار يخص منتج جديد بلغت 27 مؤسسة بنسبة تحقق قدره ا 44,3%.

الشكل رقم (26): ابتكار منتج جديد

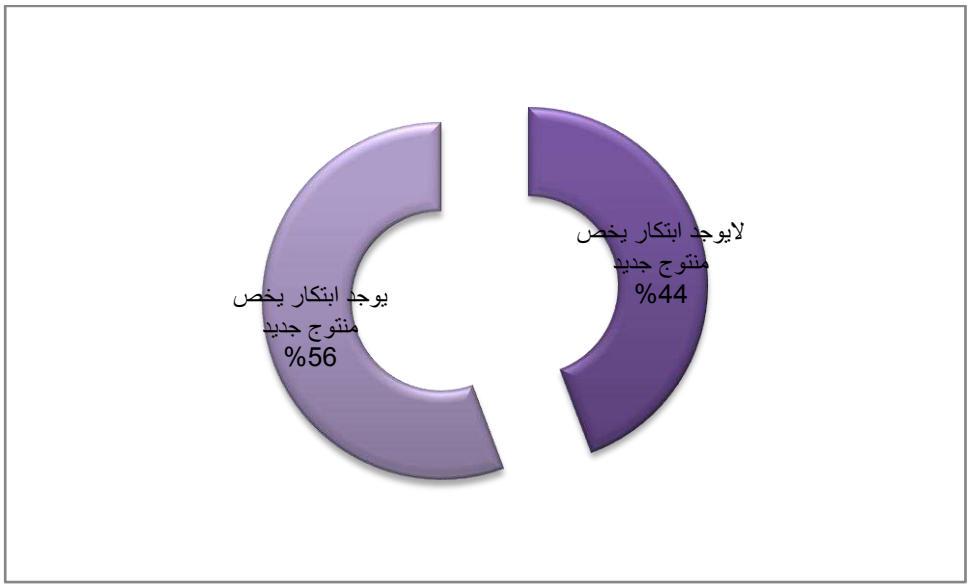

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel 2007

IV. مصدر الفكرة الابتكارية:

من خلال تحليل مصدر الفكرة الابتكارية نلاحظ أن 12 مؤسسة لها فكرة ذاتية أي نسبة 34%، أما المؤسسات التي جاءت بفكرة الابتكار من عند الموردين بلغت 4 مؤسسة بمتوسط 11.3%، أما بالنسبة للمؤسسات التي جاءت بفكرة الابتكار من عند المؤسسات المنافسة بلغت 2 مؤسسة بمتوسط 5,7%، في حين أن المؤسسات التي أخذت الفكرة الابتكارية من عند زبائنها بلغت 3 مؤسسات بنسبة 8,6%، أما المؤسسات التي أخذت الفكرة الابتكارية من عند هيئات بحث فكانت مؤسسة واحدة بنسبة 2,9%، في حين أن مؤسستين أخذت الفكرة الابتكارية من السوق بنسبة 5,7%، والباقي 11 مؤسسة لم تقوم بالابتكار بنسبة 31,4%.

الجدول رقم (18): مصدر الفكرة الابتكارية

مصدر الفكرة الابتكارية	التكرار	نسبة التحقق
لم تبتكر	12	19.7
ذاتي	9	14,8
مؤسسات منافسة	1	1.6
زبائن	1	1.6
هيئات بحث	1	1.6
السوق	35	57,4
العمال	2	3.3
المجموع	61	100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Spss24

الشكل رقم (27): مصدر الفكرة الابتكارية

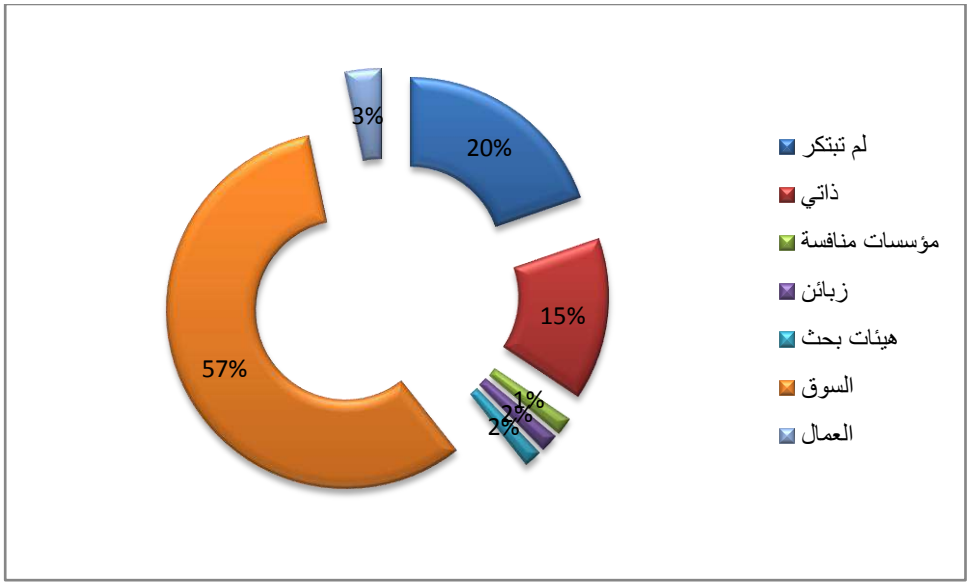

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج **Excel** 2007

4- المساعدة من هيئات المرافقة:

من خلال إجابات عينة الدراسة نلاحظ 46 مؤسسة تمت مرافقتها فيما يخص ابتكار المنتج بنسبة قدره 75,4%، أما المؤسسات التي لم تتم مرافقتها بابتكار يخص المنتج بلغت 15 مؤسسة بنسبة قدره 24,6%.

الشكل رقم (28): المرافقة في ابتكار المنتج

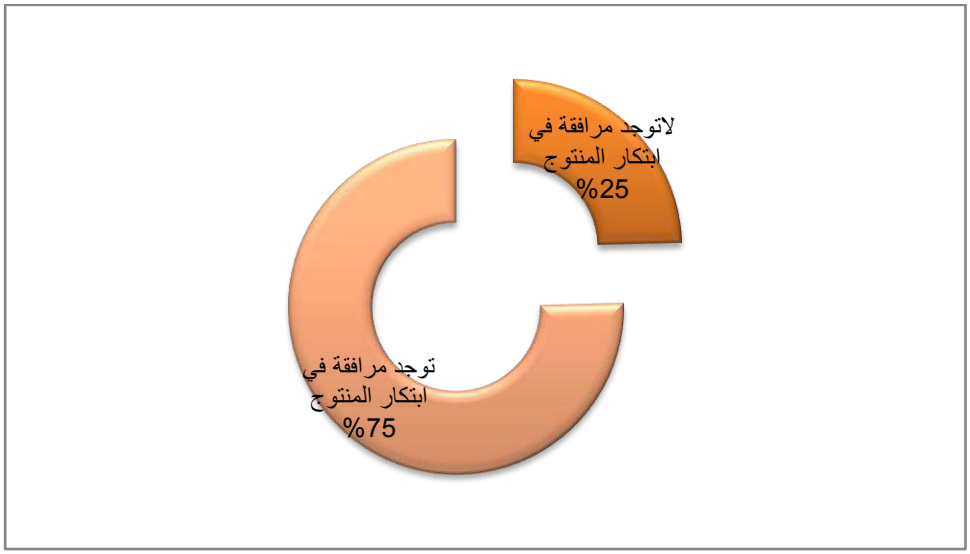

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel 2007

V. اسم الهيئات المرافقة:

أما بالنسبة لاسم الهيئات المرافقة سنوضحها في الجدول التالي:

الجدول رقم (19): هيئات المرافقة في ابتكار المنتج

الهيئات	التكرار	نسبة التحقق
ANSEJ	13	21,3
ANDI	32	52,5
CNAC	1	1,6
لم ترافق	15	24,6
المجموع	61	100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Spss

الشكل رقم (29): هيئات المرافقة

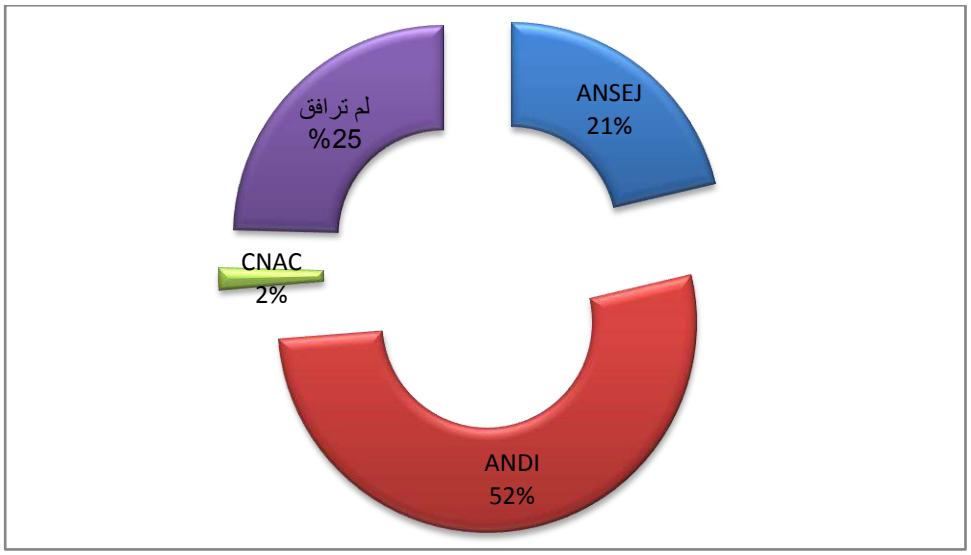

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel 2007

VI. مجال المرافقة:

أما مجال المرافقة فإن المؤسسات التي تمت مرافقتها في تمويل الابتكار كانت 44 مؤسسات بمتوسط 72,1%، في حين كان عدد المؤسسات التي تمت مرافقتها للتجسيد الفعلي للابتكار كانت مؤسستين بنسبة تحقق 3.3%.

الشكل رقم (30): مجال المرافقة

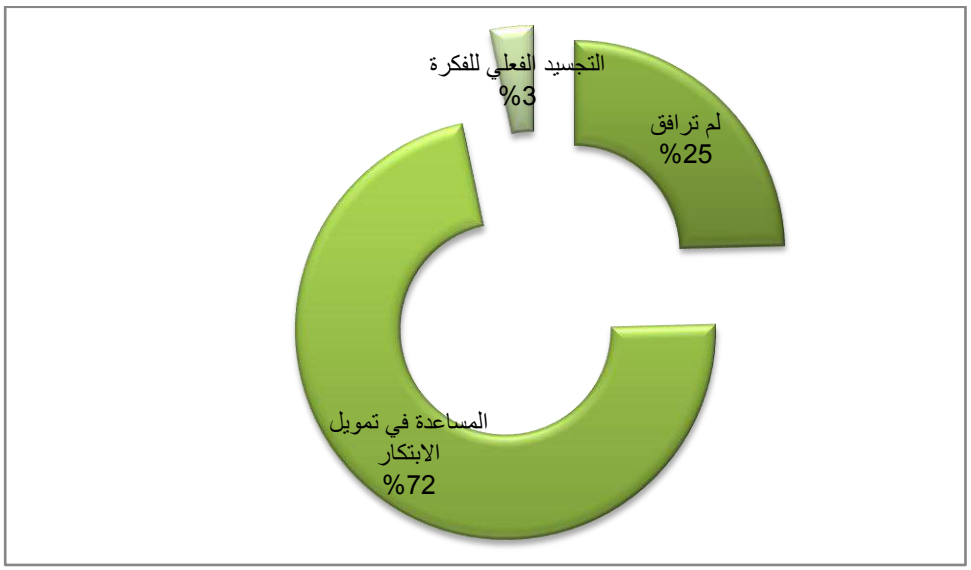

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج **Excel** 2007

VII. سبب اللجوء للهيئة المرافقة:

أما بالنسبة لسبب اللجوء للهيئة، فإن 12 مؤسسة بسبب عدم كفاية الموارد وهذا بنسبة 19,7%، في حين أن 34 مؤسسة كان سبب اللجوء للهيئة من أجل الاستفادة من الامتيازات الجبائية بنسبة 55,7%.

الجدول رقم (20): سبب اللجوء لهيئات المرافقة

الهيئات	التكرار	نسبة التحقق
عدم كفاية الموارد	12	19,7
الاستفادة من الامتيازات الجبائية	34	55,7
لم يتم اللجوء	15	24,6
المجموع	61	100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Spss24

الشكل رقم (31): سبب اللجوء لهيئات المرافقة

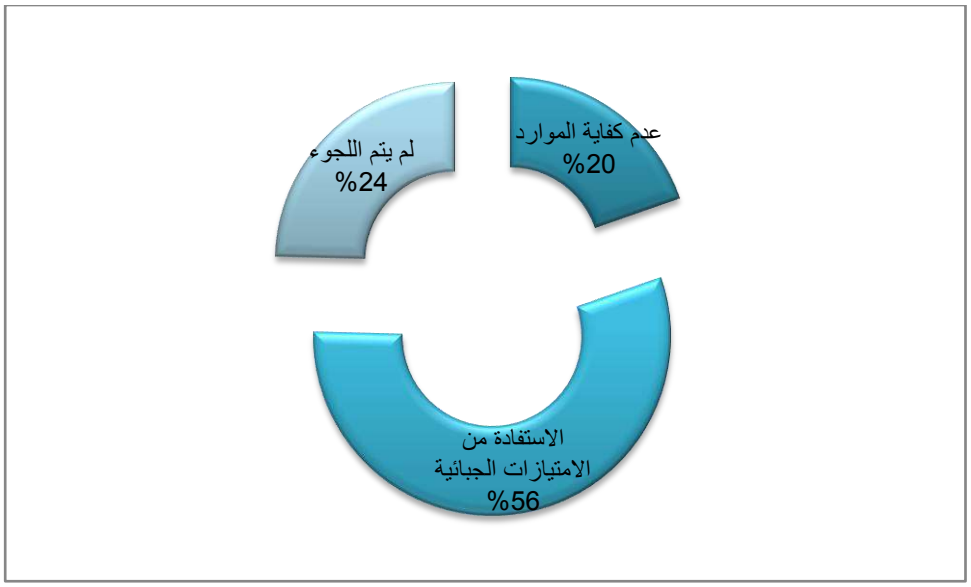

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel 2007

VIII. مرحلة المرافقة:

بخصوص مرحلة مرافقة الابتكار فان 44 مؤسسة تمت المرافقة فيها عند إنشاء الابتكار، بنسبة تحقق قدره ا 72,1% ومؤسستين تمت المرافقة فيها بعد السنة الثالثة من فكرة الابتكار بنسبة تحقق قدره ا 3,3%.

الشكل رقم (32): مرحلة المرافقة

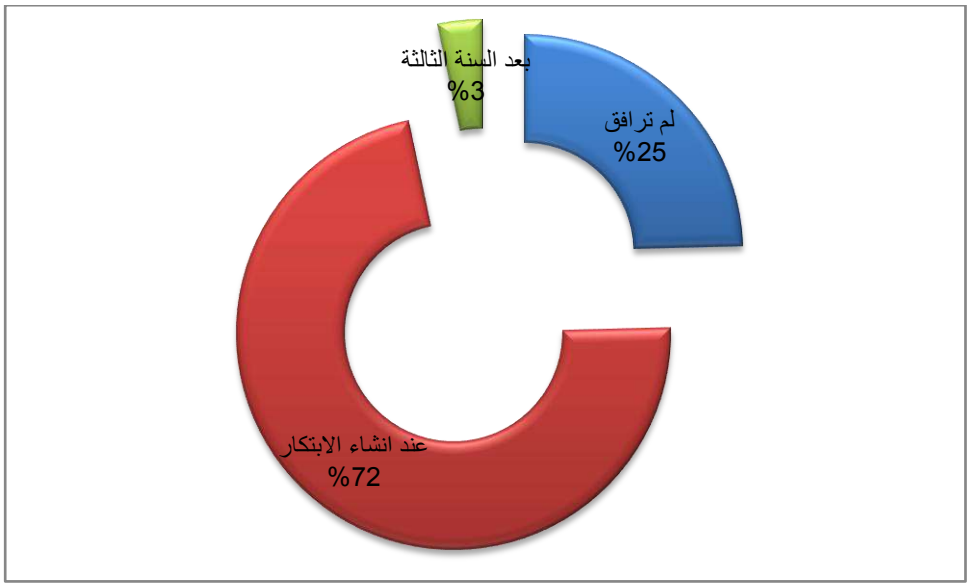

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel 2007

IX. فترة المرافقة:

بالنسبة لفترة المرافقة كانت في 19مؤسسة مرافقة حالية بنسبة تحقق قدره ا 31,1%، وفي 27 مؤسسة مرافقة سابقة بنسبة تحقق قدره ا 44,3% .

الشكل رقم (33): فترة المرافقة

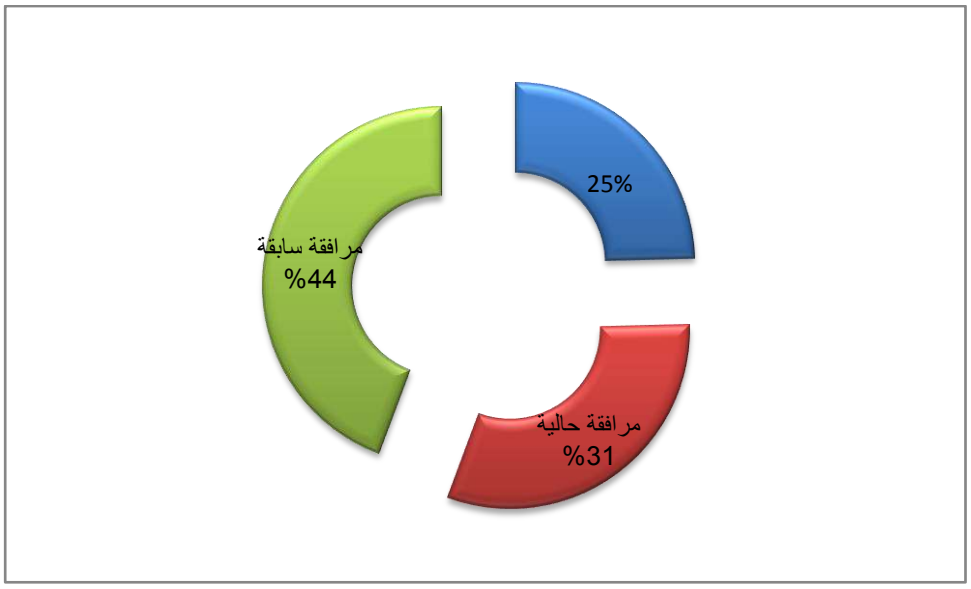

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel 2007

X. مدة المرافقة:

بخصوص مدة المرافقة السابقة استغرقت في مؤسستين من 1إلى 2 سنة بنسبة تحقق قدره ا 3.3% ، وفي 3 مؤسسات استغرقت من 2 إلى 3 سنوات بنسبة تحقق قدره 4.9% ، واستغرقت المرافقة لأكثر من 3 سنوات في 41 مؤسسة بمتوسط قدره 67,2%.

الشكل رقم (34): مدة المرافقة

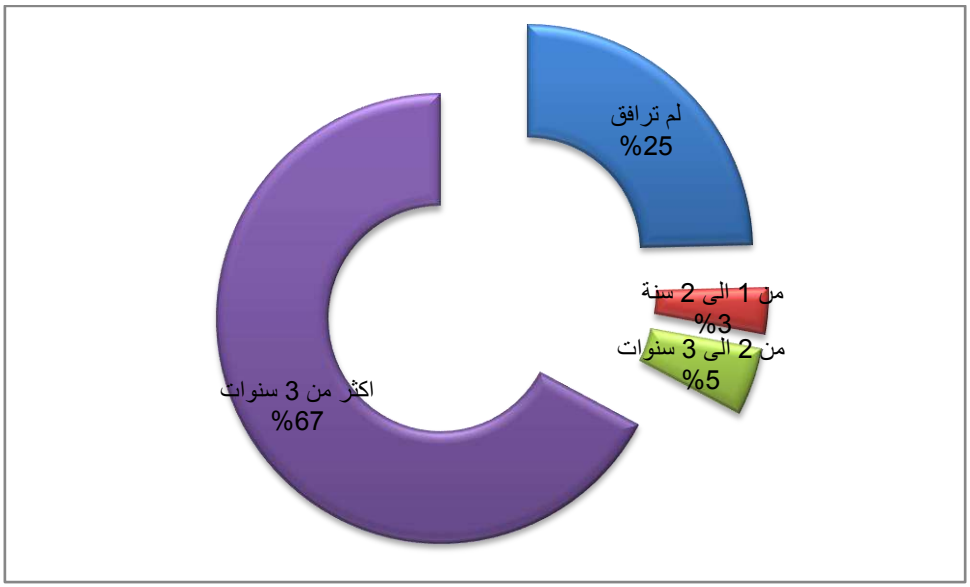

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel 2007

XI. تقييم مستوى المرافقة:

تم تقسيم التقييم المقدم من طرف المؤسسات إلى 3 فئات من 1إلى 4 مستوى مرافقة ضعيف، من 4 إلى 6 مرافقة متوسطة، من 6 إلى 10 مرافقة جيدة، الجدول التالي يوضح نتائج تقييم المؤسسات لمستوى المرافقة في مجال ابتكار المنتج:

الجدول رقم (21): تقييم المرافقة في ابتكار المنتج

تقييم المرافقة في ابتكار المنتوج	التكرار	نسبة التحقق
لم ترافق	15	24.6
مرافقة ضعيفة (1-4)	35	57.4
مرافقة متوسطة(4-6)	11	18.1
مرافقة جيدة(6-10)	0	0

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Spss24

الشكل رقم (35): تقييم مستوى المرافقة في ابتكار المنتج

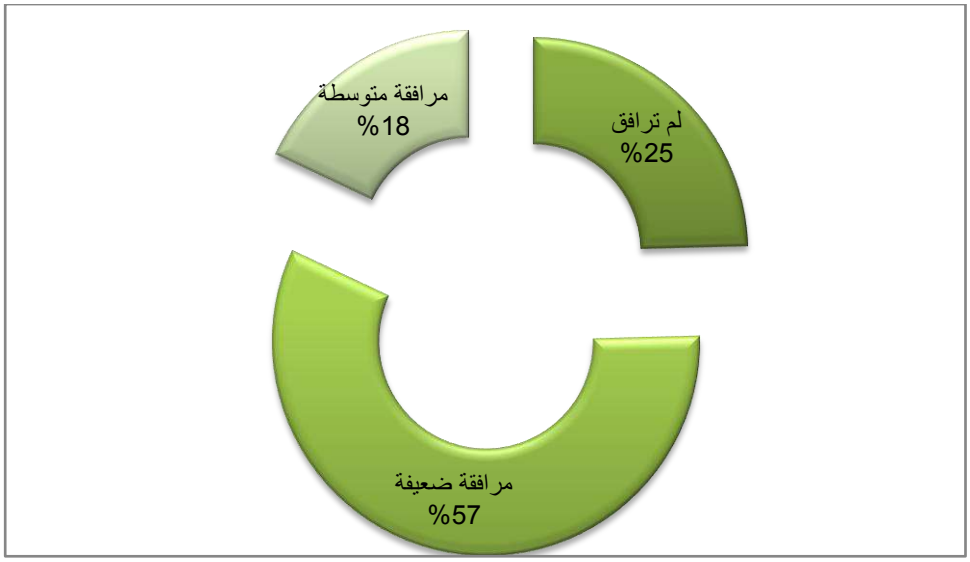

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel 2007

ثانيا: اختبار الفرضية الثانية

والتي تنص على:

H_0: لا يتميز ابتكار المنتج في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة بالجنوب الشرقي بمرافقة جيدة

H_2: يتميز ابتكار المنتج في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة بالجنوب الشرقي بمرافقة جيدة

يبين الجدول رقم (22) نتائج اختبار ANOVAللفرضية الثانية، حيث نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تحظى بمرافقة جيدة في مجال ابتكار المنتج تبعا لفرع النشاط والإطار المستثمر فيه، أما بالنسبة لولاية النشاط فان المؤسسات تحظى بمرافقة جيدة في مجال ابتكار المنتج.

الجدول رقم (22): نتائج اختبار الفرضية الثانية

الخصائص	F المحسوبة	مستوى المعنوية	القرار
الولاية	4.087	0.003	قبول H_1
فرع النشاط	1.184	0.324	قبول H_0
إطار الاستثمار	1.778	0.162	قبول H_0

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Spss24

الفرع الثالث: تحليل نتائج الإجابات المتعلقة بمحور المرافقة في ابتكار وسائل الانتاج واختبار الفرضية الثالثة

سنقوم في هذا الفرع بتحليل إجابات المحور الثالث والمتعلق بمرافقة ابتكار وسائل الانتاج المنتج، وكذا اختبار الفرضية الثالثة:

أولا: تحليل نتائج الإجابات المتعلقة بمحور مرافقة ابتكار وسائل الإنتاج

وكانت الإجابات المتعلقة بالمحور الثالث كما يلي:

I. مدى وجود ابتكار وسائل الإنتاج:

من خلال تحليل إجابات عينة الدراسة نلاحظ 58 مؤسسة قامت ب ابتكار وسائل الإنتاج بنسبة تحقق قدره ا 95,1%، أما المؤسسات التي لم تقم ب ابتكار وسائل الإنتاج بلغت 03 مؤسسات بنسبة تحقق قدره ا 4,9%.

الشكل رقم (36): ابتكار وسائل الإنتاج

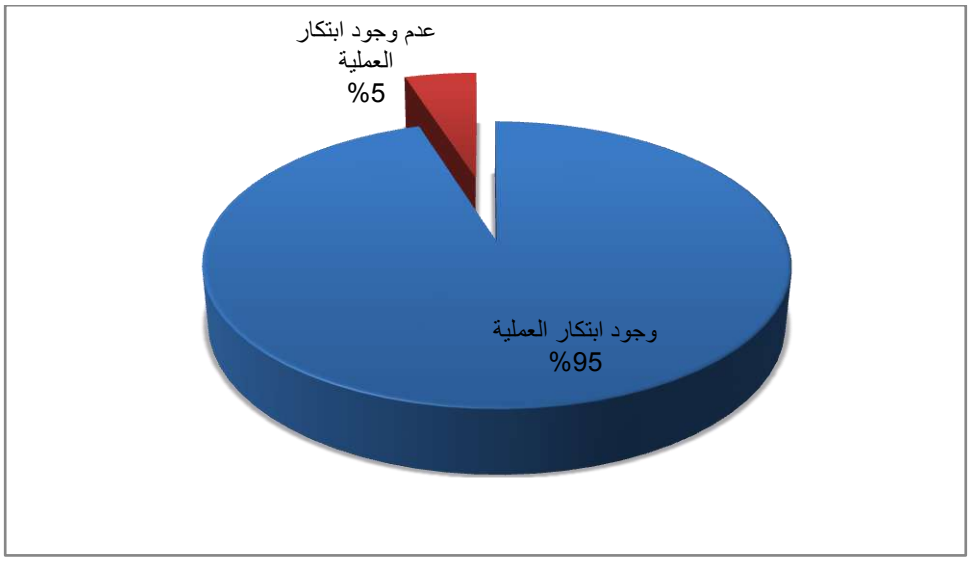

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel 2007

II. ابتكار يخص وسائل الإنتاج القديمة:

من خلال تحليل إجابات عينة الدراسة نلاحظ 53 مؤسسة قامت بابتكار يخص وسائل الإنتاج القديمة بنسبة تحقق قدره ا 86,9%، أما المؤسسات التي لم تقم بابتكار يخص وسائل الإنتاج القديمة بلغت 8 مؤسسات بنسبة تحقق قدره ا 13,1%.

الشكل رقم (37): ابتكار يخص وسائل الإنتاج القديمة

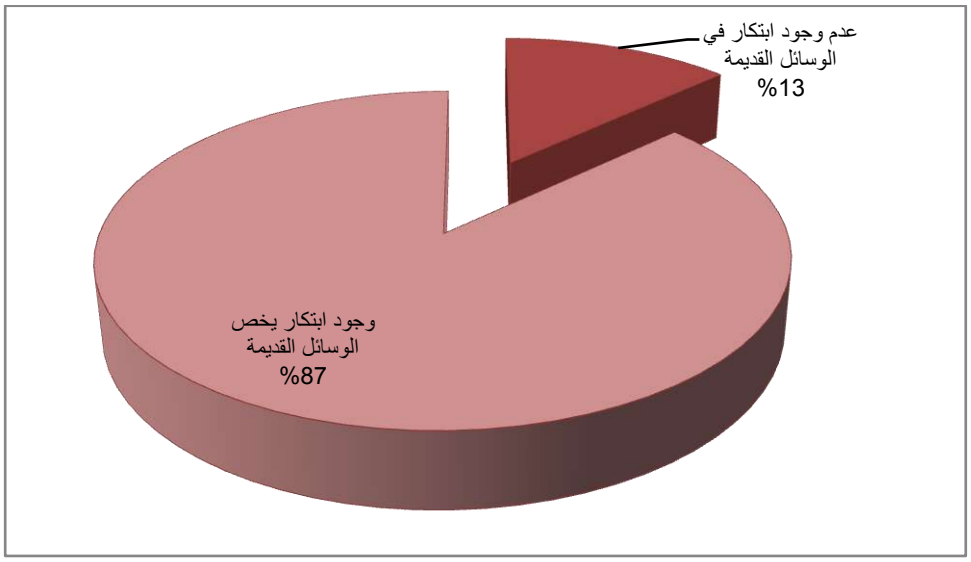

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel 2007

III. ابتكار وسائل إنتاج جديدة:

من خلال تحليل إجابات عينة الدراسة نلاحظ 24 مؤسسة قامت بابتكار يخص وسائل إنتاج جديدة بنسبة تحقق قدره ا 39,3%، أما المؤسسات التي لم تقم بابتكار يخص وسائل إنتاج جديدة بلغت 37 مؤسسة بنسبة تحقق قدره ا 60,7%.

الشكل رقم (38): ابتكار وسائل إنتاج جديدة

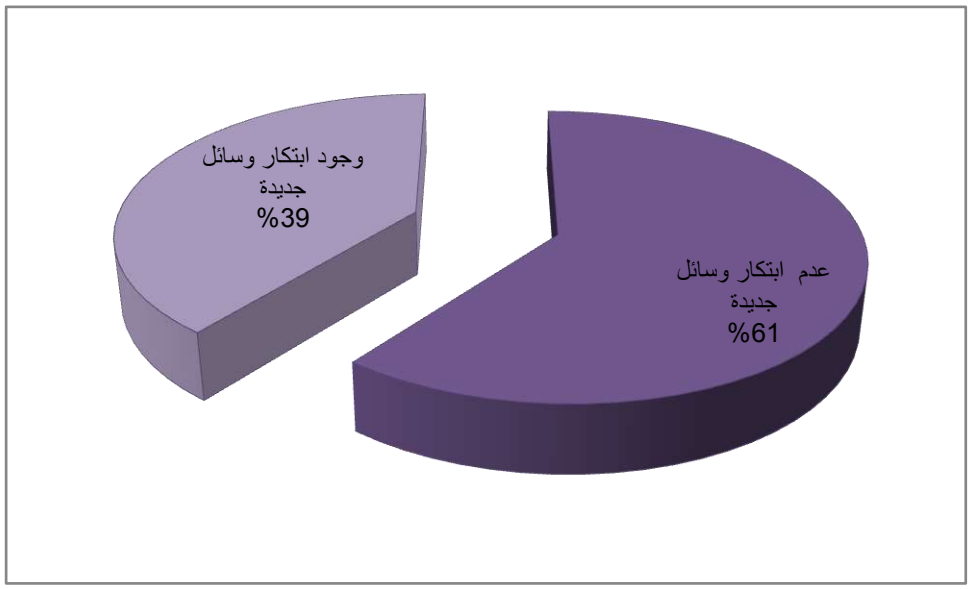

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel 2007

IV. مصدر الفكرة الابتكارية:

من خلال تحليل مصدر الفكرة الابتكارية نلاحظ أن 6 مؤسسة لها فكرة ذاتية أي نسبة 9,8%، أما بالنسبة للمؤسسات التي جاءت بفكرة الابتكار من عند المؤسسات المنافسة بلغت 2 مؤسسة بمتوسط 3,3%، في حين أن المؤسسات التي أخذت الفكرة الابتكارية من عند زبائنها بلغت مؤسسة واحدة 1,6%، أما المؤسسات التي أخذت الفكرة الابتكارية من عند هيئات بحث فكانت مؤسستين بنسبة 3,3%، في حين أن مؤسسة واحدة أخذت الفكرة الابتكارية من السوق بنسبة 1,6%، والباقي 3 مؤسسات لم تقوم بالابتكار بنسبة 4,9%، أما المؤسسات التي ابتكرت بسبب وجود مشاكل تقنية فكانت 35 مؤسسة بنسبة 57,4%، في حين كانت المؤسسات التي ابتكرت من خلال اخذ الفكرة من عمالها 11 مؤسسة بنسبة 18%.

الجدول رقم (23): مصدر الفكرة الابتكارية

مصدر الفكرة الابتكارية	التكرار	نسبة التحقق
لم تبتكر	3	4,9
ذاتي	6	9,8
مؤسسات منافسة	2	3,3
زبائن	1	1,6
هيئات بحث	2	3,3
السوق	1	1,6
مشاكل تقنية	35	57,4
عمال	11	18,0
المجموع	61	100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Spss24

الشكل رقم (39): مصدر الفكرة الابتكارية

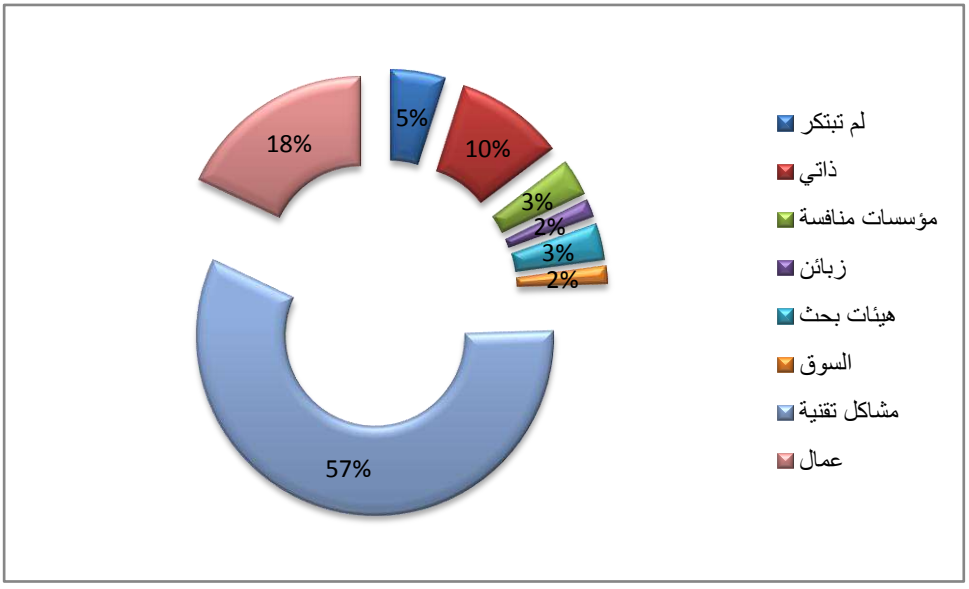

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel 2007

V. المساعدة من هيئات المرافقة:

من خلال تحليل إجابات عينة الدراسة نلاحظ 8 مؤسسات تمت مرافقتها فيما يخص ابتكار وسائل إنتاج بنسبة تحقق قدره ا 86,9%، أما المؤسسات التي لم تتم مرافقتها بابتكار يخص وسائل إنتاج بلغت 53 مؤسسة بنسبة تحقق قدره ا 13,1%.

الشكل رقم (40): المرافقة في ابتكار وسائل الإنتاج

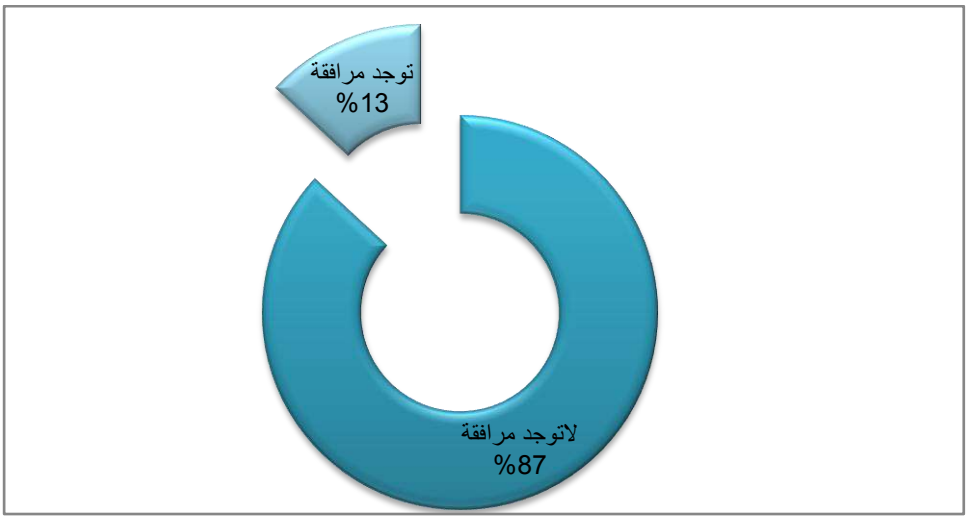

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel 2007

أما بالنسبة لاسم الهيئات المرافقة نلاحظ أن جميع المؤسسات تمت مرافقتها من طرف مؤسسة واحدة كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (24): هيئات المرافقة لابتكار وسائل الإنتاج

الهيئات	التكرار	نسبة التحقق
ANDI	8	13,1
لا توجد مرافقة	53	86,9
المجموع	61	100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Spss24

الشكل رقم (41): هيئات المرافقة

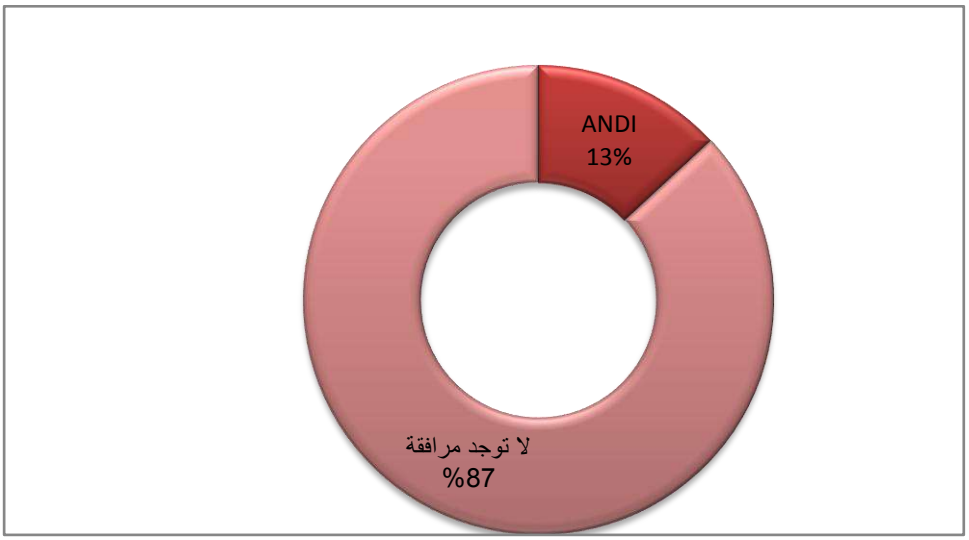

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel 2007

VI. مجال المرافقة:

بخصوص مجال المرافقة فإن 8 مؤسسات التي تم مرافقتها كانت المرافقة من اجل تمويل الابتكار أما بالنسبة لسبب اللجوء للهيئة، فإن 8 مؤسسات التي تمت مرافقتها كان من اجل الاستفادة من الامتيازات الجبائية الممنوحة.

الشكل رقم (42): مجال المرافقة في ابتكار وسائل الإنتاج

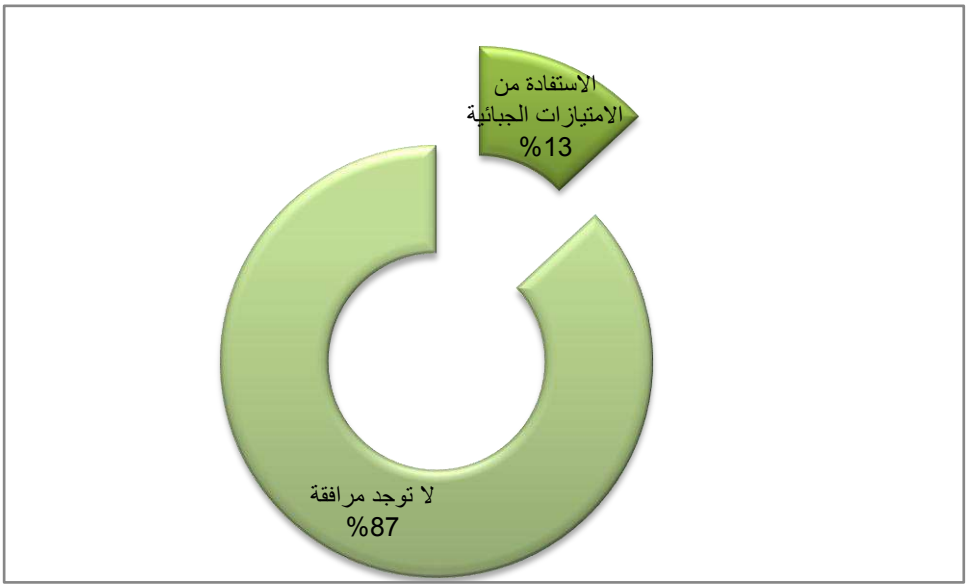

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel 2007

VII. مرحلة المرافقة:

بخصوص مرحلة مرافقة الابتكار فان 4 مؤسسات تمت المرافقة فيها عند إنشاء الابتكار، و 4 المؤسسات الأخرى تمت المرافقة فيها بعد السنة الثالثة من فكرة الابتكار.

الشكل رقم (43): مرحلة المرافقة في ابتكار وسائل الإنتاج

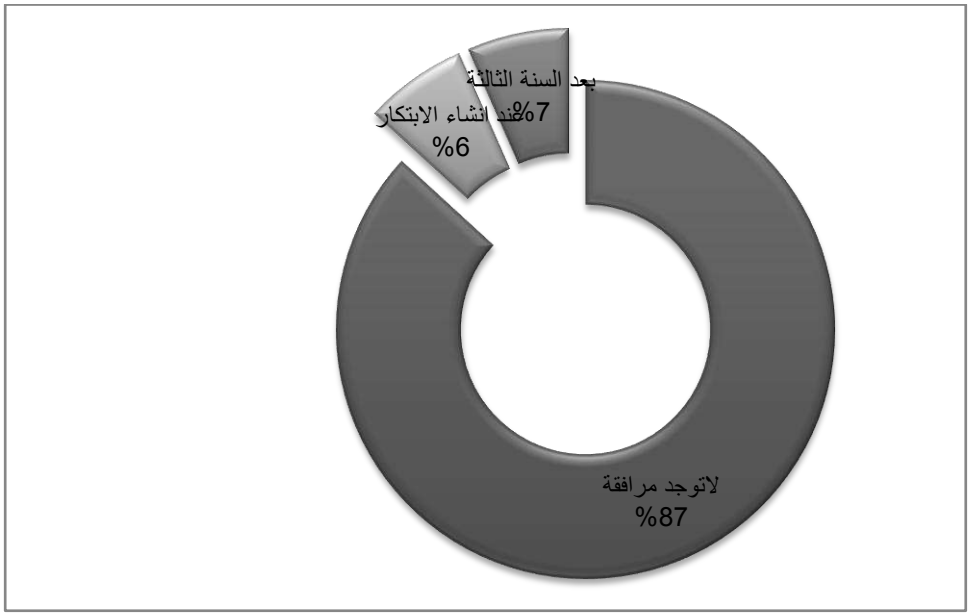

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel 2007

VIII. فترة المرافقة:

بالنسبة لفترة المرافقة كانت في 4 مؤسسات مرافقة سابقة، وفي 4 مؤسسات الأخرى مرافقة حاليا.

الشكل رقم (44): فترة المرافقة في ابتكار وسائل الإنتاج

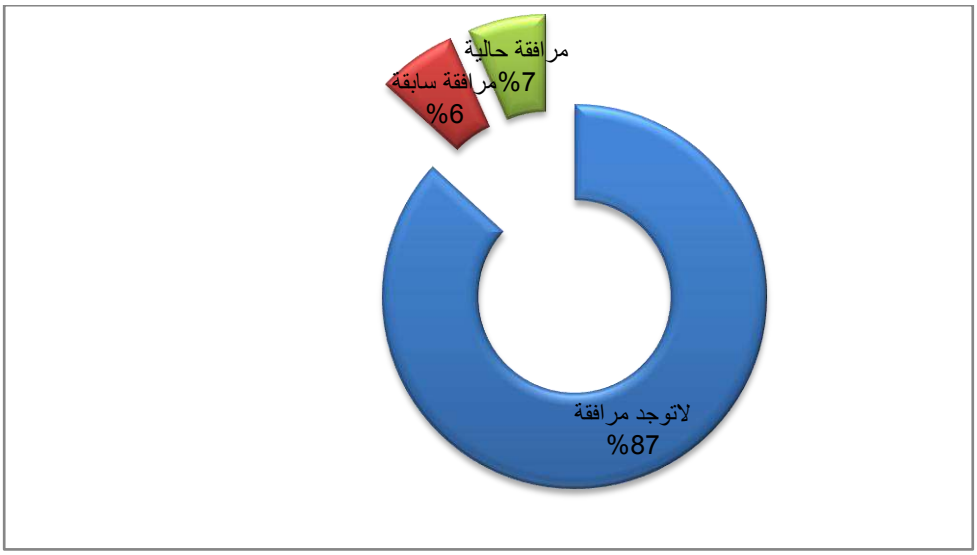

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج **Excel** 2007

IX. مدة المرافقة:

بخصوص مدة المرافقة السابقة كانت في جميع المؤسسات المرافقة والبالغة 8 مؤسسات لأكثر من 3 سنوات.

الشكل رقم (45): مدة المرافقة في ابتكار وسائل الإنتاج

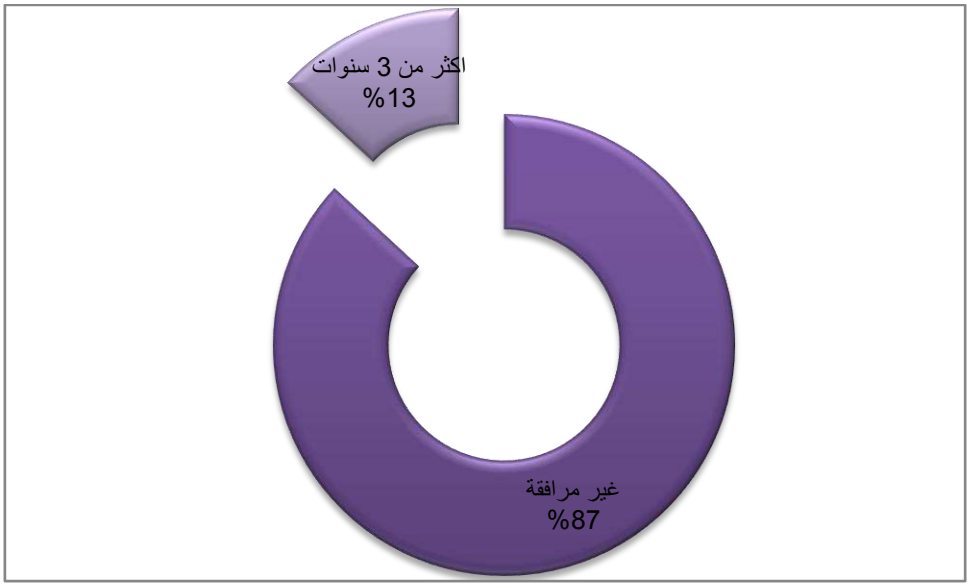

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel 2007

X. تقييم مستوى المرافقة:

تم تقسيم التقييم المقدم من طرف المؤسسات إلى 3 فئات من 1الى 4 مستوى مرافقة ضعيف، من 4 إلى 6 مرافقة متوسطة، من 6 إلى 10 مرافقة جيدة، والجدول التالي يوضح نتائج تقييم المؤسسات لمستوى المرافقة في مجال ابتكار وسائل الإنتاج.

الجدول رقم (25): تقييم المرافقة في ابتكار وسائل الإنتاج

تقييم المرافقة في ابتكار وسائل الإنتاج	التكرار	نسبة التحقق
لم ترافق	53	86,9
مرافقة ضعيفة (1-4)	8	13,1
مرافقة متوسطة(4-6)	0	0
مرافقة جيدة(6-10)	0	0

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Spss24

الشكل رقم (46): تقييم المرافقة في ابتكار وسائل الإنتاج

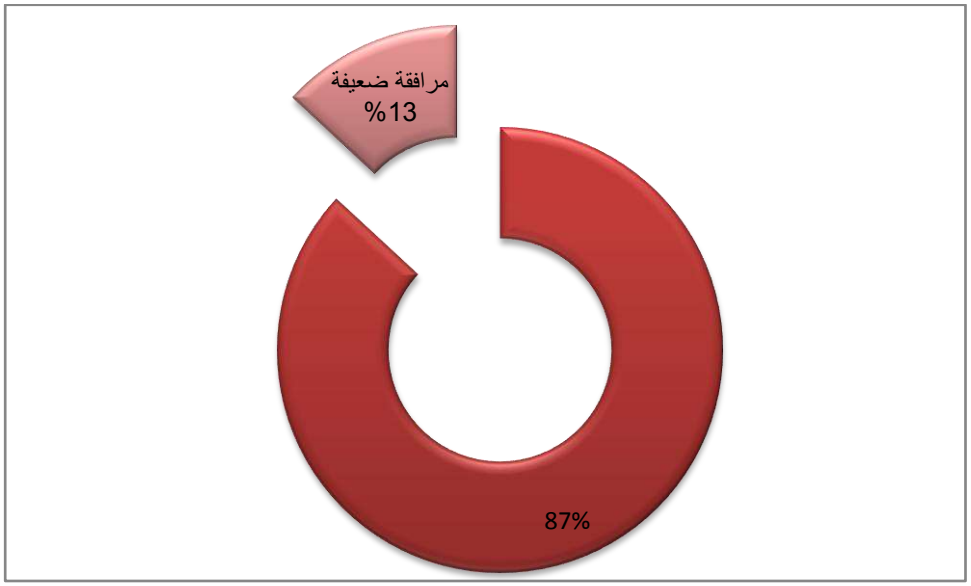

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel 2007

ثانيا: اختبار الفرضية الثالثة

والتي تنص على:

H_0 لا يتميز ابتكار وسائل الإنتاج في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة بالجنوب الشرقي بمرافقة جيدة

H_3 يتميز ابتكار وسائل الإنتاج في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة بالجنوب الشرقي بمرافقة جيدة

والجدول الموالي يوضح اختبار الفرضية الثالثة:

الجدول رقم (26): نتائج اختبار الفرضية الثالثة

الخصائص	F المحسوبة	مستوى المعنوية	القرار
الولاية	0.166	0.974	قبول H_0
فرع النشاط	1.056	0.413	قبول H_0
إطار الاستثمار	5.702	0.002	قبول H_1

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Spss24

من خلال نتائج الجدول (26) نلاحظ أن مستوى المعنوية لاختبار anova بالنسبة لولاية النشاط وفرع النشاط هو أكبر 0.05 قبول الفرضية الصفرية، مما يعنى أن ابتكار وسائل الإنتاج لا يحظى بمرافقة جيدة، أما بالنسبة لمتغير الإطار المستثمر فيه فانه يحظى بمرافقة جيدة من خلال مستوى المعنوية المحسوب الذي بلغ .0.002

الفرع الرابع: تحليل نتائج الإجابات المتعلقة بمحور معوقات الابتكار واختبار الفرضية الرابعة

سنقوم في هذا الفرع بتحليل إجابات المحور الرابع والمتعلق بمعوقات الابتكار، وكذا اختبار الفرضية الرابعة:

أولا: تحليل نتائج الإجابات المتعلقة بتحليل معوقات الابتكار

وكانت الإجابات المتعلقة بالمحور الرابع كما يلي:

I. ارتفاع تكلفة الابتكار:

من خلال تحليل إجابات المؤسسات لهذا السؤال نلاحظ أن ارتفاع تكلفة الابتكار أدى إلى عدم انطلاق المشروع ألابتكاري في 34 مؤسسة بنسبة تحقق قدره ا 55,7%، أما عدد المؤسسات التي تسبب ارتفاع التكلفة في انطلاق متأخر 25 مؤسسة بنسبة تحقق قدرها 41,0% في حين أن عدد المؤسسات التي تسبب ارتفاع التكلفة في التخلي عن المشروع بلغت مؤسستين بنسبة تحقق قدره ا 3,3%.

الجدول رقم (27): ارتفاع تكلفة الابتكار

ارتفاع تكلفة	التكرار	نسبة التحقق
عدم انطلاق المشروع الابتكاري	34	55,7
انطلاق متأخر	25	41,0
التخلي عن المشروع	2	3,3
المجموع	61	100,0

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss24

الشكل رقم (47): ارتفاع تكلفة الابتكار

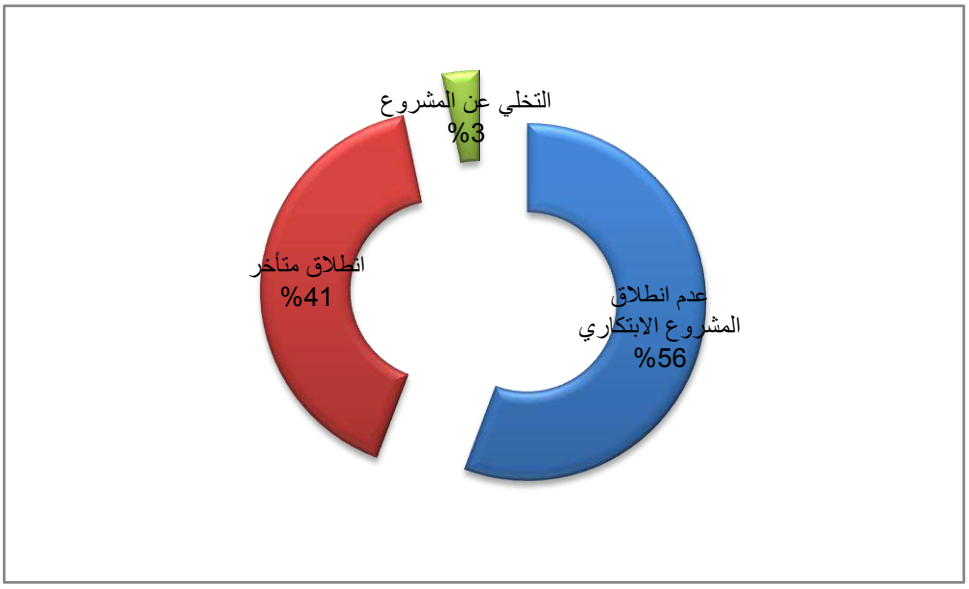

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel 2007

II. غياب الكفاءات المؤهلة:

من خلال تحليل إجابات المؤسسات لهذا السؤال نلاحظ أن غياب الكفاءات المؤهلة أدى إلى عدم انطلاق المشروع الابتكاري في 14 مؤسسة بنسبة تحقق قدره ا 23%، أما عدد المؤسسات التي تسبب غياب الكفاءات المؤهلة في انطلاق متأخر بلغت 40 مؤسسة بنسبة تحقق قدرها 65.6% في حين أن عدد المؤسسات التي تسبب غياب الكفاءات المؤهلة في التخلي عن المشروع بلغت 7 مؤسسات بنسبة تحقق قدره ا 11.5%.

الجدول رقم (28): غياب الكفاءات المؤهلة

غياب الكفاءات المؤهلة	التكرار	نسبة التحقق
عدم انطلاق المشروع الابتكاري	14	23,0
انطلاق متأخر	40	65,6
التخلي عن المشروع	7	11,5
المجموع	61	100,0

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Spss24

الشكل رقم (48): أثر غياب الكفاءات المؤهلة

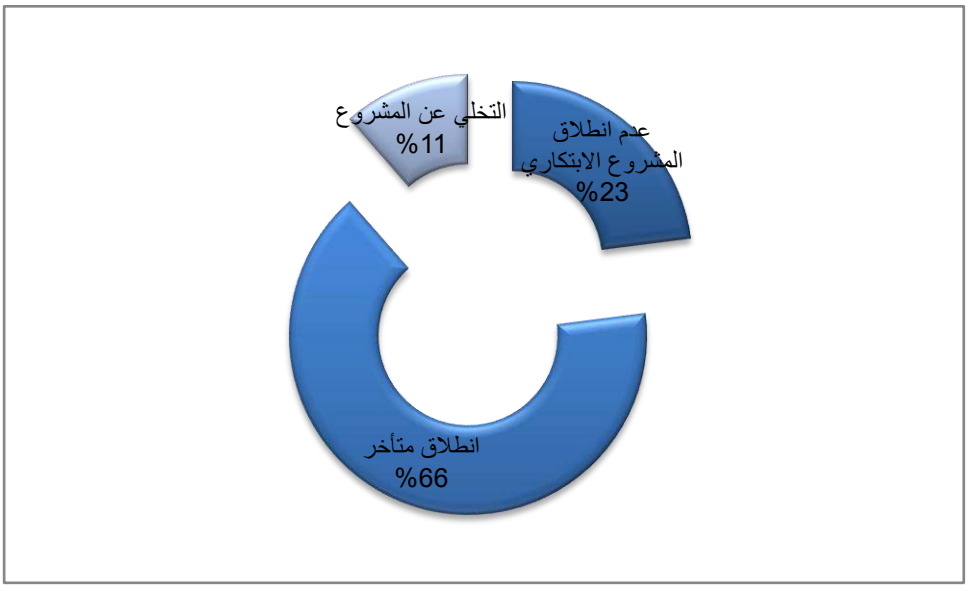

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel2007

III. عدم وجود مصادر التمويل

من خلال تحليل إجابات المؤسسات لهذا السؤال نلاحظ أن عدم وجود مصادر التمويل أدى إلى عدم انطلاق المشروع ألابتكاري في 36 مؤسسة بنسبة تحقق قدره ا 59%، أما عدد المؤسسات التي تسبب عدم وجود مصادر التمويل في انطلاق متأخر بلغت 21 مؤسسة بنسبة تحقق قدرها 34,4% في حين أن عدد المؤسسات التي تسبب عدم وجود مصادر التمويل في التخلي عن المشروع بلغت 4 مؤسسات بنسبة تحقق قدره ا 6,6%.

الجدول رقم (29): عدم وجود مصادر التمويل

عدم وجود مصادر التمويل	التكرار	نسبة التحقق
عدم انطلاق المشروع الابتكاري	36	59,0
انطلاق متأخر	21	34,4
التخلي عن المشروع	4	6,6
المجموع	61	100,0

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss24

الشكل رقم (49): عدم وجود مصادر التمويل

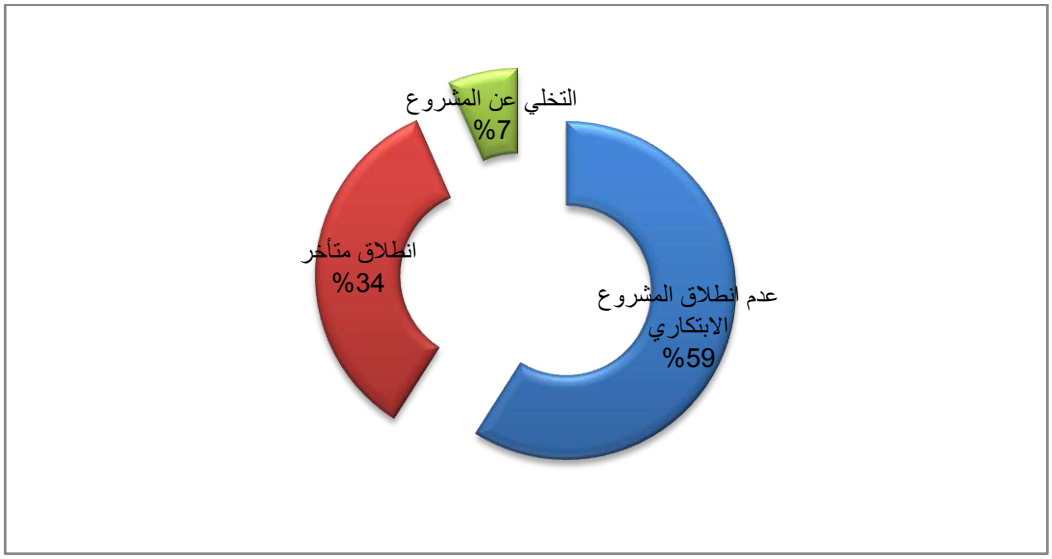

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel 2007

IV. وجود هيمنة قوية بالسوق:

من خلال تحليل إجابات المؤسسات لهذا السؤال نلاحظ أن وجود هيمنة قوية بالسوق أدى إلى عدم انطلاق المشروع ألابتكاري في 15 مؤسسة بنسبة تحقق قدره ا 24.6%، أما عدد المؤسسات التي تسببت وجود هيمنة قوية بالسوق في انطلاق متأخر بلغت 16 مؤسسة بنسبة تحقق قدرها 26.2% في حين أن عدد المؤسسات التي تسببت وجود هيمنة قوية بالسوق في التخلي عن المشروع بلغت30 مؤسسة بنسبة تحقق قدره ا 49.2%.

الجدول رقم (30): وجود هيمنة قوية في السوق

وجود هيمنة قوية في السوق	التكرار	نسبة التحقق
عدم انطلاق المشروع الابتكاري	15	24,6
انطلاق متأخر	16	26,2
التخلي عن المشروع	30	49,2
المجموع	61	100,0

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss24

الشكل رقم (50): أثر وجود هيمنة قوية بالسوق

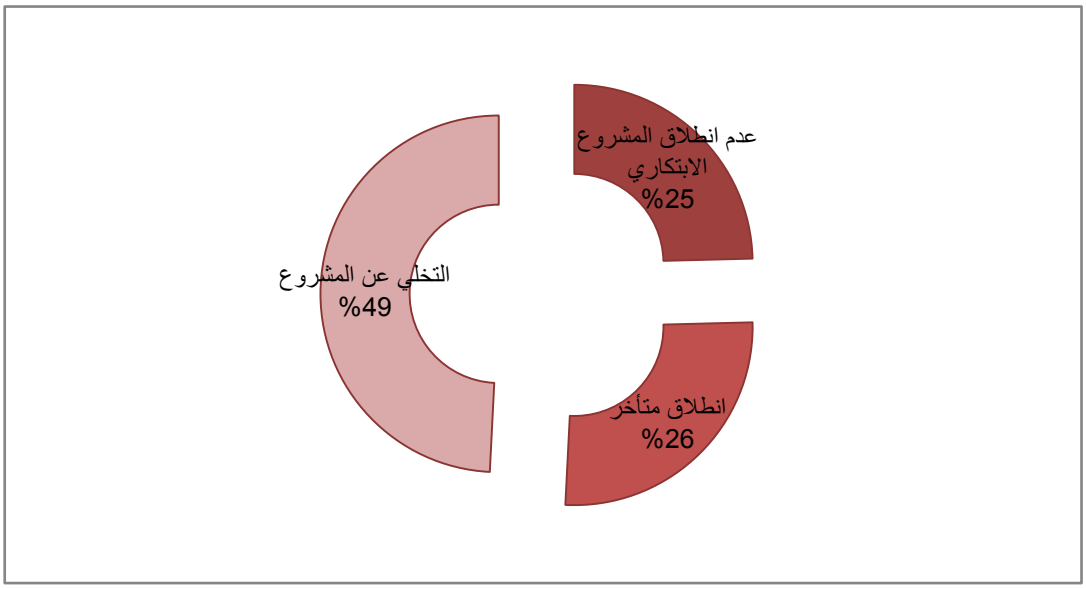

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel 2007

V. عدم التأكد من الطلب على المنتج المبتكر:

من خلال تحليل إجابات المؤسسات لهذا السؤال نلاحظ أن حالة عدم التأكد من الطلب على المنتج المبتكر أدى إلى عدم انطلاق المشروع ألابتكاري في 18 مؤسسة بنسبة تحقق قدره ا 29,5%، أما عدد المؤسسات التي تسبب حالة عدم التأكد من الطلب على المنتج المبتكر في انطلاق متأخر بلغت 23 مؤسسة بنسبة تحقق قدرها 37,7% في حين أن عدد المؤسسات التي تسبب حالة عدم التأكد من الطلب على المنتج المبتكر في التخلي عن المشروع بلغت20 مؤسسة بنسبة تحقق قدره ا 32,8%.

الجدول رقم (31): عدم التأكد من الطلب على المنتج المبتكر

عدم التأكد من الطلب على المنتوج المبتكر	التكرار	نسبة التحقق
عدم انطلاق المشروع الابتكاري	18	29,5
انطلاق متأخر	23	37,7
التخلي عن المشروع	20	32,8
المجموع	61	100,0

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss24

الشكل رقم (51): عدم التأكد من الطلب على المنتوج المبتكر

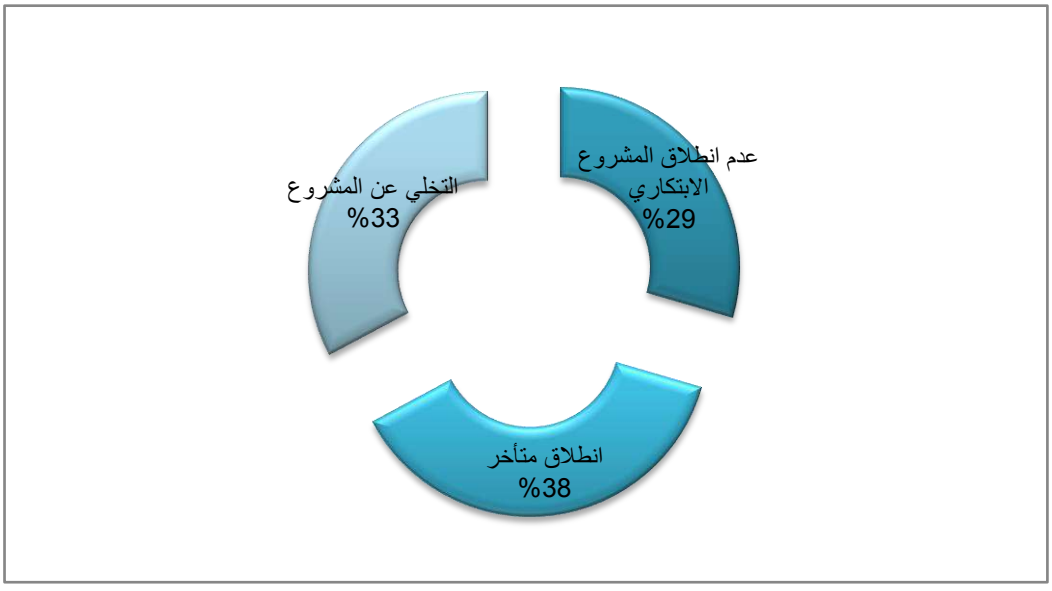

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج **Excel** 2007

VIII. غياب معلومات عن السوق:

من خلال تحليل إجابات المؤسسات لهذا السؤال نلاحظ أن غياب معلومات عن السوق أدى إلى عدم انطلاق المشروع الابتكاري في 11 مؤسسة بنسبة تحقق قدره ا 18%، أما عدد المؤسسات التي تسبب غياب معلومات عن السوق في انطلاق متأخر بلغت 32 مؤسسة بنسبة تحقق 52,5% في حين أن عدد المؤسسات التي تسبب غياب معلومات عن السوق في التخلي عن المشروع بلغت18مؤسسة بنسبة تحقق قدره ا 29,5%.

الجدول رقم (32): غياب معلومات عن السوق

غياب معلومات عن السوق	التكرار	نسبة التحقق
عدم انطلاق المشروع الابتكاري	11	18,0
انطلاق متأخر	32	52,5
التخلي عن المشروع	18	29,5
المجموع	61	100,0

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss24

الشكل رقم (52): أثر غياب معلومات عن السوق

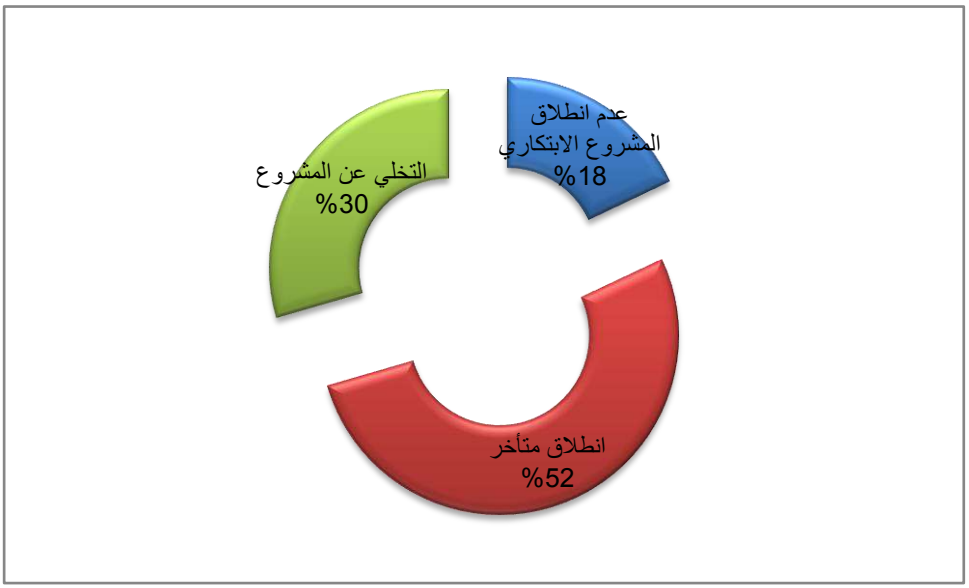

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel 2007

IX. صعوبة إيجاد هيئة مرافقة

من خلال تحليل إجابات المؤسسات لهذا السؤال نلاحظ أن صعوبة إيجاد هيئة مرافقة أدى إلى عدم انطلاق المشروع ألابتكاري في 16 مؤسسة بنسبة تحقق قدره ا 26,2%، أما عدد المؤسسات التي تسبب صعوبة إيجاد هيئة مرافقة في انطلاق متأخر بلغت 40 مؤسسة بنسبة تحقق 65,6% في حين ان عدد المؤسسات التي تسبب صعوبة إيجاد هيئة مرافقة في التخلي عن المشروع بلغت5مؤسسات بنسبة تحقق قدره ا 8,2%.

الجدول رقم (33): صعوبة إيجاد هيئة مرافقة

صعوبة إيجاد هيئة مرافقة	التكرار	نسبة التحقق
عدم انطلاق المشروع الابتكاري	16	26,2
انطلاق متأخر	40	65,6
التخلي عن المشروع	5	8,2
المجموع	61	100,0

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss24

الشكل رقم (53): أثر صعوبة إيجاد هيئة مرافقة

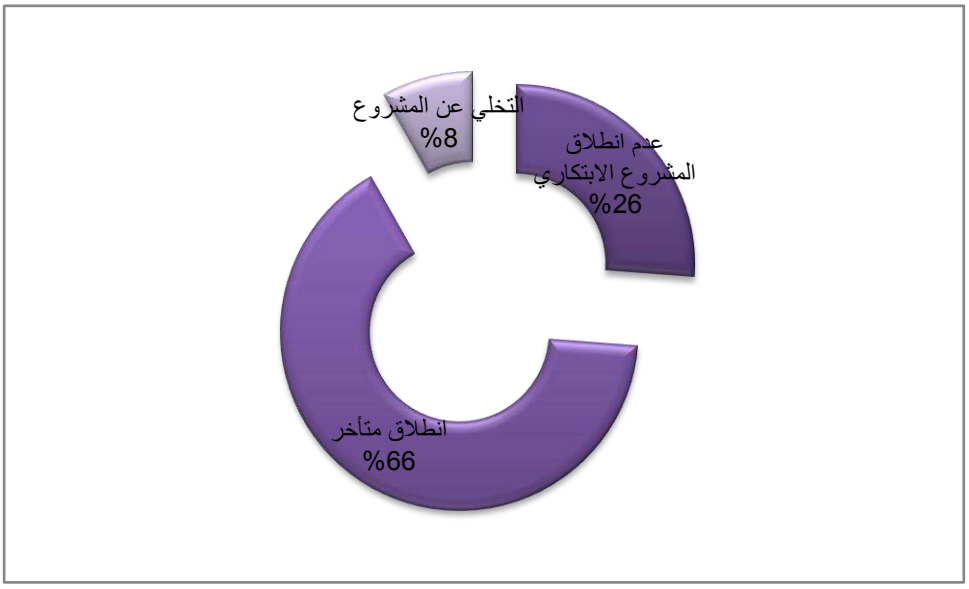

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel 2007

X. وجود مخاطر مرتفعة في السوق:

من خلال تحليل إجابات المؤسسات لهذا السؤال نلاحظ أن وجود مخاطر مرتفعة في السوق أدى إلى عدم انطلاق المشروع ألابتكاري في 11 مؤسسة بنسبة تحقق قدره ا 18,0%، أما عدد المؤسسات التي تسبب وجود مخاطر مرتفعة في السوق في انطلاق متأخر بلغت 10 مؤسسات بنسبة تحقق 16,4% في حين أن عدد المؤسسات التي تسبب وجود مخاطر مرتفعة في السوق في التخلي عن المشروع بلغت 40 مؤسسة بنسبة تحقق قدره ا 65,6%.

الجدول رقم (34) : وجود مخاطر مرتفعة في السوق

وجود مخاطر مرتفعة في السوق	التكرار	نسبة التحقق
عدم انطلاق المشروع الابتكاري	11	18,0
انطلاق متأخر	10	16,4
التخلي عن المشروع	40	65,6
المجموع	61	100,0

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss24

الشكل رقم (54): أثر وجود مخاطر مرتفعة في السوق

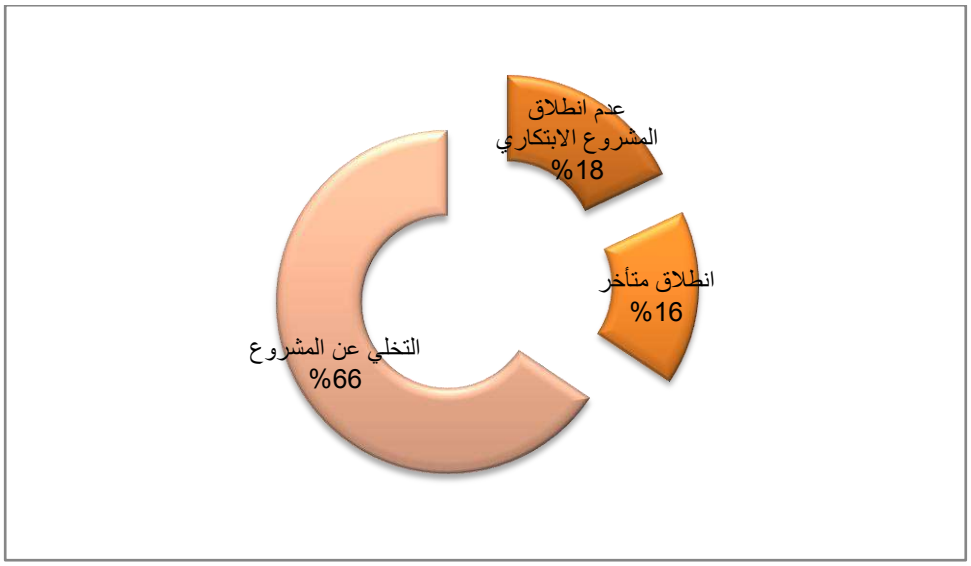

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel 2007

XI. غياب الموارد التقنية:

من خلال تحليل إجابات المؤسسات لهذا السؤال نلاحظ أن غياب الموارد التقنية أدى إلى عدم انطلاق المشروع ألابتكاري في 32 مؤسسة بنسبة تحقق قدره ا 52,5%، أما عدد المؤسسات التي تسبب غياب الموارد التقنية في انطلاق متأخر بلغت 24مؤسسة بنسبة تحقق 39,3% في حين أن عدد المؤسسات التي تسبب غياب الموارد التقنية في التخلي عن المشروع بلغت5مؤسسات بنسبة تحقق قدره ا 8,2%.

الجدول رقم (35): غياب الموارد التقنية

غياب الموارد التقنية	التكرار	نسبة التحقق
عدم انطلاق المشروع الابتكاري	32	52,5
انطلاق متأخر	24	39,3
التخلي عن المشروع	5	8,2
المجموع	**61**	**100,0**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss24

الشكل رقم (55): أثر غياب الموارد التقنية

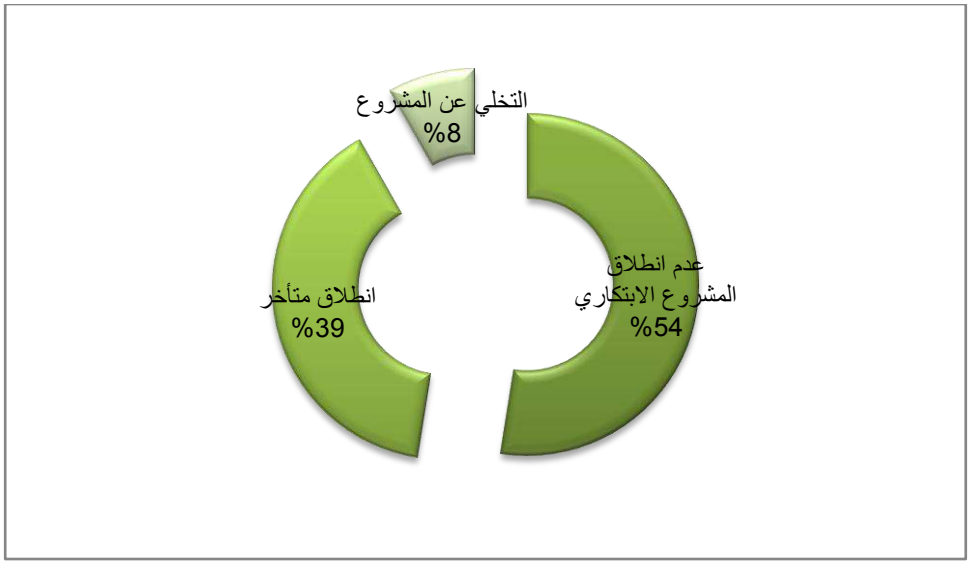

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel 2007

XII. ارتفاع معدل فشل المنتجات الجديدة:

من خلال تحليل إجابات المؤسسات لهذا السؤال نلاحظ أن ارتفاع معدل فشل المنتجات الجديدة أدى إلى عدم انطلاق المشروع ألابتكاري في 16 مؤسسة بنسبة تحقق قدره ا 26,2%، أما عدد المؤسسات التي تسبب

ارتفاع معدل فشل المنتجات الجديدة في انطلاق متأخر بلغت 18مؤسسة بنسبة تحقق 29,5% في حين أن عدد المؤسسات التي تسبب ارتفاع معدل فشل المنتجات الجديدة في التخلي عن المشروع بلغت 27مؤسسة بنسبة تحقق قدره ا 44,3%.

الجدول رقم (36): ارتفاع معدل فشل المنتجات الجديدة

ارتفاع معدل فشل المنتجات الجديدة	التكرار	نسبة التحقق
عدم انطلاق المشروع الابتكاري	16	26,2
انطلاق متأخر	18	29,5
التخلي عن المشروع	27	44,3
المجموع	61	100,0

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss24

الشكل رقم (56): أثر ارتفاع معدل فشل المنتجات الجديدة

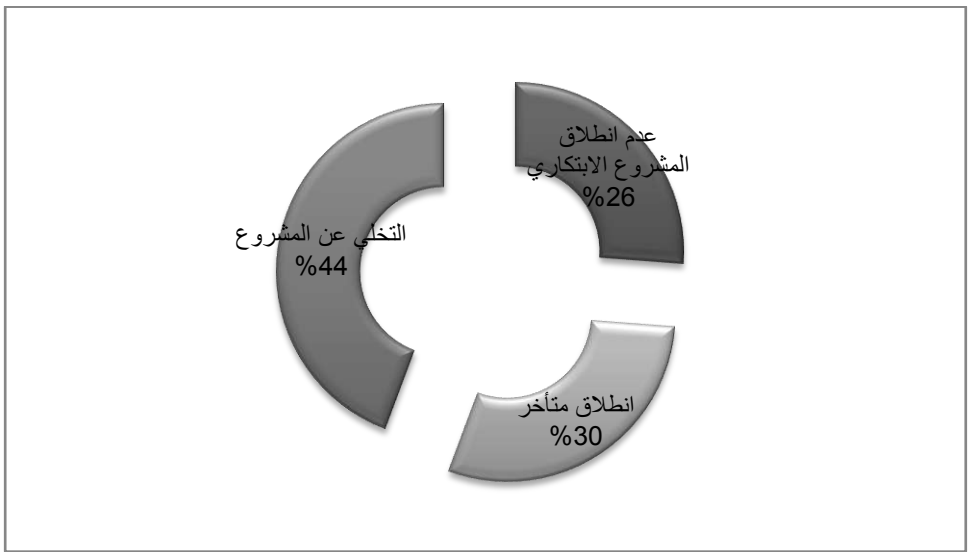

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج **Excel**2007

XIII. قصر دورة حياة المنتج:

من خلال تحليل إجابات المؤسسات لهذا السؤال نلاحظ أن قصر دورة حياة المنتج أدى إلى عدم انطلاق المشروع ألابتكاري في 14مؤسسة بنسبة تحقق قدره ا 23,0%، أما عدد المؤسسات التي تسبب قصر دورة حياة

المنتج في انطلاق متأخر بلغت 8 مؤسسات بنسبة تحقق قدرها 13,1%في حين أن عدد المؤسسات التي تسبب قصر دورة حياة المنتج في التخلي عن المشروع بلغت39مؤسسة بنسبة تحقق قدره ا 63,9 %

الجدول رقم (37): قصر دورة حياة المنتج

قصر دورة حياة المنتوج	التكرار	نسبة التحقق
عدم انطلاق المشروع الابتكاري	14	23,0
انطلاق متأخر	8	13,1
التخلي عن المشروع	39	63,9
المجموع	61	100,0

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss24

الشكل رقم (57): أثر قصر دورة حياة المنتج

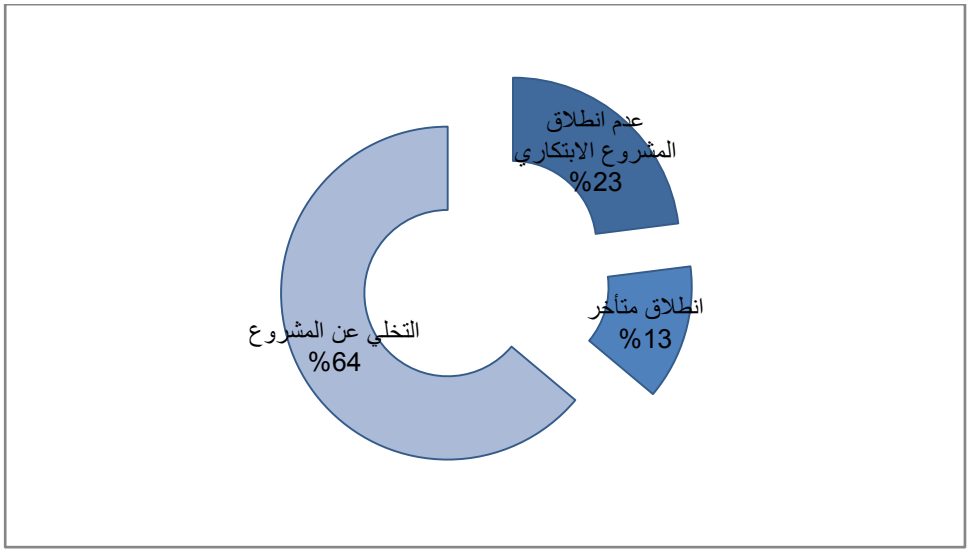

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel 2007

XIV. طول مدة الابتكار:

من خلال تحليل إجابات المؤسسات لهذا السؤال نلاحظ أن طول مدة الابتكار أدى إلى عدم انطلاق المشروع ألابتكاري في 8 مؤسسات بنسبة تحقق قدره ا 13,1%، أما عدد المؤسسات التي تسببت طول مدة الابتكار في انطلاق متأخر بلغت 44 مؤسسة بنسبة تحقق قدرها 72,1% في حين أن عدد المؤسسات التي تسببت طول مدة الابتكار في التخلي عن المشروع بلغت9 مؤسسات بنسبة تحقق قدره ا 14,8%.

الجدول رقم (38): طول مدة الابتكار

طول مدة الابتكار	التكرار	نسبة التحقق
عدم انطلاق المشروع الابتكاري	8	13,1
انطلاق متأخر	44	72,1
التخلي عن المشروع	9	14,8
المجموع	61	100,0

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss24

الشكل رقم (58): أثر طول مدة الابتكار

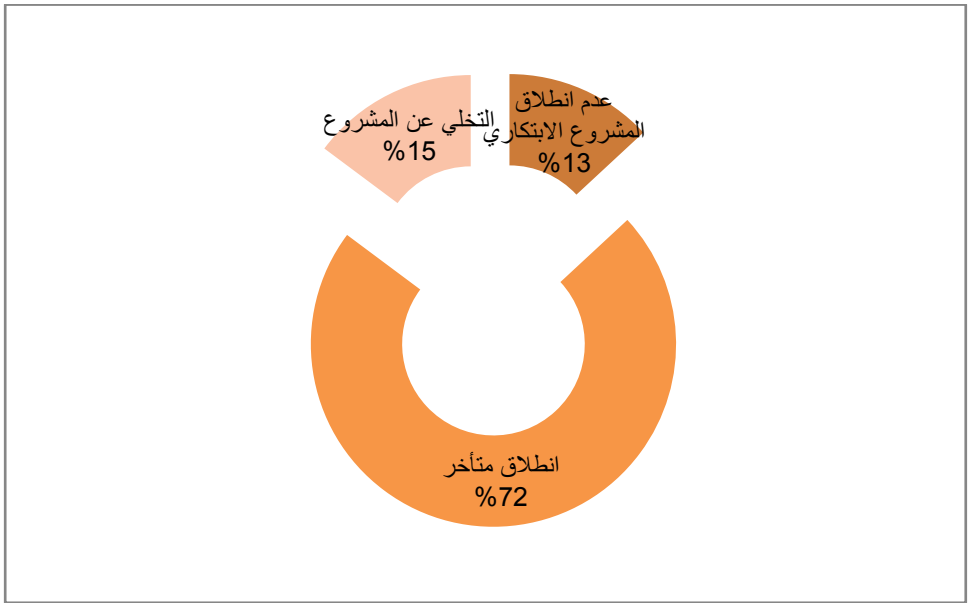

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel 2007

XV. وجود قيود وتشريعات حكومية:

من خلال تحليل إجابات المؤسسات لهذا السؤال نلاحظ وجود قيود وتشريعات حكومية أدى إلى عدم انطلاق المشروع ألابتكاري في 46 مؤسسة بنسبة تحقق قدره ا 75,4%، أما عدد المؤسسات التي تسببت وجود قيود وتشريعات حكومية في انطلاق متأخر بلغت 12 مؤسسة بنسبة تحقق قدرها 19,7% في حين ان عدد المؤسسات التي تسببت وجود قيود وتشريعات حكومية في التخلي عن المشروع بلغت 3 مؤسسات بنسبة تحقق قدره ا 4,9%.

الجدول رقم (39): وجود قيود وتشريعات حكومية

وجود قيود وتشريعات حكومية	التكرار	نسبة التحقق
عدم انطلاق المشروع الابتكاري	46	75,4
انطلاق متأخر	12	19,7
التخلي عن المشروع	3	4,9
المجموع	61	100,0

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss24

الشكل رقم (59): أثر وجود قيود وتشريعات حكومية

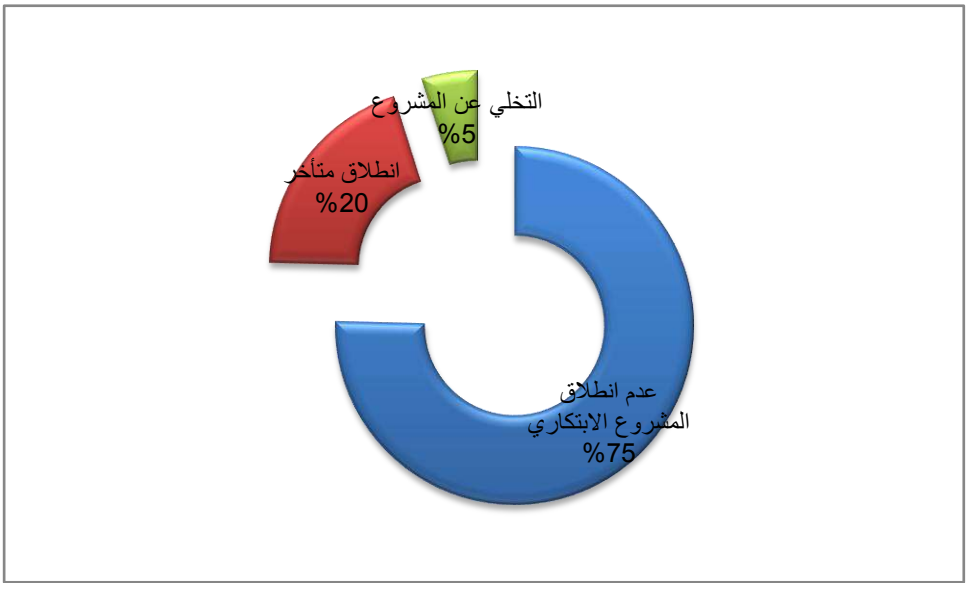

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج **Excel** 2007

XVI. ارتفاع سعر المنتج:

من خلال تحليل إجابات المؤسسات لهذا السؤال نلاحظ ارتفاع سعر المنتج أدى إلى عدم انطلاق المشروع الابتكاري في 5 مؤسسات بنسبة تحقق قدره ا 8,2 %، أما عدد المؤسسات التي تسببت ارتفاع سعر المنتج في انطلاق متأخر بلغت 12 مؤسسة بنسبة تحقق قدرها 19,7% في حين أن عدد المؤسسات التي تسببت ارتفاع سعر المنتج في التخلي عن المشروع بلغت44 مؤسسة بنسبة تحقق قدره ا 72,1%.

الجدول رقم (40): ارتفاع سعر المنتج

ارتفاع سعر المنتج	التكرار	نسبة التحقق
عدم انطلاق المشروع الابتكاري	5	8,2
انطلاق متأخر	12	19,7
التخلي عن المشروع	44	72,1
المجموع	61	100,0

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss24

الشكل رقم (60): أثر ارتفاع سعر المنتج

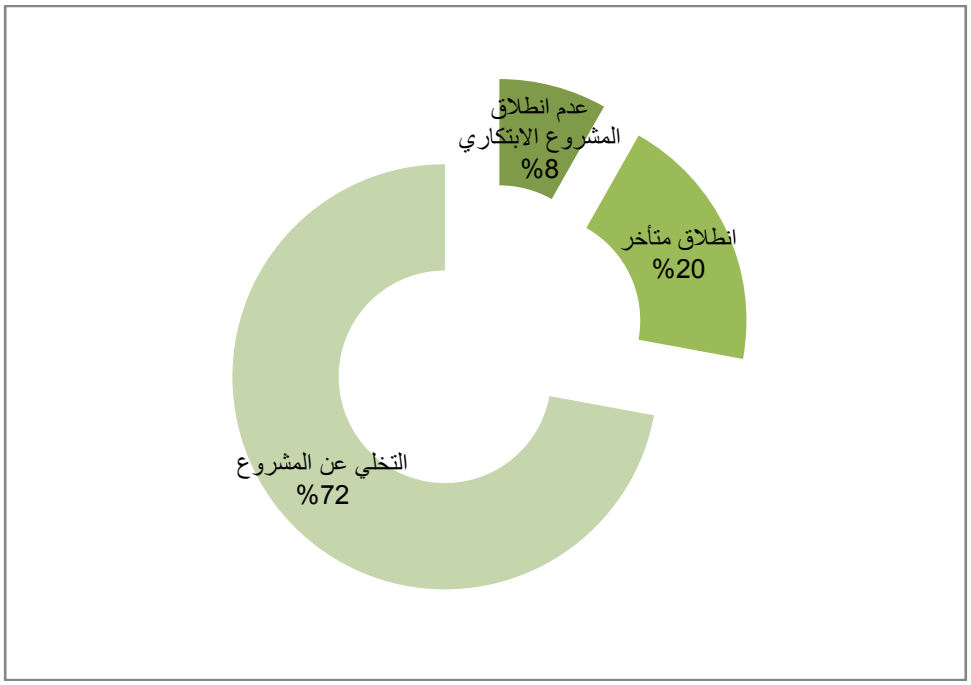

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel 2007

ثانيا: اختبار الفرضية الرابعة

والتي تنص على:

H_0 لا توجد معوقات للابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة بالجنوب الشرقي

H_4 توجد معوقات للابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة بالجنوب الشرقي

من خلال الجداول من (28) إلى (41) والأشكال من (47) إلى (60)، نلاحظ أنه هناك العديد من المشاكل المختلفة تواجه الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في الجنوب الشرقي الجزائري، وبالتالي نقبل الفرضية البديلة H4 ونرفض الفرضية الصفرية H0.

المطلب الثاني: عرض ومناقشة النتائج

سنقوم في هذا المطلب بعرض النتائج المتحصل عليها من خلال الدراسة الميدانية وبعد اختبار فرضيات الدراسة، والتي سنناقشها على النحو التالي:

الفرع الأول: تحليل نتائج مقومات البحث والتطوير:

نحاول من خلال هذا الجزء تحليل وتفسير النتائج المتوصل إليها في المحور الأول الخاص بمقومات البحث والتطوير، وذلك فيما يلي:

أولا: أظهر التحليل الإحصائي وجود بعض التباين في مدى توفر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مخابر بحث داخلية، حيث يفسر هذا التباين بضخامة نفقات البحث والتطوير بالمقارنة مع إمكانيات هذه المؤسسات التي تعتبر محدودة مقارنة بالمؤسسات الكبرى؛

ثانيا: ارتكز دور مخابر البحث والتطوير بالنسبة للمؤسسات المتوفر فيها بشكل خاص على التحليل والدراسات الاستشرافية الخاصة بالمنتجات وكذا دراسة الإمكانيات التقنية، ويفسر هذا باهتمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإستراتيجية الإنتاج من خلال العمل على تحسين منتجاتها بما يتوافق مع متطلبات السوق وتوفير الاحتياجات لتتمكن من حجز مكان لها في ظل المنافسة؛

ثالثا: كما يرتكز عمل مخابر البحث والتطوير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المدروسة على برامج معلوماتية وقواعد بيانات تتماشى مع إمكانياتها المادية من جهة ومع تحقيق أهدافها من جهة أخرى، ويفسر هذا برغبة هذه المؤسسات في تجسيد قاعدة بيانات تضمن السير الحسن لمختلف نشاطاتها في ظل التطور الحاصل في مجال المعلوماتية وتكنولوجيا المعلومات والاتصال التي يجب على هذه المؤسسات الاستفادة منها قدر المستطاع لمجابهة التطورات الحاصلة في هذا الزمن، والذي يعرف بزمن السرعة،ومن جهة أخرى يمكنها استخدام هذه التكنولوجيا من الحصول على المعلومات التي تحتاجها في الوقت المناسب؛

رابعا: اهتمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بفئة العمال، حيث اعتمدت في معظمها على عمال مختصين في مجال البحث والتطوير، رغبتا في تحقيق أهدافها المسطرة وفي ظل إمكانياتها المتاحة؛

خامسا: لوحظ تركيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المدروسة على هيأت بحث خارجية تماشيا مع أهدافها الإنتاجية، حيث استعانت بشكل خاص على الجامعات، مراكز البحث ومكاتب الدراسات التقنية، يفسر هذا باهتمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالفرص التي تتيحها البيئة الخارجية لها والتي تعتمد عليها في استيقاء ما تصبوا إلى الحصول عليه؛

سادسا: أشارت نتائج الدراسة الميدانية تخصيص معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المدروسة لنفقات بحث وتطوير، بهدف تحسين وتطوير منتجاتها على المدى الطويل من خلال استغلال الأبحاث والدراسات المتاحة في مجال نشاط هذه المؤسسات.

الفرع الثاني: تحليل ومناقشة نتائج ابتكار المنتج:

نحاول من خلال هذا الجزء تحليل وتفسير النتائج المتوصل إليها في المحور الثاني الخاص بابتكار المنتج، وذلك فيما يلي:

أولا: حققت معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المدروسة ابتكار يخص المنتج، حيث عملت على تحسين منتجاتها القديمة بشكل خاص تماشيا مع رغبة زبائنها، في حين اهتمت بعض المؤسسات بابتكارات جديدة في مجال الإنتاج، تماشيا مع المتطلبات السوقية للمنتج بحيث يعتبر ابتكار المنتج شيء مهم جدا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تميزها واستمرارها؛

ثانيا: بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي قامت بابتكار في مجال المنتج، تباينت لديها مصادر الفكرة الابتكارية، بين فكرة ذاتية ومقترحات من الأطراف ذوي العلاقة على غرار الزبائن والموردين، يفسر هذا بنظرة المؤسسات الشاملة لعمليات الإنتاج، وبالتالي فالأفكار الابتكارية ليس لها مصدر واحد فقط وإنما لديها العديد من المصادر التي قد تكون في العامل أو المورد أو الزبون، لأنها تعود لشخصية الشخص وليس مكانه أو علاقته بالمؤسسة؛

ثالثا: أشارت نتائج الدراسة الخاصة بدعم هيئات المرافقة لمنتج الابتكار إلى تحقق هذا في معظم المؤسسات، حيث حظيت بمرافقة مالية بالدرجة الأولى، ثم التجسيد الفعلي للمنتج المبتكر، تمثلت هذه الهيئات في Ansej، Andi, Cnac، يفسر هذا بعض التمويل والجوانب المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وأيضا ما يفسر أن الابتكار وكما يتطلب مجهودات فكرية يجب أن يقابلها مجهودات وإمكانيات مادية من أجل تجسيد هذه الأفكار الابتكارية على أرض الواقع؛

رابعا: تباين سبب لجوء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لهيئات الدعم والمرافقة بين عدم كفاية مواردها المالية باعتبارها مؤسسات صغيرة وناشئة، وبين الحصول على الامتيازات الجبائية من خلال سياسات الجذب الضريبي الإعفاء والتخفيض، على العموم تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محدودة الموارد عادة لذلك لا يمكن أن تستغني في كثير من الأحيان وفي مختلف مراحل تطورها على هيئات الدعم والمرافقة من أجل الدعم المادي خاصة لأن عقلية المسير الجزائري ترى بأن الدعم يكون ماديا بالدرجة الأولى ولا يولون اهتمام كبير للدعم المعنوي والمتمثل في الاستشارات، وهي أيضا عقلية رسختها سياسة الدولة في مجال تنشيط الشباب من خلال الدعم من أخل الشروع في تأسيس مؤسسات صغيرة؛

خامسا: جل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي حظيت بمرافقة في مجال ابتكار المنتج كانت عند إنشاء الابتكار، أي في بداية التجسيد الفعلي لعملية ابتكار المنتج، سواء كان قديما أو جديدا، يفسر هذا بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المدروسة غير قادرة لوحدها على تجسيد مختلف الأفكار المتوصل إليها، وهو يعكس العمل الكبير التي تقوم به هيئات الدعم والمرافقة في تشجيع الابتكار من جهة أخرى؛

سادسا: تميزت المرافقة مجال الابتكار بمستوى عالي في جل المؤسسات التي حظيت بها، لكن المرافقة في تجسيد المشروع الابتكاري ضعيفة جدا، وهذا يدل على ان هيئات الدعم والمرافقة تقوم بمرافقة عن بعد للمشاريع الابتكارية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك للسماح لهذه المؤسسات بإبراز شخصيتها في التفرد بمشاريع ابتكارية من وحي المؤسسات بنفسها.

الفرع الثالث: تحليل ومناقشة نتائج مرافقة ابتكار وسائل الإنتاج

نحاول من خلال هذا الجزء تحليل وتفسير النتائج المتوصل إليها في المحور الثالث الخاص بابتكار وسائل الإنتاج، وذلك فيما يلي:

أولا: بخصوص ابتكار وسائل الإنتاج كما رأينا في التحليل الوصفي معظم المؤسسات حققت هذا النوع من الابتكار، حيث اعتمدت بشكل كبير على ابتكار يخص الوسائل القديمة، يفسر هذا بعمل المؤسسات على تصور حلول للمشاكل التقنية المصاحبة لوسائل الإنتاج حيث أشارت نتائج مصدر الفكرة الابتكارية في هذا النوع من الابتكار، إلى اعتماد المؤسسات على فكرة ذاتية ناشئة عن المشاكل التي وقعت فيها المؤسسات؛

ثانيا: لم تحظى معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمرافقة في مجال ابتكار وسائل الإنتاج حيث قامت لوحدها بتطوير الأفكار الابتكارية وهو ما يفسر الدعم المادي فقط لهيئات المرافقة من جهة وعلى الجهود الفكرية للعمال التقنيين المختصين في هذا المجال من جهة أخرى؛

ثالثا: نفس أغراض المرافقة في مجال ابتكار المنتج، هي في مجال ابتكار وسائل الإنتاج، حيث كان السبب الرئيسي هو تمويل عملية الابتكار من جهة والحصول على امتيازات جبائية من جهة أخرى وهو ما يفسر حاجة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الدعم الدائم خاصة في بداية النشاط وهو شيء طبيعي لأن ترك هذه المؤسسات تنشط بمنىء عن المرافقة سيكون في معظمها عدم الاستمرار والأرقام تؤكد هذا الكلام؛

رابعا: ارتكزت مرحلة حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مرافقة في مجال ابتكار وسائل الإنتاج، على مرحلتين، عند إنشاء الفكرة الابتكارية وبعد السنة الثالثة من بداية التجسيد الفعلي لابتكار وسائل الإنتاج، وذلك لوجوب تجديد هذه الأفكار الابتكارية من حين إلى آخر وذلك من أجل حفاظ المؤسسات على التميز الذي تحصل عليه من جراء العملية الابتكارية؛

خامسا: تميزت المرافقة في هذا النوع من الابتكار بمستوى ضعيف لإهمالها على العديد من الأسباب التي تدفع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لطلبها، حيث ارتكزت إلا على الجوانب المالية والجبائية وهو ما يؤكد الكلام المذكور سابقا حول نوعية المرافقة.

الفرع الرابع: تحليل ومناقشة نتائج معوقات الابتكار

نحاول من خلال هذا الجزء تحليل وتفسير النتائج المتوصل إليها في المحور الرابع الخاص بمعوقات الابتكار، وذلك فيما يلي:

أولا: اثر ارتفاع تكلفة الابتكار بشكل كبير على عملية الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث كان سببا في عدم انطلاق عدد كبير من الابتكارات في المؤسسات المدروسة، يفسر هذا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتوفر على العديد من الأفكار الابتكارية تحول الإمكانيات المالية دون تحقيقها نظرا لإمكانيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحدودة، ولذلك فهذه المؤسسات بحاجة إلى دعم متواصل من أجل تجسيد ابتكاراتها؛

ثانيا: بالنسبة لمشكل توفر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الكفاءات المؤهلة فقد أدى هذا في معظم المؤسسات إلى انطلاق متأخر لعمليات الابتكار المتوفرة، يفسر هذا أن عملية الابتكار تتطلب تكثيف كل الجهود المتاحة لتحققها وهي ليست حكرا على شخص أو مصلحة بينما هي عملية تحتاج إلى التكامل بين جميع أطراف المؤسسة؛

ثالثا: لوحظ من خلال التحليل الإحصائي أن مشكل عدم وجود مصادر التمويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المدروسة هو المعوق الأساسي أما تجسيد مختلف الأفكار الابتكارية، يفسر هذا بضخامة نفقا ت الابتكار بالمقارنة مع إمكانيات هذه المؤسسات، وأن الابتكار ليس بالشيء الهين أو من السهل الحصول عليه؛

رابعا: بخصوص وجود هيمنة قوية في السوق فقد اثر هذا المشكل بشكل كبير على تخلي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المدروسة على مشروع الابتكار، يفسر هذا بنظرة مسيرو هذه المؤسسات، من خلال التوقع على أن المنافسة شديدة في هذا المجال ويمكن أن لا يجدي ذلك نفعا أو أنه سيعود بخسارة التكاليف؛

خامسا: بالنسبة لمشكل عد م التأكد من الطلب على المنتج المبتكر فقد اثر هذا بالدرجة الأولى في الانطلاق المتأخر للأفكار الابتكارية، يفسر هذا من خلال قيام المؤسسات بالمزيد من التحليلات والتوقعات الخاصة بسوق المنتج المبتكر، أيضا غياب دراسة فعلية للسوق بشأن المنتج الجديد لأن ذلك يتطلب إمكانيات مادية وبشرية كبيرة من الصعب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحصول عليها، ويرجع ذلك أيضا إلى روح المبادرة لدى مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

سادسا: كما لوحظ أيضا أن غياب معلومات عن السوق أدى في معظم الحالات إلى انطلاق متأخر في تجسيد الأفكار الابتكارية، يفسر هذا بقيام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالبحث عن المزيد من المعلومات الخاصة بالسوق، هذه الأخيرة تجد صعوبة في الحصول عليها؛

سابعا: أما مشكل صعوبة إيجاد هيئة مرافقة فقد أثر هذا بشكل كبير على انطلاق المشروع الابتكاري، حيث أن معظم المؤسسات المدروسة أظهرت تأخر كبير في الانطلاق نتيجة لعدم وجود هيئة مرافقة تدعم هذه المشاريع الابتكارية سواء كانت ماديا أو ميدانيا، وهذا أيضا يرجع لثافة هذه المؤسسات في الحصول على الدعم من طرف هيئات الدعم والمرافقة؛

ثامنا: بخصوص أثر وجود مخاطر مرتفعة في السوق، فقد أثر هذا بشكل كبير في عدم انطلاق المشاريع الابتكارية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يفسر هذا بعدم مخاطرة هذه المؤسسات في هذا المجال، وعدم المجازفة من طرف ملاك هذه المؤسسات لأن ذلك قد يؤدي إلى إفلاسها؛

تاسعا: أظهرت نتائج تحليل ارتفاع سعر المنتج إلى تأثير كبير على تخلي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نهائيا عن الأفكار الابتكارية المتوفرة، حيث يفسر هذا بعدم قدرة هذه المؤسسات على تكاليف الابتكار من جهة وعلى عدم قدرتها على المنافسة من جهة أخرى، ونحن نعلم أن السعر أهم عناصر المزيج التسزيقي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويعتبر عاملا مهما في جلب الزبائن والمحافظة عليهم.

خلاصة الفصل:

تناولنا من خلال هذا الفصل دراسة ميدانية على 61 مؤسسة صغيرة ومتوسطة عاملة بالجنوب الشرقي بهدف تحليل كل من مستوى الابتكار في مجالات المنتوج ووسائل الإنتاج ثم تقييم مستوى المرافقة المقدمة لهذه المؤسسات في هذه المجالات، كما قمنا بتحليل معوقات الابتكار في هذه المؤسسات، حيث توصلنا إلى الاستنتاجات من خلال النتائج المتحصل عليها في مجال مرافقة الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في الجنوب الشرقي الجزائري، ومن ثم مناقشة النتائج المتحصل عليها للتمكن من إعطاء بعض التوضيحات بخصوصها وتقديم إقتراحات في النهاية موجهة للدولة وهيئات الدعم والمرافقة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على حد سواء.

الخاتمـة

1. **تمهيد**
2. **نتائج اختبار الفروض**
3. **عرض نتائج الدراسة**
4. **التوصيات**
5. **أفاق البحث في الموضوع**

1-تمهيد:

تناولت هذه الأطروحة إشكالية مرافقة الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة بالجنوب الشرقي، ولقد اقتضى بنا الأمر إلى معالجة هذه الإشكالية عبر ثلاثة فصول، انطلاقا من الفرضيات المقترحة في المقدمة، حيث تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري لمتغيرات الدراسة على غرار مفاهيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الابتكار مع تحديد وضبط مجالاته، وكذا المرافقة ومختلف الهيئات الخاصة بها، أما الفصل الثاني تناولنا فيه مجموعة من الدراسات السابقة التي لها صلة بموضوعنا، سواء كانت عربية أم أجنبية، في حين تناولنا في الفصل الثالث دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة بالجنوب الشرقي بهدف قياس مستوى الابتكار وكذا قياس مستوى المرافقة المرتبطة به.

وحاولنا خلال هذا البحث الإجابة على الإشكالية الرئيسية للموضوع والتي تنص على: هل يحظى الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة بالجنوب الشرقي بالمرافقة اللازمة والملائمة؟، والإجابة كانت عن طريق هذا البحث الذي اختبرنا فرضياته المصاغة والوصول إلى عديد الحقائق في مجال الدراسة وتقديم تفسيرات للنتائج المتحصل عليها، وتقديم اقتراحات على عدة مستويات وصياغة آفاق للدراسة.

2- اختبار الفرضيات:

كانت نتاج اختبار الفرضيات البحثية كما يلي:

-اختبار الفرضية الأولى:

بخصوص الفرضية الأولى والمتعلقة بتوفر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة بالجنوب الشرقي على مقومات الابتكار، نلاحظ عدم تحقق هذه الفرضية من خلال مستوى المعنوية لاختبار ANOVAالذي بلغ **0.509**، وهو اكبر من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة **0.05**، وعليه قبل الفرضية الصفرية القائلة بلا تتوفر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة بالجنوب الشرقي على مقومات البحث والتطوير ، أي ان هذه المؤسسات ليس لديها مقومات خاصة بالبحث والتطوير.

-اختبار الفرضية الثانية:

بخصوص الفرضية الثانية والتي تنص على: يتميز ابتكار المنتج في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة بالجنوب الشرقي بمرافقة جيدة لم تتحقق هذه الفرضية من خلال نتائج اختبار ANOVA للفرضية الثانية، حيث نلاحظ ان مستوى المعنوية للاختبار بلغ **0.681**، وهو اكبر من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة 0.05، وعليه قبول الفرضية الصفرية القائلة "لا يتميز ابتكار المنتج في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة بالجنوب الشرقي بمرافقة جيدة."

-اختبار الفرضية الثالثة:

بخصوص الفرضية الثالثة والتي تنص على: يتميز ابتكار وسائل الإنتاج في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة بالجنوب الشرقي بمرافقة جيدة، لم تتحقق هذه الفرضية من خلال نتائج اختبار ANOVA للفرضية الثالثة ، حيث نلاحظ ان مستوى المعنوية للاختبار بلغ 0.377، وهو أكبر من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة 0.05، وعليه قبل الفرضية الصفرية القائلة "لا يتميز ابتكار وسائل الإنتاج في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة بالجنوب الشرقي بمرافقة جيدة."

-اختبار الفرضية الرابعة:

بخصوص الفرضية الرابعة والتي تنص على: توجد معوقات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة بالجنوب الشرقي اتجاه الابتكار فقد تحققت هذه الفرضية من خلال النتائج لإجابات العينة للفرضية الرابعة، حيث نلاحظ أن مستوى المعنوية للاختبار بلغ 0.045، أي أن الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة بالجنوب الشرقي يواجه العديد من المعوقات.

3-نتائج الدراسة:

من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية لموضوع مرافقة الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة بالجنوب الشرقي توصلنا للنتائج التالية:

-يمر ابتكار المنتج عبر العديد من المراحل على غرار الفكرة الابتكارية، الإبداع والتجسيد الفعلي للفكرة الابتكارية؛

-عدم وجود مقومات كافية للبحث والتطوير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة بالجنوب الشرقي؛

-تستعين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة بالجنوب الشرقي بهيئات بحث وتطوير خارجية؛

-يتميز مستوى ابتكار المنتج في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة بالجنوب الشرقي بمستوى متوسط؛

-يتميز مستوى ابتكار وسائل الإنتاج في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة بالجنوب الشرقي بمستوى متوسط؛

-وجود مرافقة ضعيفة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة بالجنوب الشرقي في مجال ابتكار المنتج وابتكار وسائل الإنتاج؛

-توجد العديد من المعوقات أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة بالجنوب الشرقي تحول دون الابتكار.

4- التوصيات:

في ظل النتائج المتوصل إليها والمتعلقة بعدم وجود مرافقة جيدة لمجالات الابتكار وكذا وجود معوقات تحول دون الابتكار في هذه المؤسسات فإن نوصي بما يلي:

-ضرورة توفير وحدات بحث وتطوير داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة بالجنوب الشرقي؛

-ضرورة اهتمام هيئات الدعم والمرافقة بالأفكار الابتكارية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة بالجنوب الشرقي؛

-ضرورة القيام بالدراسات التقنية اللازمة للأفكار الابتكارية؛

-ضرورة توفير التمويل اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة بالجنوب الشرقي؛

-ضرورة تقديم تسهيلا حكومية تتعلق بالأفكار الابتكارية في الصغيرة والمتوسطة العاملة بالجنوب الشرقي؛

-ضرورة تكوين كفاءات ذات مستوى عالي في مجالات الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة بالجنوب الشرقي؛

-ضرورة توفير وحدات بحث وتطوير داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة بالجنوب الشرقي؛

-على المؤسسات الجامعية وهيئات الدعم والمرافقة بالقيام بدورها في نشر ثقافة الابتكار لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

5- أفاق الدراسة:

تناولت هذه الدراسة المرافقة في مجال الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة بالجنوب الشرقي، حيث اقتصرت على مجالي ابتكار المنتج وابتكار العملية، لذلك تفتح هذه الدراسة عدة أفاق للبحث نوجزها فيما يلي:

- القيام بنفس الدراسة مع توسيع عينة البحث لتشمل جميع أنحاء الوطن؛
- إدخال مجالات جديدة في الابتكار على غرار الابتكار التسويقي والابتكار التكنولوجي؛
- تحليل معوقات المرافقة في مجالات الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة بالجنوب الشرقي؛
- دور المرافقة في تفعيل الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة بالجنوب الشرقي.

قائمة المراجع

المصادر والمراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

- **الكتب:**

1- إبراهيم بختي، **الدليل المنهجي لإعداد البحوث العلمية (المذكرة، الأطروحة، التقرير، المقال)– وفق طريقة الـ IMRAD**، الطبعة الرابعة، جامعة ورقلة، الجزائر، 2015/1998.

2- أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان: **الأصول العلمية والعملية لإدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012م-1433هـ

3- إلهام فخري طمليه: **التسويق في المشاريع الصغيرة– مدخل إستراتيجي**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009 م/ 1429هـ

4- جالن سبنسرهل: **منشآت الأعمال الصغيرة**، ترجمة طيب بطرس، الطبعة الثانية، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1998

5- جهاد عبد الله عفانة، قاسم موسى أبو عيد: **إدارة المشاريع الصغيرة**، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، بدون تاريخ

6- ديف فرانسيس، مايك وودكوك: **القيم التنظيمية**، ترجمة: عبد الرحمان أحمد الهيجان، معهد الإدارة العامة، الرياض، السعودية، 1995

7- رابح خوني، رقية حساني: **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تحويلها**، الطبعة الأولى، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2008

8- رمضان السنوسي، عبد السلام بشير الرويبي: **حاضنات الأعمال والمشروعات الصغيرة**، الطبعة الأولى، دار الكتاب الوطنية، بنغازي، ليبيا، 2003

9- زكريا مطلك الدوري، أحمد علي صالح: **إدارة الأعمال الدولية– منظور سلوكي واستراتيجي**، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر التوزيع، عمان، الأردن، 2009

10- سعاد نائف برنوطي: **إدارة الأعمال الصغيرة – أبعاد للريادة**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن

11- سعد عبد الرسول محمد: **الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي**، المكتب العلمي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1998

12- صلاح حسن: **التطورات والمتغيرات الاقتصادية الدولية – دعم وتنمية المشروعات الصغيرة لحل مشاكل البطالة والفقر**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 1432هـ/ 2011م

13- عبد السلام أبو قحف، إسماعيل السيد، توفيق ماضي، رسمية زكي: **حاضنات الأعمال (فرصة جديدة للاستثمار، وآليات لدعم منشآت الأعمال الصغيرة)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001

14- كاسر نصر منصور، ناجي جواد: **إدارة المشروعات الصغيرة**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000

15- ليث عبد الله القهيوي، بلال محمد الوادي: **المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية بالوطن العربي**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012م/1433هـ

16- ماجدة العطية: **إدارة المشروعات الصغيرة**، الطبعة الثانية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009م- 1429هـ

17- مأمون نديم عكروش، سليم نديم عكروش: **تطوير المنتجات الجديدة**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004

18- محمد كمال خليل الحمزاوي: **اقتصاديات الائتمان المصرفي – دراسة تطبيقية للنشاط الائتماني وأهم محدداته**، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2000

19- محمد محروس إسماعيل: **اقتصاديات الصناعة والتصنيع**، مؤسسة الجامعة للطباعة، الإسكندرية، مصر، 1997

20- محمد محروس إسماعيل: **اقتصاديات الصناعة والتصنيع**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1997

21- محمد هيكل: **مهارات إدارة المشروعات الصغيرة**، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2003

22- معاذ ثابت برنوطي: **الإدارة –أساسيات في إدارة الأعمال**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004

23- نبيل جواد: **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع "مجد"، بيروت، لبنان، 2006م/1427هـ

24- نجم عبود نجم: **إدارة الإبتكار– المفاهيم والخصائص الحديثة**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015

25- نجم عبود نجم: **إدارة الابتكار**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2003

26- نعيم حافظ أبوجمعة: **التسويق الابتكاري**، الطبعة الثانية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، 2011

27- هالة محمد لبيب عنبه: **إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، دليل عملي لكيفية البدء بمشروع صغير وإدارته في ظل التحديات المعاصرة**، الطبعة الأولى، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2002

28- هايل عبد المولي طشطوش: **المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية**، الطبعة الأولى، دار الحامد، للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1433/2012هـ

- **البحوث الجامعية:**

1- السعيد بريبش: **تقييم تجربة الاقتصاد الموجه والإصلاحات الاقتصادية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية (واقع وآفاق)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، جامعة باجي مختار، عنابة، 2006

2- عثمان لخلف: **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها –دراسة حالة الجزائر-** أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2004/2003

3- عطا الله فهد السرحان: **دور الإبتكار والإبداع التسويقي في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك التجارية الأردنية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في فلسفة التسويق، كلية الدراسات الإدارية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن، 2005

4- يوسف قريشي: **سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – دراسة ميزانية–** أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2005

- **النشريات والدوريات:**

1- إحسان دهش جلاب، أسيل علي مزهر: التغيير الاستراتيجي والإبتكار التنظيمي: العلاقة والأثر – دراسة ميدانية في شركة أور العامة للصناعة الهندسية، **مجلة الدراسات الإدارية**، العدد (03)، المجلد (01)، قسم إدارة الأعمال، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق، 2007

2- أسماء رتيمي، رحيمة غصبان: معوقات الإبداع والعوامل المؤثرة في الابتكار في المؤسسة، **مجلة التمنية وإدارة الموارد البشرية**، العدد (08)

3- بن عنتر عبد الرحمان، بلوناس عبد الله: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين تحدى المعوقات وضرورة دعم قدراتها التنافسية في ظل المنافسة الدولية، **مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية**، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، المجلد(14)، العدد(01)، العراق، 2012

4- بوشنقير إيمان، قطاف ليلى: دور وأهمية الإبتكار التكنولوجي في خلق ميزة تنافسية في القطاع الصناعي، **مجلة الاقتصاد الصناعي**، العدد (04)، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، جوان 2013

5- حسين رحيم: نظم حاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي، **مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، العدد (02)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2003

6- حكيم خلفاوي: دور المعرفة السوقية في تحقيق الإبتكار التسويقي – دراسة استطلاعية في عدد من شركات الصناعات الغذائية في الجزائر، **مجلة الاقتصاد الجديد**، العدد (12)، المجلد (01)، جامعة خميس مليانة، 2015

7- حميد سالم الكعبي: دور التمكين الإداري في تعزيز الإبتكار التنظيمي، **مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية**، المجلد (06)، العدد (01)، مارس 2016

8- خالد بن عبد العزيز بن محمد السهلاوي: معدل وعوامل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، **مجلة الإدارة العامة**، المجلد (41)، العدد (02)، يوليو 2001

9- دراجي كريمو: حاضنات الأعمال كآلية لترقية تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، **مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة**، العدد(32)، 2015

10- شريف غياط، محمد بوقموم: حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في تطوير الإبداع والابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة الجزائر، **مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية**، العدد (06)، جامعة بسكرة، 2003

11- شريف غياط، محمد بوقموم: حاضنات العمال التكنولوجية ودورها في تطوير الإبداع والابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حالة الجزائر، **مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية**، العدد (06)، ديسمبر2009

12- العايب ياسين: دراسة وتحليل سياسة الدعم المالي الحكومي لإنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، **مجلة دراسات اقتصادية**، العدد (01)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، 2014

13- عبود زرقين، تواتية الطاهر: العناقيد الصناعية كإستراتيجية لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية**، العدد(41)، 2014

14- عمار حميود، فوزي شعوبي: واقع تطبيق الإبتكار في التوزيع في الشركة الجزائرية للكهرباء والغاز- دراسة حالة مديرية التوزيع (فرع ورقلة الحضري)، **مجلة أداء المؤسسات الجزائرية**، العدد (06)، 2014

15- عناني ساسية، نعمون وهاب: تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل الانضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجار، **مجلة كلية المأمون الجامعة**، العدد(25)، كلية المأمون الجامعة، العراق، 2015

16- عيسى بن ناصر: حاضنات الأعمال كآلية لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد(18)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، مارس2010

17- فاضل جواد دهش: أهمية القروض الزراعية للمشروعات الصغيرة في زيادة الإنتاج الزراعي في العراق، **مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية**، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، العدد(10)، العراق، 2013

18- كاظم أحمد البطاط، صفاء عبد الجبار: قياس اتجاه الصناعات الصغيرة في كربلاء لقبول حاضنات الأعمال، **المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية**، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد (17)، العراق، 2008

19- كمال دمدوم: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تثمين عوامل الإنتاج، **مجلة دراسات اقتصادية**، العدد (02)، 2000

20- مجيد حميد مجيد: مدى توافر متطلبات الإبتكار المنظمي في منظمات تقنيات المعلومات وإسهامها في تعزيز التنمية المستدامة – دراسة ميدانية، **مجلة الإدارة والاقتصاد**، السنة (40)، العدد (113)، 2017

21- محمد بن بوزيان، طاهر زياني: تكنولوجية الحاضنات في العالم العربي – الفرص الجديدة لتطوير الكفاءات ، **مجلة الإقتصاد والمناجمنت**، العدد (03)، 2004

22- مداني بن بلغيث، محمد الطيب دويس: أهمية دعم الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – أي دور مساهمة للجامعة ؟، **مجلة المؤسسة**، العدد (03)، 2014

23- مصطفى بودرامة، فاطمة الزهراء عايب: دور حاضنات الأعمال في تعزيز قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الابتكار- دراسة حالة حاضنات المؤسسات بباتنة، **مجلة دراسات**، العدد (30)، جامعة الأغواط، جوان2017

24- منار حداد، حازم الخطيب: دور المشروعات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن، **مجلة اربد للبحوث والدراسات**، المجلد (09)، العدد (01)، العراق، 2005

25- ميموني ياسين: الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: واقع وتحديات – حالة الجزائر، **مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية**، المجلد (03)، العدد (06)، 2015

26- يسر إبراهيم أحمد: **الشركات العراقية الصغيرة "مشكلات الواقع واتجاهات الحل"**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، العدد (469)، القاهرة، مصر، 2010

- **التظاهرات العلمية:**

1- أحمد طرطار، سارة حليمي: حاضنات الأعمال كآلية لدعم الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة ضمن المتلقى الدولي حول: **المقاولاتية – التكوين وفرص الأعمال**، المقام بكلية جامعة محمد خيضر، بسكرة، أيام 08/07/06أفريل 2010

2- خالد رجم، دادن عبد الغني: عرض مفاهيم عامة حول حاضنات الأعمال وتجارب عالمية، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول: **استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قاصدي مرباح ورقلة. يومي 18و19 أفريل 2012

3- دليلة بركان ، حايف سي حايف شيراز: حاضنات الأعمال كأداة فعالة لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة– دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر–ولاية بسكرة، ورقة بحثية ضمن الملتقى الوطني حول: **استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي18و 19 أفريل2012

4- رمضاني لعلا، بن لقريشي ربيعة: دور الإبتكار التسويقي في نجاح الإستراتيجية التسويقية للمؤسسة – دراسة حالة مؤسسة Samsung، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول: **الإبداع والإبتكار في منظمات الأعمال**، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح، عمان، الأردن، أيام 2-2016/05/5

5- زرقين عبود، العلمي إيمان: دور الإبتكار التسويقي في مجال المنتجات على أداء المؤسسة الصناعية، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول: **الإبداع والإبتكار في منظمات الأعمال**، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، رماح، عمان، الأردن، أيام 2-2016/05/5

6- السعيد بريبش ، طبيب سار: دور حاضنات الأعمال في تطوير ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – دراسة تحليلية تقييمية، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول: **استراتجيات التنظيم والمرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، المنعقد بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي 18و19 أفريل 2011

7- السعيد بريبش ، غرسة عبد اللطيف: إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات ص و م في الجزائر بين المعوقات المعمول ومتطلبات المأمول، مداخلة في الملتقى الدولي حول: **متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**، جامعة الشلف، أفريل 2006

8- الشريف ريحان، ريم بونوالة: حاضنات الأعمال كآلية لمرافقة المؤسسات الصغيرة – نموذج مقترح في مجال تكنولوجيا المعلومات، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول: **استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، المنعقد بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي18و 19 أفريل 2011

9- شعبان فرج ، مرابطي عبد الغاني: الإبداع والإبتكار الترويجي كمدخل استراتيجي لتحقيق الميزة التنافسية وتحسين جودة الخدمات بالمنظمات الفندقية، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول: **الإبداع والإبتكار في منظمات الأعمال**، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح، عمان، الأردن، أيام 2-2016/05/5

10- الطيب قصاص ، مصطفى بودرامة: الإبتكار في المزيج التسويقي بين التحديات والحلول الممكنة- دراسة حالة الشركة الوطنية لاتصالات الجزائر أوريدو، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول: **الإبداع والإبتكار في منظمات الأعمال**، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح، عمان، الأردن، أيام 2-2016/05/5

11- عبد الحميد برحومة ، صورية بوطرفة: واقع حاضنات الأعمال التقنية في الجزائر وسبل تغييرها على ضوء التجارب العالمية – عرض نماذج عالمية لحاضنات الأعمال، مداخلة ضمن: **الأيام العلمية الدولية حول المقاولاتية**، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 03 و04 ماي 2011

12- عبد الرحمان بن سانية، صلاح الدين نعاس: رأس المال المخاطر لدعم وتمويل الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- مع الإشارة إلى التجربة الأمريكية والجزائرية، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثالث حول: **أساليب قيادة الإبداع والابتكار في المؤسسات الجزائرية في ظل مفاهيم الإدارة الحديثة- الواقع والتحديات**، المقام بجامعة غرداية يومي: 18/17 أكتوبر2016

13- عبد الرحمان مغاري ، بوكساني رشيد: دور حاضنات الأعمال التقنية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- حالة مشاتل المؤسسات ومراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول: **استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة**، والمتوسطة المنعقد بكلية العلوم الأقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قاصدي مرباح ورقلة يومي 18 و19 أفريل 2011

14- عبد السلام زايدي ، مفتاح فاطمة: أهمية نظام الحاضنات في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – تجارب عالمية وسبل الاستفادة منها (ماليزيا، الصين، فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية)، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول: **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2000- 2010**، المقام بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، يومي 18 و19 ماي 2011

15- عماد الدين شرعة: دور الحاضنات التكنولوجية في التأسيس لاقتصاد المعرفة، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: **استراتجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة في الجزائر**، المقام في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 18 و 19 أفريل 2012

16- فاتح جاري ، بوكار عبد العزيز: هيئات مرافقة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول: **إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، المقام بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمه لخضر بالوادي، يومي 06 و07 ديسمبر 2017

17- ليلى عبد الرحيم، خديجة لدرع: دور الحاضنات التكنولوجية في دعم الإبداع وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: **إدارة المعرفة والفعالية الاقتصادية**، المنعقد بجامعة باتنة، يومي 25-26 نوفمبر، 2008

18- محمد قوجيل ، محمد حافظ بوغابة: المرافقة في إنشاء المشاريع الصغيرة، تحليل نظري وإسقاط على الواقع الجزائري، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول: **استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، المنعقد بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، بومي 18،19 أفريل 2011

19- مفلح عوني: المنشآت الصناعية الصغيرة في الكويت واقعها، معوقاتها، مستقبلها، ودورها في التنمية، بحث مقدم في المؤتمر الدولي حول: **منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة –التحديات والآفاق المستقبلية–** جامعة اليرموك، إربيد، الأردن، 2003

20- نضال محمد طالب: الحاضنات ودورها في دعم وتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة ضمن الملتقى العربي الخامس حول: **الصناعات الصغيرة والمتوسطة**، الجزائر، أيام 14-15 مارس 2010

- **القوانين والمراسيم:**

1. المادة 4 من القانون التوجيهي 18/01 المؤرخ في 2001/12/12 المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
2. المادة 7 من القانون التوجيهي 18/01 المؤرخ في 2001/12/12 المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
3. المادة 6 من القانون التوجيهي 18/01 المؤرخ في 2001/12/12 المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
4. المادة 5 من القانون التوجيهي 18/01 المؤرخ في 2001/12/12 المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
5. الجريدة الرسمية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 03- 78 المؤرخ في 25 فيفري 2003 والمتعلق بالقانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، العدد(13)، المادة(02)، 26 فيفري 2003
6. الجريدة الرسمية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 03- 78 المؤرخ في 2003/02/25، المتضمن الطبيعة القانونية لمراكز التسهيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومهامها وتنظيمها، العدد رقم (13)، 2003
7. الجريدة الرسمية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 96 – 296 المؤرخ في 1996/09/08 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، رقم (52)، المؤرخة في 1996/09/11

8. الجريدة الرسمية الجزائرية، المرسوم التشريعي رقم 93 – 12 المؤرخ في 1993/10/05 المتعلق بترقية الإستثمار، رقم (64)، الصادرة بتاريخ 1993/10/10
9. الجريدة الرسمية الجزائرية، الأمر رقم 01 – 03 المؤرخ في 2001/08/20 المتعلق بتطوير الإستثمار، رقم (07)، الصادرة بتاريخ 2001/08/22
10. الجريدة الرسمية الجزائرية، المادة رقم (06) من الأمر 01 – 03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الإستثمار، رقم (47) الصادرة بتاريخ 2001/08/22
11. الجريدة الرسمية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 06 – 355 المتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار وتشكيلته وتنظيمه وسيره، رقم (64) الصادرة بتاريخ 2006/10/11

ثانيا: المراجع باللغات الأجنبية

- **الكتب The Books:**

1- Ammar Selami: **petit et moyenne industrie et développement économique**, ENEL, Alger, 1985
2- Angelo Bonomi et George Haour: **L'innovation Technologique et sa Promotion dans L'entreprise**, Edition, Dalloz, Paris, France, 1989
3- Bergeron P.G: **la Gestion dynamique: concepts, méthodes et applications**, 3em éditions, Edition Morin & Associes, Gaetan, Québec, Canada, 2001
4- C leon, Megginson: **small business management: An entrepreneur's guidebook**. 4 editions. Mc graw- hill Irwin.
5- Chantal Bussenault, Martine prétet: **Organisation et gestion de l ' entreprise**, édition Vuibert, Paris,1991
6- Colin Barrow : **The Essence of Small Business**, Prentice Hall International, UK, 1993
7- Jean-Jacques Lambin: **Le marketing stratégique**, 2am édition, Edixience international, 1993
8- Justin G. Longenecker, J.William Petty, Leshie E. Palich, Carlos W. Moore: **Small Business Management**, 8th Edition, South Western Publishing, 1991
9- Michael A. Hitt et al: **Strategic Entrepreneurship: Creating a New Mindset**, Wiley Blackwell Publishers, London, UK, 2002
10- Nicholas siropolis: **Small business management a guide to entrepreneurship**, Fifth edition, Moughton Mifflin Company, 1994.

11- Robert Wttervulghe, avecla collabortionde, frank jansen: **LA PME: une entreprise humaine**, Debok université, Bruxelles, Belgique, 1998

12- Schermerhon, J, Hant,J. And Osborn, R: **Organizational Behavior**, John Willy & sons, N.Y, USA, 1997

- **البحوث الجامعية Theses**:

1. Boénne, M: **fostering creativity in the organization the impact of management instruments and office structures on the creativity of inventors**, thesis of master in business economics, faculty of economics and business, KU leuven, leuven, Belgium, 2014

- **الدوريات والنشريات Publications and Periodicals** :

1. Chieh- yu in and yi – hui ho: an empirical study on logistics services provider, intention to adopt green innovation, **journal of technology, management and innovation**, Vol (03), Issue (01), 2008
2. Elsbach, K and Hargadon, A: enhancing creativity through mindless work, a framework of workday design, Organization Science, Issue (17), 2006
3. Rebert Stringer: How to Manage Racial Innovation, **Management Review**, Vol(42), No. (4), California, USA, Summer 2000
4. Ruth Alas: connections between types of innovation types of organizational change and levels of learning: A study of Chinese organization, **china I night today**, Vol.(01), Issue. (01) January. March 2008
5. Smith, J: **the role of social relationships in faciliting individual creativity**, academy of management journal, social yet oreative, 2006

- **التظاهرات العلمية Scientific Demonstrations**:

1. DUVERT régis, HEKIMIAN Norbert , VALLAT David, **L'appui a la création d'entreprise ou d'activité**, étude pour la Direction régionale du travail, de l'emploi Et de la Formation Professionnelle Rhône Alpes(DRTEFP), Ministère des Affaires Sociales, du travail et de la solidarité, paris, mai,2002
2. Olivier CULLIERE, DETERMINANTS INSTITUTIONNELS DE L'INTENSITE d'accompagnement a la création d'entreprise, colloque "**accompagnement des jeunes entreprises: entre darwinisme et assistanat** **"** centre d'étude et de recherche sur les organisations et le mangement (CEROM), Montpellier.26 mai 2005

3. Philipe Alber et autres: **les incubateurs: émergence d′une nouvelle industrie**, rapport de recherche, chambre de commerce et d′industrie, Nice d′azur, avril, 2002
4. Srivastava, Anil and Gupta, raj Karan: leveraging knowledge management for organizational innovation and creativity, **conference on global competition & competitiveness of Indian corporate**, 2007

- **مواقع الانترنت Web site**:

1. http// www.jcciorgsa(09/06/2017)
2. Http//www.eco.e-bouragogne.Fr (2017/06/17).

الملاحق

1. الملحق رقم (1): قائمة الأساتذة المحكمين للاستمارة
2. الملحق رقم (2): استمارة المقابلة الشخصية
3. الملحق رقم (3): النتائج الإحصائية

ملحق رقم (1)

قائمة الأساتذة محكمي الاستبانة

الرقم	اسم الأستاذ	المؤسسة الجامعية المنتمي إليها
01	الأستاذ الدكتور : إبراهيم بختي	جامعة قاصدي مرباح بورقلة
02	الأستاذ الدكتور : محمد الطيب دويس	جامعة قاصدي مرباح بورقلة
03	الدكتور : إبراهيم قعيد	جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
04	الدكتور : بدر الزمان خمقاني	جامعة قاصدي مرباح بورقلة
05	الدكتور : مرزوقي مرزوقي	جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
06	الدكتور : محمد قوجيل	جامعة قاصدي مرباح بورقلة

الملحق رقم (2)

استمارة المقابلة الشخصية

جامعة قاصدي مرباح – ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

استمارة مقابلة شخصية

ساداتي سيداتي يشرفني أن أتقدم إلى سيادتكم المحترمة بهذه الاستمارة التي تدخل ضمن متطلبات انجاز أطروحة دكتوراه موسومة بـ: **"مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال الابتكار"**، حيث تهدف هذه الاستمارة الى معرفة أرائكم حول مستوى المرافقة المقدمة من هيئات الدعم والمرافقة من جهة ومستوى المرافقة في مجال الابتكار في مؤسساتكم من جهة أخرى وعليه الرجاء وضع علامة X في الخانة التي ترى أنها مناسبة. **كما** أعلمكم أن الإجابات المقدمة من طرفكم تحضى بالأهمية البالغة لدينا، وبالسرية التامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

نشكركم شكرا جزيلا على مساهمتكم الجادة بالإجابة على العبارات المرفقة و بصراحة تامة.

الباحث : الهادي عثماني **المؤطر : ا.د بختي إبراهيم**

المحور الأول :

معلومات عامة حول المؤسسة

الولاية	ورقلة ☐	غرداية ☐	الوادي ☐	بسكرة ☐	إليزي ☐
وظيفة المستجوب	رئيس مجلس إدارة ☐	مدير ☐	مسير ☐	أخرى ☐	
عدد العمال	من 1 إلى 9 ☐	من 10 إلى 49 ☐	من 50 إلى 250 ☐		
نوع الملكية	خاص ☐ وظيفة المالك	عام ☐	مختلط ☐		
المستوى التعليمي لمالك المؤسسة	ابتدائي ☐	متوسط ☐	ثانوي ☐	جامعي ☐	آخر ☐ .....
الشكل القانوني للمؤسسة	طبيعي ☐	EURL ☐	SARL ☐	SPA ☐	SNC ☐	آخر ☐ .....
قطاع النشاط في السجل التجاري	إنتاج السلع/الرمز 1 ☐	مؤسسات الإنتاج الحرفي/الرمز 2 ☐			
فرع النشاط	02.المياه والطاقة ☐	03.المحروقات ☐	05.المناجم والمقالع ☐	06.الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والكهربائية والالكترونية ☐	
	07.مواد البناء ☐	09.المواد الكيميائية والمطاطية والبلاستيكية ☐	10.الصناعات الغذائية والفلاحية ☐		
	11.الصناعات النسيجية ☐	12.صناعات الجلود والأحذية ☐	13.صناعات الخشب والفلين والورق ☐	14.صناعات مختلفة ☐	
النشاط	.....				
مصدر رأس مال المؤسسة	ذاتي ☐	قرض ☐	إعانة مالية ☐	رأس مال مخاطر ☐	آخر ☐ .....
في إطار	ANSEJ ☐	ANDI ☐	CNAC ☐	ANJEM ☐	مشاتل المؤسسات ☐	مراكز التسهيل ☐
	آخر ☐				

الجزء الثاني : تتوفر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجنوب الشرقي على مقومات البحث والتطوير

I. تحتوي مؤسستكم على وحدة بحث وتطوير داخلي ☐ لا ☐

إذا كان الجواب بنعم :

1 -ما هي وظيفة هذه الوحدة:

-التحليل والدراسة ☐

- الاستكشاف ☐

- تطوير المنتجات ☐

- دراسة الإمكانيات التقنية ☐

2- تحتوي مؤسستكم على مخابر تتلائم مع وحدة البحث والتطوير نعم ☐ لا ☐

3- تحتوي وحدة البحث والتطوير على البرامج المعلوماتية وقواعد بيانات نعم ☐ لا ☐

4- خصصت مؤسستكم مصاريف خاصة بالبحث والتطوير نعم ☐ لا ☐

5- تتوفر وحدة البحث والتطوير في مؤسستكم على خبراء ومهندسين في مجال البحث والتطوير

نعم ☐ لا ☐

II. تستعين مؤسستكم بهيئات بحث وتطوير خارجية ☐ نعم ☐ لا

إذا كان الجواب بنعم:

1-ما هي هذه الهيئات:

- جامعات ☐

- مخابر بحث ☐

- هيئات مناولة ☐

- مكاتب الدراسات التقنية ☐

- هيئات تطوير البرامج ☐

- أخرى .....

الجزء الثالث : يتميز ابتكار المنتوج في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة بالجنوب الشرقي بمستوى جيد

I. حققت مؤسستكم ابتكار في المنتوج نعم ☐ لا ☐

إذا كان الجواب لا انتقل للجزء الخامس إذا كان الجواب بنعم:

1- في أي مستوى:

- ابتكار يخص المنتوج القديم ☐ عدد الابتكارات ☐
- ابتكار منتوج جديد ☐ عدد الابتكارات ☐

2- ماهو مصدر الفكرة الابتكارية

- ذاتي ☐ مؤسسات منافسة ☐ موردون ☐ زبائن ☐ هيئات ☐ بحث

السوق ☐ أخرى ☐ .....

II. هل قدمت لكم هيئات الدعم والمرافقة المساعدة في ابتكار المنتوج نعم ☐ لا ☐

إذا كان الجواب بنعم:

1- ما هي هذه الهيئة

ANSEJ ☐ **ANDI** ☐ **CNAC** ☐ **ANJEM** ☐ **مشاتل المؤسسات** ☐ **مراكز التسهيل** ☐

أخرى ☐ .....

2- في أي مجال تمت المرافقة:

- المساعدة في تصميم الفكرة ☐ المساعدة في تمويل هذا الابتكار ☐ التجسيد الفعلي للفكرة ☐

3- سبب اللجوء لهيئة المرافقة

- عدم كفاية الموارد ☐ تطور قطاع النشاط ☐ عدم وجود الكفاءات الداخلية ☐

عدم استقرار السوق ☐

- التقليل من المخاطر ☐ الرغبة في استهداف أسواق جديدة ☐ شدة المنافسة ☐

أخرى ☐

4-في أي مرحلة بدأت عملية المرافقة :

- عند إنشاء الابتكار ☐ في السنة الأولى ☐ بين السنة 1 والسنة 3 ☐

بعد السنة الثالثة ☐

5- هل المرافقة:

مرافقة حالية ☐ مرافقة سابقة ☐

6-إذا كانت مرافقة سابقة كم استغرقت مدتها:

- اقل من سنة ☐ من 1 إلى 2 سنة ☐ من 2الى 3 سنوات ☐ أكثر من 3 سنوات ☐

- 7-ماهو تقييمك لمستوى المرافقة في ابتكار المنتوج :

- ضعيف ☐ متوسط ☐ قوي ☐

الجزء الرابع : يتميز ابتكار العملية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة بالجنوب الشرقي بمستوى جيد

III. حققت مؤسستكم ابتكار في طرق ووسائل الإنتاج نعم ☐ لا ☐

إذا كان الجواب لا انتقل للجزء الخامس إذا كان الجواب بنعم :

1- في أي مستوى:

- ابتكار يخص طرق ووسائل الإنتاج القديمة ☐ عدد الابتكارات ☐
- ابتكار طرق ووسائل إنتاج جديدة ☐ عدد الابتكارات ☐

2- ما هو مصدر الفكرة الابتكارية

ذاتي ☐ مؤسسات منافسة ☐ موردون ☐ زبائن ☐ هيئات ☐

بحث

السوق ☐ مشاكل تقنية ☐ أخرى ☐ .....

IV. هل قدمت لكم هيئات الدعم والمرافقة المساعدة في ابتكار طرق ووسائل الإنتاج نعم ☐ لا ☐

إذا كان الجواب بنعم :

4- ما هي هذه الهيئة

ANSEJ ☐ **ANDI** ☐ **CNAC** ☐ **ANJEM** ☐ **مشاتل المؤسسات** ☐ **مراكز التسهيل** ☐

أخرى ☐ .....

5- في أي مجال تمت المرافقة:

- المساعدة في تصميم الفكرة ☐ المساعدة في تمويل هذا الابتكار ☐ التجسيد الفعلي للفكرة ☐

6- سبب اللجوء لهيئة المرافقة

- عدم كفاية الموارد ☐ تطور قطاع النشاط ☐ عدم وجود الكفاءات الداخلية ☐

عدم استقرار السوق ☐

- التقليل من المخاطر ☐ الرغبة في استهداف أسواق جديدة ☐ شدة المنافسة ☐

أخرى ☐

4-في آي مرحلة بدأت عملية المرافقة :

- عند إنشاء الابتكار ☐ في السنة الأولى ☐ بين السنة 1 والسنة 3 ☐

بعد السنة الثالثة ☐

5- هل المرافقة :

مرافقة حالية ☐ مرافقة سابقة ☐

6-إذا كانت مرافقة سابقة كم استغرقت مدتها:

- اقل من ☐ من 1 إلى 2 سنة ☐ من 2الى 3 سنوات ☐ أكثر من 3 سنوات ☐

- 7- ماهو تقييمك لمستوى المرافقة في ابتكار طرق ووسائل الإنتاج :

- ضعيف ☐ متوسط ☐ قوي ☐

الجزء الخامس: توجد معوقات تمنع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة بالجنوب الشرقي على الابتكار

	المرحلة الابتكارية		
معوقات الابتكار	عدم انطلاق المشروع ألابتكاري	انطلاق متأخر	التخلي عن المشروع
التكلفة مرتفعة جدا			
غياب الكفاءات المؤهلة			
عدم وجود مصادر تمويل			
وجود هيمنة قوية بالسوق			
حالة عدم التأكد من الطلب على المنتوج المبتكر			
غياب معلومات عن السوق			
صعوبة ايجاد هيئة مرافقة			
وجود مخاطر مرتفعة في السوق			
غياب الموارد التقنية			
ارتفاع معدل فشل المنتجات الجديدة			
قصر دورة حياة المنتوج			
طول مدة الابتكار			
وجود قيود وتشريعات حكومية			
سعر المنتج مرتفع			

الملحق رقم (3)

النتائج الاحصائية

Frequency Table

VAR0001

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1,00	12	34,3	34,3	34,3
	2,00	22	62,9	62,9	97,1
	3,00	1	2,9	2,9	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

VAR0002

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1,00	10	28,6	28,6	28,6
	2,00	11	31,4	31,4	60,0
	3,00	10	28,6	28,6	88,6
	4,00	1	2,9	2,9	91,4
	5,00	3	8,6	8,6	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

VAR0003

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1,00	1	2,9	2,9	2,9
	3,00	3	8,6	8,6	11,4
	4,00	4	11,4	11,4	22,9
	5,00	5	14,3	14,3	37,1
	6,00	4	11,4	11,4	48,6
	7,00	6	17,1	17,1	65,7
	8,00	5	14,3	14,3	80,0
	9,00	5	14,3	14,3	94,3
	10,00	2	5,7	5,7	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

VAR0004

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1,00	9	25,7	25,7	25,7
	2,00	17	48,6	48,6	74,3
	3,00	9	25,7	25,7	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

VAR0005

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1,00	26	74,3	74,3	74,3
	2,00	7	20,0	20,0	94,3
	3,00	2	5,7	5,7	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

VAR0006

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1,00	9	25,7	25,7	25,7
	2,00	15	42,9	42,9	68,6
	3,00	11	31,4	31,4	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

VAR0007

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1,00	1	2,9	2,9	2,9
	2,00	10	28,6	28,6	31,4
	3,00	17	48,6	48,6	80,0
	4,00	4	11,4	11,4	91,4
	5,00	3	8,6	8,6	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

VAR0008

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1,00	5	14,3	14,3	14,3
	2,00	9	25,7	25,7	40,0
	3,00	8	22,9	22,9	62,9
	4,00	4	11,4	11,4	74,3
	5,00	3	8,6	8,6	82,9
	6,00	1	2,9	2,9	85,7
	7,00	2	5,7	5,7	91,4
	8,00	3	8,6	8,6	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

VAR0009

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	,00	33	94,3	94,3	94,3
	1,00	2	5,7	5,7	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

VAR00010

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	,00	33	94,3	94,3	94,3
	2,00	2	5,7	5,7	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

VAR00011

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	,00	33	94,3	94,3	94,3
	1,00	1	2,9	2,9	97,1
	3,00	1	2,9	2,9	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

VAR00012

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	,00	33	94,3	94,3	94,3
	1,00	2	5,7	5,7	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

VAR00013

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	,00	33	94,3	94,3	94,3
	1,00	2	5,7	5,7	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

VAR00014

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	,00	16	45,7	45,7	45,7
	1,00	19	54,3	54,3	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

VAR00015

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid عمال	,00	12	34,3	34,3	34,3
	1,00	23	65,7	65,7	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

VAR00016

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	,00	6	17,1	17,1	17,1
	1,00	29	82,9	82,9	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

VAR00017

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	,00	6	17.1	20,0	20,0
	1,00	3	8.6	5,7	25,7

	2,00	10	28,6	28,6	54,3
	3,00	1	2,9	2,9	57,1
	4,00	10	28,6	28,6	85,7
	5,00	3	8,6	8,6	94,3
	6,00	2	5,7	5,7	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

VAR00018

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	,00	11	31,4	31,4	31,4
	1,00	24	68,6	68,6	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

VAR00019

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	,00	16	45,7	45,7	45,7
	1,00	19	54,3	54,3	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

VAR00020

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	,00	12	34,3	34,3	34,3
	1,00	23	65,7	65,7	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

VAR00021

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	,00	11	31,4	31,4	31,4
	1,00	12	34,3	34,3	65,7
	2,00	2	5,7	5,7	71,4
	3,00	4	11,4	11,4	82,9
	4,00	3	8,6	8,6	91,4
	5,00	1	2,9	2,9	94,3
	6,00	2	5,7	5,7	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

VAR00022

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	,00	11	31,4	31,4	31,4
	1,00	24	68,6	68,6	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

VAR00023

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	,00	11	31,4	31,4	31,4
	1,00	12	34,3	34,3	65,7
	2,00	3	8,6	8,6	74,3
	3,00	2	5,7	5,7	80,0
	4,00	3	8,6	8,6	88,6
	5,00	1	2,9	2,9	91,4
	6,00	1	2,9	2,9	94,3
	7,00	2	5,7	5,7	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

VAR00024

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	,00	11	31,4	31,4	31,4
	1,00	16	45,7	45,7	77,1
	2,00	3	8,6	8,6	85,7
	3,00	5	14,3	14,3	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

VAR00025

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	,00	11	31,4	31,4	31,4
	1,00	11	31,4	31,4	62,9
	2,00	4	11,4	11,4	74,3
	3,00	4	11,4	11,4	85,7
	4,00	2	5,7	5,7	91,4
	5,00	1	2,9	2,9	94,3
	6,00	1	2,9	2,9	97,1
	7,00	1	2,9	2,9	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

VAR00026

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	,00	11	31,4	31,4	31,4
	1,00	14	40,0	40,0	71,4
	2,00	3	8,6	8,6	80,0
	3,00	4	11,4	11,4	91,4
	4,00	3	8,6	8,6	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

VAR00027

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	,00	10	28,6	28,6	28,6
	1,00	17	48,6	48,6	77,1
	2,00	8	22,9	22,9	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

VAR00028

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	,00	11	31,4	31,4	31,4
	1,00	5	14,3	14,3	45,7
	2,00	7	20,0	20,0	65,7
	3,00	6	17,1	17,1	82,9
	4,00	6	17,1	17,1	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

VAR00029

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	,00	11	31,4	31,4	31,4
	1,00	6	17,1	17,1	48,6
	2,00	10	28,6	28,6	77,1
	3,00	8	22,9	22,9	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

VAR00030

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	,00	11	31,4	31,4	31,4
	1,00	24	68,6	68,6	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

VAR00031

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	,00	18	51,4	51,4	51,4
	1,00	17	48,6	48,6	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

VAR00032

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	,00	19	54,3	54,3	54,3
	1,00	16	45,7	45,7	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

VAR00033

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	,00	11	31,4	31,4	31,4
	1,00	12	34,3	34,3	65,7
	2,00	5	14,3	14,3	80,0
	3,00	2	5,7	5,7	85,7
	4,00	2	5,7	5,7	91,4
	5,00	3	8,6	8,6	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

VAR00034

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	,00	11	31,4	31,4	31,4
	1,00	24	68,6	68,6	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

VAR00035

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	,00	11	31,4	31,4	31,4
	1,00	8	22,9	22,9	54,3
	2,00	5	14,3	14,3	68,6
	3,00	5	14,3	14,3	82,9
	4,00	2	5,7	5,7	88,6

	5,00	1	2,9	2,9	91,4
	6,00	1	2,9	2,9	94,3
	7,00	2	5,7	5,7	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

VAR00036

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	,00	11	31,4	31,4	31,4
	1,00	10	28,6	28,6	60,0
	2,00	7	20,0	20,0	80,0
	3,00	7	20,0	20,0	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

VAR00037

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	,00	11	31,4	31,4	31,4
	1,00	6	17,1	17,1	48,6
	2,00	3	8,6	8,6	57,1
	3,00	3	8,6	8,6	65,7
	4,00	3	8,6	8,6	74,3
	5,00	4	11,4	11,4	85,7
	6,00	2	5,7	5,7	91,4
	7,00	3	8,6	8,6	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

VAR00038

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	,00	11	31,4	31,4	31,4
	1,00	9	25,7	25,7	57,1
	2,00	6	17,1	17,1	74,3
	3,00	3	8,6	8,6	82,9
	4,00	6	17,1	17,1	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

VAR00039

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	,00	10	28,6	28,6	28,6
	1,00	13	37,1	37,1	65,7
	2,00	12	34,3	34,3	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

VAR00040

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	,00	11	31,4	31,4	31,4
	1,00	4	11,4	11,4	42,9
	2,00	9	25,7	25,7	68,6
	3,00	4	11,4	11,4	80,0
	4,00	7	20,0	20,0	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

VAR00041

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	,00	11	31,4	31,4	31,4
	1,00	7	20,0	20,0	51,4
	2,00	8	22,9	22,9	74,3
	3,00	9	25,7	25,7	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

VAR00042

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1,00	6	17,1	17,1	17,1
	2,00	14	40,0	40,0	57,1
	3,00	15	42,9	42,9	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

VAR00043

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1,00	4	11,4	11,4	11,4
	2,00	16	45,7	45,7	57,1
	3,00	15	42,9	42,9	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

VAR0044

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1,00	7	20,0	20,0	20,0
	2,00	14	40,0	40,0	60,0
	3,00	14	40,0	40,0	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

VAR0045

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1,00	7	20,0	20,0	20,0
	2,00	14	40,0	40,0	60,0
	3,00	14	40,0	40,0	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

VAR0046

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1,00	7	20,0	20,0	20,0
	2,00	10	28,6	28,6	48,6
	3,00	18	51,4	51,4	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

VAR0047

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1,00	7	20,0	20,0	20,0
	2,00	13	37,1	37,1	57,1
	3,00	15	42,9	42,9	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

VAR0048

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1,00	7	20,0	20,0	20,0
	2,00	13	37,1	37,1	57,1
	3,00	15	42,9	42,9	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

VAR0049

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1,00	5	14,3	14,3	14,3
	2,00	13	37,1	37,1	51,4
	3,00	17	48,6	48,6	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

VAR0050

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1,00	9	25,7	25,7	25,7
	2,00	15	42,9	42,9	68,6
	3,00	11	31,4	31,4	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

VAR0051

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1,00	7	20,0	20,0	20,0
	2,00	16	45,7	45,7	65,7
	3,00	12	34,3	34,3	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

VAR0052

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1,00	9	25,7	25,7	25,7
	2,00	13	37,1	37,1	62,9
	3,00	13	37,1	37,1	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

VAR0053

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1,00	7	20,0	20,0	20,0
	2,00	14	40,0	40,0	60,0
	3,00	14	40,0	40,0	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

VAR0054

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1,00	8	22,9	22,9	22,9
	2,00	14	40,0	40,0	62,9
	3,00	13	37,1	37,1	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

VAR0055

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1,00	5	14,3	14,3	14,3
	2,00	15	42,9	42,9	57,1
	3,00	15	42,9	42,9	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

ANOVAللفرضية الأولى

b

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	,093	2	,047	,690	,509
Within Groups	2,165	32	,068		
Total	2,259	34			

ANOVA للفرضية الثانية

c

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	,536	2	,268	,389	,681
Within Groups	22,038	32	,689		
Total	22,574	34			

ANOVA للفرضية الثالثة

d

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	1,698	2	,849	1,005	,377
Within Groups	27,049	32	,845		
Total	28,747	34			

نتائج اختبار ANOVA للفرضية الرابعة

a

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	1,912	2	,956	3,399	,046
Within Groups	9,001	32	,281		
Total	10,913	34			

الفهرس

الفهرس

إهداء III
شكر IV
ملخص V
قائمة المحتويات VI
قائمة الجداول VII
قائمة الأشكال IX
قائمة الملاحق XII
قائمة الاختصارات والرموز XIII
المقدمة ..... أ
الفصل الأول : الأدبيات النظرية للموضوع 1
المبحث الأول : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مفاهيم وأساسيات 3
المطلب الأول : ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 3
المطلب الثاني : المشاكل والمعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 15
المطلب الثالث : أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 19
المبحث الثاني : الإطار المفاهيمي لمرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 23
المطلب الأول : مفهوم المرافقة 24
المطلب الثاني : هيئات دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 28
المبحث الثالث : الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضرورة مرافقته 49
المطلب الأول :مفاهيم أساسية حول الابتكار 49
المطلب الثاني : التوجهات الابتكارية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 54
المطلب الثالث : مرافقة الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 62
الفصل الثاني : الدراسات السابقة في الموضوع 68
المبحث الأول : الدراسات التي تناولت مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 70
المطلب الأول : الدراسات العربية 70
المطلب الثاني : الدراسات الأجنبية 73
المبحث الثاني : الدراسات التي تناولت الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 75
المطلب الأول : الدراسات العربية 75

المطلب الثاني : الدراسات الأجنبية 77
المبحث الثالث : الدراسات التي تناولت مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال الابتكار 81
المطلب الأول : الدراسات العربية 81
الفصل الثالث : دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجنوب الشرقي ... 87
المبحث الأول : طريقة وأداة الدراسة 89
المطلب الأول : طريقة الدراسة 89
المطلب الثاني :عرض أداة الدراسة 92
المبحث الثاني : عرض وتحليل نتائج الدراسة 105
المطلب الأول : تحليل نتائج الإجابات المتعلقة بمتغيرات الدراسة واختبار الفرضيات 105
المطلب الثاني :عرض ومناقشة النتائج 146
الخاتمة 153
قائمة المراجع 158
الملاحق 170
الفهرس 200

ملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم مستوى مرافقة الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة بالجنوب الشرقي الجزائري، وذلك من طرف هيئات الدعم والمرافقة التي تعتبر المتغير المستقل في هذه الدراسة، للابتكار بأبعاده البحث والتطوير وابتكار المنتج وابتكار العملية والذي يعتبر كمتغير تابع، ولتحقيق هذا الهدف استخدمنا المنهج الوصفي، بحيث قمنا بدراسة ميدانية من خلال استخدام أسلوب المقابلة الشخصية على مستوى 61 مؤسسة ذلك لجمع البيانات الأولية للدراسة، وبعد استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة بالاعتماد على برنامج SPSS؛ توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها وجود ابتكار في هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة بالرغم من ضعف مستوى المرافقة المقدمة في هذا المجال، وفي ظل النتائج المتوصل إليها أوصت الدراسة بضرورة اهتمام هيئات الدعم والمرافقة بالأفكار الابتكارية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة بالجنوب الشرقي باعتبار هذه المؤسسات خزان للأفكار الابتكارية.

الكلمات المفتاحية: مؤسسات صغيرة ومتوسطة، ابتكار منتج، ابتكار وسائل الإنتاج، مرافقة، جنوب شرقي جزائري.

Résumé :

Cette étude vise à évaluer le niveau d'accompagnement d'innovation dans les petites et moyennes entreprises opérant dans le sud-est de l'Algérie, Ceci est fait par les organismes de soutien et d'accompagnement, qui sont la variable indépendante dans cette étude, L'innovation dans ses dimensions sont: la recherche et le développement, l'innovation de produit de procédé, qui est une variable dépendante, Pour atteindre cet objectif, nous avons utilisé l'approche descriptive. Nous avons donc mené une étude sur le terrain en utilisant la méthode des entretiens au niveau de 61 PME afin de collecter les données initiales de l'étude, Après l'utilisation de méthodes statistiques appropriées basées sur le programme SPSS, l'étude a abouti à plusieurs résultats, dont le plus important est l'existence d'innovations dans les petites et moyennes entreprises étudiées, malgré le faible niveau d'accompagnement fourni dans ce domaine, À la lumière des résultats, l'étude a recommandé que les organismes d'aide et d'accompagnement, doit donner de l'importance aux idées novatrices des petites et moyennes entreprises opérant dans le Sud-Est en tant que réservoir d'idées novatrices.

Mots clés : petites et moyennes entreprises, innovation produit, méthodes de production innovantes, accompagnement, sud-est algérien.